



جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي

بعنوان:

دور المشاركة السياسية للشباب الجزائري في عملية التنمية المحلية

{دراسة ميدانية ببلدية الأمير عبد القادر بولاية عين تموشنت}

تحت إشراف: أ.د/ محمد حمداوي

من إعداد الطالب: فؤاد فاطمي فريد

لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور/..... (جامعة.....) رئيسا
- الأستاذ الدكتور/ محمد حمداوي (جامعة مستغانم) مقرر
- الأستاذ الدكتور/..... (جامعة.....) مناقشا
- الأستاذ الدكتور/..... (جامعة.....) مناقشا
- الأستاذ الدكتور/..... (جامعة.....) مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

سَمِيعٌ عَلِيمٌ
يَوْمَ يُنْفَخُ
الْعِشَاءُ
وَيُفْرَقُ
الْحَمِيمُ
وَيُجْزَى
الْمُحْسِنُ
وَيُجْزَى
الْمُفْسِدُ
وَيُجْزَى
الْمُتَكَبِّرُ
وَيُجْزَى
الْمُتَكَبِّرُ
وَيُجْزَى
الْمُتَكَبِّرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ

مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا

مَا بِأَنْفُسِهِمْ

{الرعد:11}

الإهداء

إلى من صبرت وكافحت في هذه الحياة ومن ضحّت من أجل سعادتي فكانت مثلي في

التضحية والوفاء، إلى أعظم إنسانة في حياتي والدي الحبيبة

إلى من بذل كل غالي ونفيس ليسعدني، إلى مصدر الأمان وراحة البال، من سار معي من

بداية الطريق حتى هذه اللحظة وكان دافعا لكل نجاح والدي العزيز

إلى القلب الدافئ والصدر الرحب، إلى رفيقة دربي في هذه الحياة زوجتي

إلى أغلى ما أملك في الوجود، نور عينايا لجين و محمد

إلى من وجدنتي معهم المحبة والفرح والحزن والأمل، فحصدوا مني التقدير والاحترام

أحبتني إخوتي وأزواجهم وأبنائهم

إلى من غادرنا ذات ثلاثاء، وهو في عز الشباب، إلى الصفحة البيضاء أخي محمد رحمه الله

إلى أعز وأصدق صديقين الأستاذ محمد بلشير والأستاذ عبد القادر عباسي

إلى كل أصدقاء الدرب وزملاء الدراسة والعمل دون استثناء وإلى كل من تذكرهم قلبي

ونسيتهم قلبي وإلى كل المخلصين والأوفياء أهدي عملي هذا

فؤاد

كلمات شكر

أحمد الله حمداً كثيراً مباركاً فيه ونشكره، بإذنه وصلت إلى إنجاز هذا العمل، راجياً منه أن

يجعله في ميزان حسناتنا.

وأقدم بفائق الاحترام والتقدير والشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل السيد "مُحَمَّد حمداوي" -

المشرف على هذه الأطروحة- والذي رعاها منذ بدايتها حتى اكتملت جوانبها، بفضل إرشاداته

القيّمة، وتوجيهاته السديدة، ودعمه الفعّال حين بلغ منّا اليأس منتهاه.

إضافة إلى شكري الخالص إلى لجنة مناقشة هذه الأطروحة، وكافة أساتذة وموظفي جامعة

مُحَمَّد بن أحمد وهران2

كما أخص بالشكر كل موظفي بلدية الأمير عبد القادر كل باسمه ومقامه

وإلى جميع من قام بتشجيعي ومنحني الوقت الكافي لإكمال هذا العمل، سواء من بعيد

أو من قريب.

شكراً.

مقدمة

مقدمة:

تعد المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي، فهي مؤشر على ديمقراطيته، وبتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها، واختيار القادة السياسيين، تغدو المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من المواطنين سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين. فتحقيق الديمقراطية مرتبط بتحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة للبلاد، وصنع القرارات، واتخاذها وتنفيذها.

فالديمقراطية والمشاركة السياسية وجهان لعملة واحدة، فبدون نظام ديمقراطي تختفي المشاركة، ولا يمكن تصور المشاركة بوجود نظام غير ديمقراطي. فالديمقراطية هي "النظام الذي يعمل على تحقيق رغبة أي شخص في أن يقوم بتسيير أمور الدولة التي يحيا في كنفها... وتعتبر الفرد وسعادته غاية وجدت الدولة من أجل تحقيقها، وأنّ الدولة ضرورية لتمكين الفرد من تحقيق أسمى صفاته" ⁽¹⁾.

فالمشاركة في الحياة السياسية، تعتبر جوهر السيرة الديمقراطية ويجب على النظام توفير القنوات التي تنظمها في إطار شرعي وقانوني وذلك بخلق مؤسسات قادرة على استيعاب مختلف مطالب ومصالح الفئات الاجتماعية وتكون بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة.

¹ - صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، سنة 2005، ص 312.

والواقع أنّ كل أنواع الأنظمة السياسية توفر حداً معيّناً من الفرص للمواطنين من أجل المشاركة في إدارة الشؤون العامة وصناعة القرار بخصوصها. ولا تختلف صور مشاركة مواطني الأنظمة السياسية المفتوحة أو الديمقراطية، عن تلك التي يمارسها من يعيشون في ظل أنظمة شمولية أو حتى ديكتاتورية ولكن الاختلاف يكمن في وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم لمختلف الصّور والأنشطة، وكذا في الموقع الذي تحدده هذه الأنظمة للمواطن ومشاركته ونجاعتها في صناعة السياسات واختيار القيادات، وفي الحياة السياسية ككل. فنجد من الأنظمة الأحادية وحتى الملكية التي تطالب مواطنيها بالمشاركة في العديد من النشاطات كالتصويت، وعضوية الحزب والمنظمات النقابية والشعبية وقد يكون ذلك بصفة قهرية مختلفة الأشكال والوسائل بهدف التدليل على المشروعية الشعبية للنظام السياسي. وبينما تتخذ المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية وضعاً أفضل، فهي تمكن الأفراد من أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين، أمّا كجماعات فمن خلال العمل الجماعي الطوعي، كمناضلين في أحزاب سياسية أو نقابات أو جمعيات. ويشكل الاندماج الطوعي الحر والإرادي للمواطن في الحياة السياسية أهم رهانات الديمقراطية التمثيلية، لقيام النظام السياسي واستمراره، أخذاً بأحد التعاريف البسيطة للديمقراطية على أنّها "فرصة المواطنين في الدولة للمشاركة بحرية في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية والجماعية" (1).

فالمشاركة السياسية في أي من المجتمعات هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقهما مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والمعرفة الموضوعية والثقافية

¹ - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1990، ص 171.

الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديد الذات.

وبمعنى آخر، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحايز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة سياسية، وهي تعرّف على أنّها: "توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه. وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم" (1).

وبالتالي هنالك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، التي هي حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، وإنّه لمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهمه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، ويرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة والكفاءة على قيادة الجماهير والتعبير عن آرائهم وطموحاتهم في المجالس النيابية. كما أنّ المشاركة واجب على كل مواطن، حيث أنّه مطالب

¹ - عليوة منى محمود، المشاركة السياسية والشباب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، سنة 2000، ص 50.

بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع. فتعتبر المشاركة في وضع القرارات السياسية هي جوهر الديمقراطية، ولذا يرى المحللون الذين يربطون التنمية بالمجال السياسي أنّ شعبية المشاركة السياسية تعد شرطاً أساسياً للتنمية.

كما تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، كضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل المأكل والملبس والسكن، والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

إضافة إلى زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تعطي أكبر مساحة ممكنة فتنشر في كل مكان وفي كل نشاط، مع تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، مثل: الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

وتتطلب أيضاً المشاركة تنمية وعي الجماهير والرفع من مستواهم، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات والهيئات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم، أو المؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات... بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

تعتبر شريحة الشباب الطاقة الجسدية والنفسية والفكرية المؤهلة لكل الخيارات، دعامة التنمية والتحديث وبوابة التغيير. في مرحلة الشباب يبرز الطموح عالياً في إثبات الذات والتعبير عن الإرادة فينخرط في الفعاليات والتنظيمات السياسية لاحتلال موقعه في المجتمع، كطاقة قادرة على التجديد، بطموحات عريضة في إطار من

المثاليات، وبالتالي فإنّ التنمية كتنغير، تجد أخصب الفرص وأثراها للنجاح في وسط بيئة الشباب المتغيرة بطبيعتها. ويؤكد ذلك على أنّ الفرد في مرحلة الشباب يكون في طور تلقي واكتساب قيم المجتمع وتقاليد وعاداته. ولم ترسخ بعد في نفسه أو تتغلغل في ذاته، ومن ثم لم تصبح جزءاً وطيداً من نسيجه القيمي والثقافي. وهو ما يجعل تقبله للقيم الجديدة التي تأتي بها التنمية أكثر يسراً وبساطة، إذا ما قورن بكبار السنّ الناضجين، أولئك الذين أصبحت القيم والثقافة السائدة جزءاً لا يتجزأ من خصائصهم الذاتية ويبادرون بالدفاع عنها ضد محاولات تغييرها، ومن ثم لا يلاقون جهود في هذا المضمار بالمقاومة والصّد والرفض.

فالشباب هو نتاج المجتمع بما فيه من نجاحات واخفاقات، ومن عوامل ومؤثرات وما يملك من حصاد التجربة وإرث الحضارة، فالشباب هو نصف الحاضر وكل المستقبل. ثم إنّ الخاصية التي يتسم بها البناء الاجتماعي الجزائري هي غلبة عنصر الشباب، الذي يتميز بسمات وقسمات تنطوي على إشكاليات عديدة. وغير خاف أنّ أوضاع الشباب تختلف في شكلها ومضمونها من مجتمع لآخر، ومن حضارة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التصورات النظرية التي تفسّر هذا الاختلاف.

والمجتمع الجزائري كان مواكبا للكثير من التغيرات الخارجية، إذ تعتبر الأحداث الدولية التي أعقبت الحرب الباردة والتي تميزت بانتقال الكثير من الدول نحو النموذج الديمقراطي القائم على الليبرالية السياسية والاقتصادية وحرية المبادرة الخاصة والمشاركة السياسية، لاسيما دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الاشتراكية الأخرى في العالم، حيث أثّرت هذه الأحداث بشكل مباشر في التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر في أواخر الثمانينات، فكانت السّمة الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية التعبير والصحافة وإطلاق المبادرة الخاصة من أهم سمات دستور 1989، باعتبارها إحدى مخرجات النظام السياسي للتكيف مع ما شهدته البيئة الدولية من تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية، وتحول أغلب تلك النظم إلى تبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

هذا على المستوى الخارجي، أمّا على المستوى الداخلي، تكيفه مع متطلبات المجتمع جرّاء تضيق نطاق المشاركة السياسية و الخوف من انفجار المطالب المتزايدة للمشاركة السياسية بشكل أعمال عنف داخل إطار غير قانوني. إذ تعتبر حوادث أكتوبر 1988 العامل الدافع والقوي لحملة الإصلاحات التي عرفت الجزائر عقبها، والتي من أهمها دخول عهد التعددية الحزبية من بابه الواسع، إذ لم ترد حكومة الشاذلي بن جديد على أشد المظاهرات عنفا منذ الاستقلال بالقمع، بل بسلوك طريق الإصلاحات السياسية، التي جاءت لتؤسس لواحد من أكثر المحاولات الأفروغربية جرأة في التعددية والتحول الديمقراطي⁽¹⁾.

لقد اتضح من خلال الإصلاحات المنتهجة من قبل النظام السياسي الجزائري آنذاك أنّها تشكل نقلة حقيقية وقفزة نوعية في اتجاه التغيير العميق والجذري في المجالات السياسية والاقتصادية، بل وانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وكان من نتائج هذا الإصلاح أن عجّت الساحة السياسية بعشرات الأحزاب السياسية، وتنافست الصحف على اكتساح الواقع الإعلامي الجزائري حتى لم يبق أي مجال لم تمسسه ريح الإصلاح والتغيير، في الوقت الذي شهد النظام السياسي رجّة عميقة مسّت هياكله ومرتكزاته وحتى الأشخاص الفاعلين فيه، إذ تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية)، والخارجية (الإقليمية والدولية) مشكلة ضغوطاً ومطالباً وتأثيرات، عجّلت بتقهقر الدور الريادي للحزب الطلائعي الثوري الذي قاد معركة التحرير ومعركة البناء أيضاً، وتمسك بكل قوة بدوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من النقائص والإختلالات الظاهرة والمؤثرة على أداء الدولة على الصعيد الداخلي خاصة.

هذه التحولات السياسية والانتقال من النظام الاشتراكي المخطط وأحادي الرؤية السياسية والتوجه الأيديولوجي إلى تبني النظام الليبرالي القائم على الحرية السياسية والاقتصادية والثقافية وحرية الرأي، لم يعمر طويلا في ظل التناقضات التي صاحبت عملية التحول والانتقال الديمقراطي، حيث لم يكن المجتمع بمختلف أطيافه مهياً

¹ - رابع كمال لعوسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، الطبعة 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007، ص 40.

بما فيه الكفاية لتقبل هذا التغيير السريع والعميق في طبيعة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كل ذلك شوّه التجربة الديمقراطية في الجزائر وجعلها محفوفة بالمخاطر إذ أصبحت نقمة على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إنّ التحولات الاقتصادية والسياسية في الجزائر، منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، جاءت استجابة لضغوطات داخلية وتكيفاً مع المعطيات الخارجية، بحيث لم تكن نابعة من رغبة حقيقية لدى صناع القرار بضرورة التحول، وضرورة إعادة النظر في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. لذلك كان التحول شكلياً وليس جوهرياً، وأداتياً ووسائلياً وليس غائياً، حيث شكل الدولة تغييراً من الدولة- الحزب إلى الدولة- المؤسسة، وذلك من خلال هيمنة أصحاب رؤوس الأموال وأثرياء الأزمة، مع امتداداتهم الخارجية على مفاصل الدولة ومفاصل الاقتصاد الوطني. وبذلك انعدم مفهوم التنمية لدى هؤلاء، لأنّ همهم الأول والأخير هو تنمية ثرواتهم وتعزيز نفوذهم ومراكزهم، وذلك عن طريق استعمال الدولة كأداة لتحقيق ذلك. دون الاهتمام بعملية التغيير أ التحول، ومقاومة أي حركة أو فعل قد يغير الوضع القائم⁽¹⁾.

ولكن الظروف الدولية والتطور الذي حدث في ثقافة المجتمع ووعي أفرادها ساهمت في إعادة طرح مسألة المشاركة السياسية كواحدة من القضايا الشائكة التي أصبحت تؤثر في تماسك الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. والمشاركة هنا قد تعني أشياء كثيرة، ولكنها ليست بالضرورة محاولة لتقليد أنموذج معين في الحكم، وإنما بجدها الأدنى تعني توسيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار العام وتحديد خياراتهم وتوجهاتهم

¹ - دعاس عميور صالح، مأزق التنمية في الجزائر، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مجموعة مؤلفين، إين النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص 311.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أنّ القيادة السياسية قد اعترفت بوجود الإصلاح، وسعت من خلال خطوات عملية في توسيع باب المشاركة السياسية عندما أنشأت عدداً من المجالس المعنية⁽¹⁾.

ومّا لا شك فيه أنّ هاته الفترة القصيرة من عمر التحول السياسي لم يظهر أي مؤشر يدل على العناية بالتنمية بصفة جدية، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية داخلياً متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية ومخلفاتها في نهاية الثمانينات، حيث انعكس ذلك سلباً على الواقع المعيشي للفرد، وزادت معدلات البطالة والتفاوت الاجتماعي، وتقلص الاستثمار الخاص والعمومي إلى أدنى مستوياته، ونقص الاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية، كل ذلك ولّد واقعاً اقتصادياً ملتهباً، ناهيك عن توقف برامج التنمية المدعومة لصالح الفئات العريضة من المواطنين، كما أهملت أيضاً برامج التنمية الاجتماعية والسياسية وغابت عن البرامج التعليمية التكوينية لفائدة الشباب، ومهما يكن فإنّ هذه المرحلة الانتقالية عرفت فوضى عارمة انتهت بنكسة التحول السياسي وأيضاً نكسة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

فهذا التحول الذي كان وراء ظهور مشاكل أخرى وعلى جميع الأصعدة، فزاد تدهور الحالة الاجتماعية للمواطن البسيط، وضعف قدرته الشرائية، مع كثرة البطالة التي مسّت كل شرائح المجتمع، وخاصة فئة الشباب ذوي الشهادات الجامعية، إضافة إلى التهميش والتفاوت الاجتماعي الذي أصبح سمة المجتمع الجزائري، وبالتالي توقف عجلة التنمية عن الدوران، وفي شتى المجالات، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا تنمية حقيقة بدون مشاركة سياسية فعّالة، على اعتبار أنّ هذه الأخيرة، مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع. ولا مشاركة سياسية بدون تنمية لأنّها الحافز الذي يتيح فرصاً أكبر لتوسيع مجالاتها، إذ هنالك تأثير وتأثر، أو علاقة تبادلية بين المشاركة و التنمية.

¹ - أحمد بن محمد العيسى، القضايا الوطنية الكبرى وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية، في كتاب: في كتاب: في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح- مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، الطبعة 1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، لبنان، سنة 2010، ص. 248.

واعتمادا على ما تقدم قمنا بدراسة مدى تأثير مشاركة الشباب الجزائري سياسيا وأهم المحددات لذلك على عملية التنمية المحلية، فقمنا بتقسيم الدراسة إلى بابين رئيسيين، **الباب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**، ويتضمن لأربعة فصول أساسية، حيث يشمل كل فصل من الفصول الثلاثة الأخيرة منه تفصيلاً للإطار النظري لمتغيرات الدراسة. وأما **الباب الثاني: الإطار المنهجي والميداني للدراسة**، ويضم ثلاثة فصول تعنى بالإجراءات المنهجية وكذا المعالجة الكمية والكيفية للبيانات، ثم النتائج العامة للدراسة من خلال عرض وتحليل نتائج الفرضيات، إضافة إلى الجداول والتعليق الإحصائي والتأويل السوسولوجي، وأنهيناها باستنتاج عام وخاتمة.

فالفصل الأول من الباب الأول يتضمن لموضوع الدراسة من الإشكالية والفرضيات، ومبررات اختيار الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة وبعدها أهم المفاهيم الرئيسية المعتمدة.

وأما **الفصل الثاني**، فقد ناقشنا فيه المشاركة السياسية من الناحية النظرية إذ ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نعرض من خلالها الاتجاهات النظرية التي تخص المشاركة السياسية، مع التطرق لصور المشاركة السياسية.

والفصل الثالث، فيتناول التحديد النظري والتأصيل المفاهيمي للتنمية المحلية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، نعرض من خلالها الاقتراب النظري لكل من التنمية والتنمية المحلية وأهم الاتجاهات المفسرة لها.

أما **الفصل الرابع** من هذه الدراسة فيتمثل في مقارنة نظرية بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية، ويتلخص في ثلاثة مباحث، مبرزين فيها دور المشاركة السياسية في عملية التنمية، وأهميتها وأهدافها ومستويات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية.

ثم نأتي **لللباب الثاني من الدراسة**، الذي بدوره يتضمن لثلاثة فصول، **الفصل الخامس** خاص بالإجراءات المنهجية، متضمنا للمنهج المتبع وأدوات جمع البيانات ثم تحديد المجال الزماني والمكاني للدراسة. **والفصل السادس** فنقوم به بعرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة، لنختتم دراستنا **بالفصل السابع** الخاص بالنتائج العامة للدراسة.

الباب الأول:

الإطار المفاهيمي

و

النظري للدراسة

الفصل الأول:

موضوع الدراسة

- تمهيد:

يعد المنهج العلمي القاعدة الرئيسية التي تستند عليها الدراسة في ميادين العلوم الإنسانية بشكل عام وفي علم الاجتماع بشكل خاص، فهو يرسم معالم السير الصحيحة للبحث من خلال سلسلة من الإجراءات العلمية المرتبة منطقياً بحيث يوصلنا إلى النتائج المرجوة.

وبالتالي فالفصل الأول هذا يعتبر المدخل الأساسي للباب الأول من الدراسة، الذي هو بمثابة الموجه الرئيسي لها، كونه يعالج الإطار المفاهيمي والجانب النظري للبحث، بحيث سنسعى في موضوع الدراسة هنا إلى إبراز الإشكالية وأهم تساؤلاتها الفرعية محاولين الإجابة عنها من خلال الفروض التي افترضناها حول مدى مشاركة الشباب الجزائري سياسياً وتأثير ذلك على التنمية المحلية، معرّجين على أهم الدوافع لاختيارنا هذا الموضوع مبرزين الأسباب التي نرمي الوصول إليها، إضافة إلى توضيح وتحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، مع عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة، التي حاولت معالجة هذا الموضوع ولو بنظرة مختلفة عن نظرتنا له، فالمفاهيم والدراسات السابقة تعتبر العمود الفقري لأي دراسة سوسيولوجية.

- الإشكالية:

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية والمقاس الأهم على مدى شرعيتها، فمشاركة الشباب في الشأن السياسي يعد واجب وطني وحق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو مؤشر اجتماعي يعكس مدى سلامة المناخ الديمقراطي في المجتمع. فجيل الشباب له أهمية كبيرة في بناء المجتمع وتقدمه، إذ يعتبر طاقة المجتمع وقوته ومصدر عطاءه وإبداعه واستقراره، وحتى يتمكن الشباب من القيام بدوره وواجبه الوطني في المجتمع لابد من تمكينه من المشاركة السياسية الفاعلة، لما لها من أثر إيجابي في تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنمية المجتمع وضمأن وحدته وتقدمه ونهضته.

فالمشاركة في الشأن العام لدى المجتمعات المعاصرة، وخصوصا من جانب الفئات الشابة تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة ومعيارا لنمو النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التغيير والتنمية. فارتفاع مستوى وعي الشباب بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة، لاسيما وأنّ المشاركة السياسية تعد من الإشكاليات المهمة التي تواجه المجتمعات في طريقها نحو عملية التغيير والتنمية.

كما أنّ المشاركة هي حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، وإنّ لم يحق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهمه، وأن ينتخب من يمثله في المجالس المنتخبة سواء المحلية منها أو الولائية أو البرلمانية، وله أن يرشّح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة والكفاءة على قيادة الجماهير والتعبير عن آرائهم وطموحاتهم. كما أنّها واجب على كل مواطن حيث أنّه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع. فتعتبر المشاركة في وضع القرارات السياسية هي جوهر الديمقراطية وأساس سيورتها وما يجب على النظام

إلاّ توفير القنوات التي تنظمها في إطار شرعي وقانوني وذلك بخلق مؤسسات قادرة على استيعاب مختلف مطالب ومصالح الفئات الاجتماعية وتكون بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة، لذا يرى الكثير من المفكرين والمحللين الذين يربطون التنمية بالمال السياسي أنّ شعبية المشاركة السياسية تعد شرطاً أساسياً للتنمية. فالمشاركة مبدأً أساسياً من مبادئ تنمية المجتمع، ولا بد من الأخذ في الاعتبار مساحة المشاركة فيها خاصة من جانب الشباب المتحمل الأول لتبعاتها، حيث تعتبر المشاركة أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وإحدى الدعامات الأساسية لضمان التأييد الشعبي والسياسي للخطط والبرامج التنموية.

كما أنّها وسيلة لتحقيق الفعالية لهذه المشروعات والخطط وتوظيف الموارد المادية والبشرية، وعلى هذا فمجال المشاركة المتاح يعني مجال تحمل المسؤوليات والأعباء عن قناعة وبوعي، وبهذا فالمشاركة السياسية من أهم أسس وخطوات العمل التنموي. ومن ثم كان اهتمام صانعي القرار بهذه الفئة العمرية لما تمثله من أهمية في إحداث حالة من الاستقرار السياسي العام، وقوة دفع لإحداث حالة التنمية المنشودة.

وتأسيساً على ما سبق فإنّ مشكلة البحث تتحدد في قياس مدى المشاركة السياسية للشباب ودورها في عملية التنمية المحلية، وعليه قمنا بطرح التساؤل السوسيولوجي التالي:

- إلى أي مدى يمكن للمشاركة السياسية المساهمة في الدفع بعجلة التنمية المحلية، وبالمقابل إلى أي مدى يمكن للتنمية المحلية أن تؤدي إلى الرفع من معدلات المشاركة السياسية؟

وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم وضع التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة طردية بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية؟
- ما هي آليات التفاعل بين المشاركة والتنمية؟
- ما أثر المشاركة السياسية على التنمية المحلية؟
- إلى أي مدى تساهم المشاركة السياسية للشباب في تحقيق مستويات عليا من التنمية المحلية؟
- كيف يمكن للتنمية المحلية من رفع معدلات مشاركة الشباب سياسياً؟

- الفرضيات:

إنّ الفرض هو تخمين مبدئي وعملية إستنتاجية ذكية، يصوغه الباحث بصفة مؤقتة، ويقوم من خلاله بشرح ما يلاحظه من حقائق وظواهر اجتماعية. وهي احتمالات لحل أو تفسير المشكلة المطروحة موضوع البحث يجب تأكيدها أو نفيها، وقد تصاغ الفرضيات بصيغة الإثبات (فرضية الإثبات: توجد علاقة) أو صيغة النفي (فرضية العدم: لا توجد علاقة)⁽¹⁾. وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يعتبر إرساء الديمقراطية التي تحوي التعددية السياسية هي وحدها المحدد الأساسي للمشاركة السياسية التي قد تختلف أشكالها ومظاهرها من مجتمع إلى مجتمع آخر، ولكنها - الديمقراطية - تظل في جوهرها كما واحدا، إذ بإمكان النظام السياسي في الجزائر أن يشجع شريحة الشباب ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة السياسية في وضع خطط التنمية والنهوض بمقومات المجتمع لضمان مستقبل أفضل. إذ أنّ تحقيق مستويات معتبرة من التنمية المحلية، مرهون بارتفاع معدلات مشاركة الشباب في الحياة السياسية لمجتمعه.

- **الفرضية الثانية:** من خلال الثقافة السياسية المستنبطة من الإحساس بالهوية والانتماء ومرجعية النظام السياسية، وتنشئته السياسية بمختلف أبعادها، يهتم الشباب الجزائري بالمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي فهو مطالب بالتدخل في صياغة الأهداف التنموية لمجتمعه على المستويين المحلي والوطني والمساهمة في صنع السياسات والقرارات الحكومية. ومن ذلك فالمشاركة السياسية هي الدافع الأساسي والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية المحلية.

- **الفرضية الثالثة:** إنّ واقع الشباب الجزائري ووضعيته الاجتماعية والاقتصادية تفرض نفسها بالتأثير على واقع ومدى مشاركته الفعلية في عملية رسم السياسة العامة للبلاد، والمساهمة في تدوير دواليب التنمية وحتى تتجسد جهود التنمية لا بد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف

¹ - إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد و تنظيم البحوث العلمية (المذكرات و الأطروحات)، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2007، ص 15:

[http:// bbekhti.online.fr/trv/guid_de_methodologie.pdf](http://bbekhti.online.fr/trv/guid_de_methodologie.pdf)

التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو تنفيذه، فإدراك الفرد لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها وبالتالي فهي بذلك تؤدي إلى الرّفع من معدلات المشاركة السياسية.

- مبررات اختيار الموضوع:

إنّ أهمية وقيمة هذا الموضوع تعتبر من الدوافع الأساسية التي جعلتنا نختاره، فكان إعداد هذه الأطروحة فرصة للاقترب من الموضوع ودراسته انطلاقاً من البحوث والدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع ولو من جهة أخرى، وبصفة مخالفة لما قمنا به، كما أثار الرغبة فينا لمعرفة واقع الشباب ومدى مشاركته السياسية ودورها في التنمية المحلية، خصوصاً في الفترة الراهنة وفي ظل التحولات الجارية وعلى جميع المستويات، لأنّه لم يسبق لكل الدراسات الأولى أن تطرقت إلى كل تلك النقاط الجوهرية.

فالحديث عن المشاركة السياسية يأتي في إطار الاهتمام بقضايا التحول أو التطور الديمقراطي والتنمية خاصة في الآونة الأخيرة لما شهدته المجتمعات العربية من حراك وعلى جميع المستويات، والجزائر ليست بمنأى عما يجري في تلك المجتمعات. وبنفس المنظور اكتسب قطاع الشباب أهمية بالغة في الدراسات الإنسانية لاسيما بحوث علم الاجتماع، نظراً لمكانته المحورية في نسيج البناء الاجتماعي على اختلاف إمكاناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويمكن القول أنّ الشباب من أهم قوى المجتمع المدني من حيث العدد أو الدور، وسواء في أوقات الاستقرار الاجتماعي والسياسي أو غيرها.

- أهداف الدراسة:

إنّ لكل دراسة أهداف معينة، أمّا عن أهداف دراستنا، فيمكن تقسيمها إلى أهداف نظرية وأخرى ميدانية. أمّا عن الأولى، فتتمثل في إثراء هذا المجال من الدراسات الذي أهمل تماماً وفقد وجوده في الدراسات العلمية والموضوعية، ومنه حاولنا جعل نقلة نوعية لهذا الموضوع الحساس والصعب في آن واحد، ليكون محل اهتمام السياسيين والسوسيولوجيين بالدرجة الأولى. وبناءً على هذا فإنّ أطرافاً متعددة وتخصصات واهتمامات متنوعة مدعوة لمعالجة هذه المسألة، في إطار تعدد جوانبها، وإحالاتها النفسية والثقافية، وأمّا نحن كدارسين سنحاول جعل الموضوع في اهتمامات الدراسات السوسيولوجية بفتح موضوع، حقيقة قد تطرق إلى دراسته الكثير، لكن لم يتطرقوا إلى دراسة فئة الشباب وعلاقتها بالمشاركة السياسية ودورها الإيجابي في عملية التنمية المحلية، إذ يلاحظ نوع من الإغفال لذات الشريحة.

أمّا عن الأهداف الميدانية فهو اقتحامنا للميدان، وذلك بتتبعا لظاهرة المسألة الشبانية ومشاركتها السياسية، التي تتمثل بوضوح في مدى نجاح تلك السياسات الموجهة إلى الشباب، التي سطرّها الحكومة لإدماج هاته الفئة في السياسة العامة للمجتمع، ومحاولة معرفة تصور شبابنا لهذه السياسات التنموية التي تضمن له مستقبل مريح، زيادة إلى ترغيب الطلبة والباحثين على تتبع هذه الظاهرة.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنّ المسألة تتعلق بانبعث قيم جديدة ووعي جديد عبر تحولات جديدة أملتّها العديد من التغيرات على المستوى العالمي، وذلك ما يسعى هذا البحث إلى رصده. كما تعد شريحة الشباب من أكبر الشرائح داخل المجتمع الجزائري من حيث مجموع السكان، وهي عنصر فاعل ومؤثر في قضايا التنمية المحلية كونها تمتلك القدرة على العطاء، ومن هنا تبرز أهمية البحث حيث يلقي الضوء على مجالات جديدة

للاهتمام بالشباب كونهم يعدّون طرفاً مهماً في معادلة التنمية داخل مجتمعهم، فضلاً عن التركيز على ثقافة المشاركة لديهم، باعتبارها دافعاً مهماً و محركاً رئيسياً في عملية التنمية المحلية، ومن أهم سمات المجتمعات المتقدمة. وإذ تولي الجزائر اهتماماً بالغاً بدعم وتفعيل مشاركة الشباب في قضايا وطنهم وربطهم بآليات المشاركة في التنمية المحلية بمختلف صورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- المفاهيم الأساسية:

يتناول هذا المبحث، مفاهيم الدراسة الأساسية، والتي تعد صياغتها أحد الخطوات المنهجية الهامة في البحوث الاجتماعية، نظراً لما ينطوي عليه ذلك من تحديد للمقصد من استخدام كل منها في سياق معالجة إشكالية الدراسة، لاسيما إذا ما كان نفس المفهوم يمكن أن يشار إليه بمعانٍ متباينة تبعاً لتباين رؤية كل باحث على حدى، والأهداف التي يسعى إلى إنجازها⁽¹⁾. وتأسيساً على هذا فسوف يعرض المبحث الحالي لمفاهيم: المشاركة السياسية - التنمية - التنمية المحلية - الشباب - التنشئة السياسية - الثقافة السياسية - المجتمع المدني. وذلك في محاولة للإحاطة بدلالاتها والأبعاد التي تكتنف معالجتها، وكذا رؤية الدراسة إزاءها، وإزاء القضايا موضع الدراسة والتحليل ومعايير اختيارها على النحو المبين:

- المشاركة السياسية:

يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم التي أثارت الجدل والتساؤل حول ماهيتها والأنشطة السياسية المختلفة التي تنضوي تحتها، ويقوم بها الأفراد المشار كون. إذ تعتبر من أهم القضايا التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي في الوقت الحاضر، فهي عملية اجتماعية سياسية، تطرق إليها الكثير من العلماء والباحثين وتعددت تعريفاتها وتراوح بين وصفها، كعملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه

¹ - سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، المكتب العربي للأوفست، القاهرة، مصر، الطبعة 5، سنة 1992، ص 105.

الفرصة للمساهمة بدافع ذاتي وعمل تطوعي في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم بشكل مباشر أو غير مباشر⁽¹⁾.

وكذلك تعرّف المشاركة السياسية بأنّها: "الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطن بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها، وتشمل هذه الأنشطة، التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور ندوات أو مؤتمرات عامة أو المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية والانضمام إلى جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين والترشح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية، كما تتضمن أساليب الشكوى والتظاهر والإضراب وغيرها من السلوكيات التي يحددها القانون"⁽²⁾.

ومن أبرز تعاريفها، ذلك الذي ساقه كل من -سيدني فيربا- و-نورمان ني- و-جاي أون كيم- في مؤلفهم: -المشاركة والمساواة السياسية- حيث ذهبوا إلى أنّهم يريدون بالمشاركة السياسية "تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، و(أو) التأثير في الأفعال التي يقومون بها"⁽³⁾.

كما يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنّها العملية التي من خلالها يكون بمقدور أفراد المجتمع المشاركة في الحياة السياسية، كما يعرضها -لوسيان باي- و-غابريال ألموند- في تعريفهما المبسط لها، حيث أنّها تعني "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"⁽⁴⁾.

¹ - علي عبد الرزاق جلي، الشباب و المشاركة السياسية، (في) مجّد عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1989، ص 105.

² - السيد عليوة- منى محمود، المشاركة السياسية- موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، سنة 2000، ص 05.

³ - عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1995، ص 84.

⁴ - تامر كامل مجّد، مقال: إشكاليات الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000، ص 117.

ومن استقراء التعريفات السابقة لمفهوم المشاركة السياسية، ووفقاً لحدود هذا البحث فإنّ ما نقصده بالمشاركة السياسية - كمفهوم إجرائي تستخدمه الدراسة - نلّمح إلى ما جاء به كل من - محمد علي محمد - و - علي عبد المعطي محمد - على أنّ المشاركة السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات لمجتمعه وأن يعتقد كل فرد أنّ لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرّها المجتمع⁽¹⁾.

فالمشاركة السياسية تعني النشاط الطوعي في الشؤون السياسية، والمدى الذي يمارس فيه المواطنون بأنفسهم حقوقهم الديمقراطية للنشاط السياسي والمخولة لهم من الناحية الدستورية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالجماعات السياسية، كالأحزاب والحركات ومجموعات المصالح، وممارسة القيادة السياسية والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناسبات السياسية كالمظاهرات والمناقشات ومحاولة إقناع الناس. فهي تتسع بمفهومها لتشمل جميع مظاهر السلطة والنفوذ في مختلف التشكيلات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع بدءاً من الأسرة ومكان العمل، والمدرسة والمسجد، ووصولاً إلى تنظيمات المجتمع المدني ثم الدولة.

لذلك فالمشاركة السياسية تعتبر العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية، وقوامها الأساسي التعبير العلمي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنّها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بعامة، وكلما

¹ - محمد علي محمد - علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، سنة 1985، ص 161.

ازداد حجم المشاركة في العمل السياسي من الجنسين دلّ ذلك على شرعية النظام الحاكم، وكان مؤشرا إيجابيا يعبر عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات المشاركة السياسية إلا أنّها تنطوي على مضمون يتبلور في كونها جهودا تطوعية تملّحها الإرادة الحرة وتبذل بهدف التأثير في تحديد الأهداف العامة للمجتمع ويتعلق ذلك بالوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها ومتابعة تنفيذها بحيث تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع⁽¹⁾، وما يمكن ملاحظته هنا أنّ المشاركة السياسية هي رد فعل اجتماعي سياسي موجه نحو إحداث عدد من التغيرات في علاقات القوة بحيث تكون هذه التغيرات في صالح القوى الاجتماعية ذات الحجم السكاني الكبير أو لصالح الجماهير بمعنى أدق⁽²⁾.

وهكذا تمثل المشاركة السياسية سلسلة مترابطة الحلقات تبدأ من تحديد الأهداف وتنتهي إلى غاية محددة تتمثل في تحقيق هذه الأهداف، كما أنّها ترتبط بالدوافع والقدرات وكذا بالرواسب والأيدولوجيا إلى جانب طبيعة النظام السياسي وما يتيح من حدود وإمكانية للمشاركة.

- التنمية:

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، وأصبحت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمعات. فقد كان محور الاختلاف في تعدد التعاريف كل حسب منظوره الخاص، وحول غايات التنمية، وفي ضوء ذلك تعددت وتباينت أنماط التنمية ومستوياتها، وأصبح من الضروري على كل باحث، قبل الخوض في موضوعات التنمية، أن يحدد النمط والمستوى الذي يعمل في إطاره، وأن يحدد مدلول التنمية.

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1990، ص 317.

² - عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة - دراسات و قضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1990، ص 411.

وقد صاغ العلماء العديد من التعريفات التي حاولت التركيز على مفهوم التنمية والتي تعكس العديد من الاتجاهات في فهمها. ولو أنّ جميعها تتفق في النظر على أنّ التنمية تعتبر عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، مع توظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت من فرص النمو والتقدم عقودا طويلة من الزمن. فالتنمية من ناحية المفهوم المعنوي هي عملية دينامية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنّ هذه العملية تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، أي أنّ الإنسان هو وسيلة التنمية و غايتها.

إنّ التنمية هي عملية متكاملة من الجهود المبذولة، تتكامل فيها جهود كل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع، كجهد رجل الإدارة، الرجل السياسي، الرجل الاقتصادي... إلخ، مع مراعاة بطبيعة الحال ضرورة الفصل في إطار الصلاحيات المخولة لكل واحد منهم. وهي لا تقتصر على مجال معين أو ميدان محدد، بل أنّ التنمية الشاملة تتداخل فيها التنمية الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنمية الثقافية والفكرية، كل هذا من منطلق أنّ الإنسان يعيش أبعاد مختلفة ترتبط بحياته اليومية⁽¹⁾.

كما ينظر إليها آخرون على أنّها عملية يتم بمقتضاها تحول المجتمع من حالة إلى حالة أفضل عن طريق أفعال تطويرية وتحديثية في مجال الإقتصاد، والثقافة والحياة الاجتماعية. والتنمية بهذا المعنى: هي عملية شاملة ومستمرة تنقل المجتمع إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والإنجاز في العمل والكفاءة في أداء المهارات المختلفة. ومن ثمّ فإنّ التنمية هنا مفهوم شامل ومتكامل يستغرق كل صور التنمية الأخرى⁽²⁾.

¹ - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر - بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، سنة 2014، ص 16.

² - أحمد زايد - ناهد سيف - نيرة علوان، علم الاجتماع و المشاركة السياسية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، سنة 2013، ص 177.

فالتنمية إذن هي عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين وأجهزة الدولة معاً، وذلك بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع والعمل على استدامتها، وللتوصل مستقبلاً إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات⁽¹⁾.

فالتنمية هنا تعتمد بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية، وهذا يعني ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحلها، وذلك حتى يكون البرنامج مجسداً ومحققاً لأهداف الجماهير الشعبية، ومعبراً عن احتياجاتها الفعلية وآمالها وتطلعاتها. ومن ناحية أخرى فإنّ المشاركة الشعبية هي السبيل إلى إتاحة الفرصة أمام أعضاء المجتمع لكي يسهموا مساهمة فعّالة في صنع القرارات التي تتعلق بمناحي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وبذلك فالتنمية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع. وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع⁽²⁾.

- التنمية المحلية:

اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف التوجهات والاقترابات المستعملة من قبل المنظرين والمفكرين في هذا المجال، وتعددت الكتابات التي تبحث في ميدان التنمية، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، الذي لم يعد يصب مجمل تركيزه على جانب معين، بل أصبح يشكل عملية متعددة الأبعاد والجوانب،

¹ - المرجع نفسه، ص 174.

² - كمال التايبي، علم اجتماع التنمية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، سنة 2013، ص 23.

يسعى من خلالها إحداث تغيرات جذرية وتحسينات هيكلية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالشكل الذي يجعلها تسير معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية. وفي ظل هذا التطور برز مفهوم التنمية المحلية الذي يعد وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أنّ الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرّف التنمية المحلية وفقا لما جاء به تعريف هيئة الأمم المتحدة على أنّها "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها"⁽¹⁾.

كما عرّفها وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على أنّها "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد حاجياتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، ويقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات تنفيذ هذه الخطط على المستوى المحلي..."⁽²⁾.

وعرّفها سمير مُحمّد عبد الوهاب على أنّها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين

¹ - حجاب عبد الله، التنمية المحلية-النظريات الإستراتيجية و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 06، جوان 2017، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، الجزائر، ص 357.

² - نفس المرجع السابق، ص 358.

بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة"⁽¹⁾.

ومن خلال هذا فالتنمية المحلية تعتبر جملة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دوراً فعالاً في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ خططها للوصول إلى الهدف المنشود، بغية الرفع من مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وعلى جميع الأصعدة.

ويعرفها فاروق زكي بأنها "تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"⁽²⁾.

وهذا التعريف هو أقرب للتعريف التالي الذي يرى أنّ التنمية المحلية هي أيضاً عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية، وهي عملية تتحدد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

¹ - مجّد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، سنة 2010، ص 140.

² - مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و استراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، سنة 1987، ص 49.

للمجتمع، فتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي تنتمي إليها يمكنه من العطاء المثمر الفعّال والذي يحقق التقدم والتطور القومي⁽¹⁾.

كما تعرّف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعّالة لهذه الحركة⁽²⁾. فهي إذن العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة⁽³⁾، كما أنّها تكون تغييراً اجتماعياً موجهاً من خلال أيديولوجية معينة وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، فالتنمية المحلية بهذا تعني زيادة النمو والتغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيداً عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية⁽⁴⁾.

- الشباب:

تشير ظاهرة الشباب إلى مرحلة من العمر، تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحاً، وتميل معظم المجتمعات إلى تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها وفقاً لعدد من المعايير فكلما زادت المجتمعات تعقيداً وتركيباً وتبايناً نتيجة للتطورات التي شهدتها النظم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، تصبح عملية تحديد بداية مرحلة الشباب إحدى مظاهر التطور الاجتماعي وعاملاً رئيسياً

¹ - خالد العمري، دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، مجلة بلدي، العدد 15، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، سنة 1983، ص 24.

² - رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، سنة 2002، ص 19.

³ - عبد الرزاق محمد الدبلمي، الإعلام والتنمية، دار المسيرة، عمان، سنة 2012، ص 32.

⁴ - أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة يحي فارس - المديّة، العدد 04، سنة 2010، ص 03.

من عوامل تنمية المجتمع وتغييره ككل. وتحددت وجهات النظر العلمية فيما يتعلق بتحديد مفهوم الشباب كمرحلة عمرية، وتباينت اتجاهات العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذا الصدد طبقاً للمعيار الذي يتم الاستناد إليه في هذا الشأن. وتأسيساً على ذلك يمكن التمييز بين عدة تعريفات مختلفة لمفهوم الشباب على ضوء عدة معايير، منها المعيار النفسي والبيولوجي، وكذا المعيار الزمني والاجتماعي⁽¹⁾.

وإذ يرى أصحاب الاتجاه النفسي أنّ الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي (النمو العضوي) من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة داخل المجتمع، فهو بذلك يعد ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة⁽²⁾. وبهذا فهو يؤكد على معيار النضج والتكامل النفسي والاجتماعي للشخصية ويحدد مجموعة من الخصائص التي تطبق كمقياس على أفراد المجتمع بحيث يمكن تمييز الشباب عن غيرهم⁽³⁾. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ مرحلة الشباب تبدأ حينما يمكن للفرد شغل هذه المكانة وأداء ذلك الدور وفقاً لمعايير التفاعل الاجتماعي السائدة⁽⁴⁾.

كما هنالك من يتخذ المعيار البيولوجي محمداً أساسياً لهذه الفئة، فأنصار هذا الاتجاه يستندون في تحديد مفهوم الشباب على الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طوراً من أطوار الإنسان الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي من حيث الطول والعرض، أو من حيث نمو الأعضاء في الجسم واكتمالها. فتنتهي مرحلة الشباب باكتمال هذا النمو، وكذلك نضجه العقلي والنفسي، والذي يبدأ من سن (15-25) سنة، وهناك من

¹ - إبراهيم إسماعيل عبده، قضايا الشباب في الخطاب السياسي - دراسة حالة مصر، الطبعة 01، مركز المحروسة للنشر، مصر، سنة 2010، ص 28.

² - مريم سليم - سامية الساعاتي، الشباب العربي و التغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، سنة 2003، ص 15.

³ - سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، سنة 1984، ص 18.

⁴ - علي ليلة، الشباب في مجتمع متغير - تأملات في ظواهر الإحياء الديني و العنف، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1995، ص 33.

يحددها من سن (13-30) سنة، وإذا كان البلوغ حقيقة بيولوجية بحتة، فإنّ الشباب يعتبر حقيقة اجتماعية بالأساس⁽¹⁾.

وإذ يرى أصحاب الاتجاه الزمني على أنّ فترة الشباب فترة زمنية تبدأ من الخامسة عشرة وحتى الخامسة والعشرين. بل أنّ بعضاً منهم يقصر فئة الشباب على من هم دون العشرين، دون تحديد لنقطة بداية المرحلة، كما أنّ هناك أيضاً في إطار هذا الاتجاه من يوسع دائرة الأفراد المنتمين لمرحلة الشباب لتمتد في رأيهم من سن الخامسة عشرة وحتى الثلاثين أو الخامسة والثلاثين على نحو ما يذهب آخرون⁽²⁾.

وهناك اهتمام معاصر في مختلف فروع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية بدراسة واقع الشباب واتجاههم، وقيمهم ودورهم في المجتمع، إذ أصبح مفهوم الشباب يحظى بالعناية والدراسة في المجتمعات المتقدمة والنامية، ولعل السبب الأساسي لمثل هذا الاهتمام العالمي لقضايا الشباب راجع أساساً إلى "ما يمثله الشباب من قوة للمجتمع ككل، إذ هي شريحة اجتماعية تشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع. فالشباب كفئة عمرية هم أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنّها هي الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملاً على نحو يمكنه من التكيف والتوافق والاندماج والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته بأقصى الطاقات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وإنجازها"⁽³⁾.

فمفهوم الشباب كما تعرّفه وتحدده معظم الدراسات العربية، وكما يدرجه الباحثين العرب، يتروّد بين مفهومين - مفهوم الفئة العمرية - Classe d'Age - و- مفهوم الفئة الاجتماعية - Classe Social -، كما يمكن اعتبار أنّ مفهوم الشباب في المجتمعات العربية الحديثة، كمصطلح قد يكون مناسباً للتعبير عن ظاهرة اجتماعية

¹ - علي ليلة، الشباب و المجتمع أبعاد الاتصال و الانفصال، المكتبة المصرية، مصر، سنة 2004، ص 24.

² - علي ليلة، ثقافة الشباب: مظاهر الاختيار و نشأة الثقافات الفرعية، في كتاب: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، مصر، سنة 2001، ص 279.

³ - محمود بشوش، ملامح الشبيبة العربية في الخطاب العلمي العربي، أشغال ملتقى التغيير، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية، تونس، سنة 1984، ص 18.

واسعة ومنتشرة في البلاد العربية، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وباعتبار ما وجد فيها من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، "فالنمو الديمغرافي والتوسع السكاني وانتشار الظاهرة المدنية وتحول بنية الأسرة الكبرى، والتعميم النسبي للتعليم، وما يتبعه من تكوين للكفاءات واختصاصات متنوعة واحتياجات سوق العمل، أدت إلى وجود عريضة من الفئات الاجتماعية الشابة"⁽¹⁾.

فالتعريف الأخير ينحى إلى المستوى السوسيولوجي في نظره إلى فئة الشباب، على اعتبار أن أنصار هذا الاتجاه ينظرون إلى الشباب كحقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية وفقط. حيث يذكر -جوردون مارشال- أن علم الاجتماع عادة ما ينظر إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه، أو كصفة يحددها المجتمع، وليس مجرد الظرف البيولوجي مرتبط بالسّن⁽²⁾. ويعتمد علماء الاجتماع في تشخيصهم لمرحلة الشباب على الربط بينها وبين محاولة المجتمع من خلال مؤسساته التعليمية والثقافية، وأنماط التنشئة الاجتماعية تأهيل الفرد كي يشغل مكانة اجتماعية، أو يقوم بأدوار ومسؤوليات محددة في البناء الاجتماعي، ومن ثم يصبح انتهاء الفرد من أدائه لتلك الأدوار المتوقعة منه المؤشر الرئيسي لانتهاج هذه المرحلة⁽³⁾.

بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من المجتمع كانت هذه الفئة شباباً ويميل أنصار هذا الاتجاه في تحديد مرحلة الشباب على أنها تبدأ مع محاولة المجتمع تأهيل الشخص لاحتلال مكانة اجتماعية وممارسة دوره في البناء والتنمية، وتنتهي حينما يتمكن الفرد من احتلال هذه المكانة وممارسة الدور المنوط به، مميّزين في ذلك بين السياقات الاجتماعية التي يحيا فيها الشباب.

¹ - خميس طعم الله، العرب سنة 2000، في كتاب: العرب أمام مصيرهم، الدار الجامعية للنشر، تونس، سنة 1980، ص 59.

² - جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد و آخرون، المشروع القومي للترجمة، الطبعة 01، سنة 2000، ص 841.

³ - علي ليلة، ثقافة الشباب: مظاهر الانحيار و نشأة الثقافات الفرعية، مرجع سبق ذكره، ص 280.

إذن فالشباب مرحلة عمرية تبدأ مع نهاية سن المراهقة وبداية سن الرشد، وهي مرحلة عمرية تبدأ عند الحد الزمني الذي يصبح فيه الفرد مسؤولاً عن تصرفاته ويتحمل تبعاتها أمام القانون والمجتمع من دون وصاية أو ولاية عليه ويتمتع بكامل الأهلية والمواطنة.

- التنشئة السياسية:

تعد التنشئة السياسية موضوعاً أساسياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي، إذ تحتل مكانة في غاية الأهمية بالنسبة إلى المجتمع والنظام السياسي، ومن أهم مهامها قيامها بدعم الوحدة الوطنية وترسيخ روح الاندماج القومي الذي غالباً ما يتآكل في الدول ذات التباين الواضح في اللغات و الأعراق و الأديان. فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في دولة ذات التباين العرقي والأيدولوجي والطائفي يساهم بصورة كبيرة في رأب صدع الوحدة الوطنية ناهيك عن مساهمتها في تجسيد شعور قوي بالهوية الوطنية، إضافة إلى كونها تساعد في عملية التطوير الثقافي للفرد.

فالتنشئة السياسية هي جزء من عملية كبرى يتعرض لها الإنسان في حياته منذ الطفولة إلى الشيخوخة وهي التنشئة الاجتماعية، ونلاحظ أنّ علماء الاجتماع قد اهتموا بالوسط الاجتماعي كمحدد أساسي في اكتساب الثقافة الاجتماعية وتعليم أنماط السلوك والقيم الاجتماعية. كما ركّز علماء النفس على نسق الشخصية باعتبارها محددًا رئيسيًا في اكتساب أو رفض ثقافة المجتمع وقيمه.

ولتفسير التنشئة السياسية يتوجب علينا التطرق إلى التنشئة الاجتماعية وتعريفها، كون التنشئة السياسية هي جزء من الكل، وبالنظر أيضاً إلى أنّ الظاهرة السياسية هي الأساس ظاهرة اجتماعية، فالسياسي يحيل دائماً إلى الاجتماعي، والإنسان السياسي هو أولاً إنسان اجتماعي.

وإذ تعتبر دراسة التنشئة الاجتماعية على وجه العموم، أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسي وكيف يختارونه، من بين الأبنية والأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع والتي تبدو مسيطرة للتغير الاجتماعي، ومن خلال ذلك تخلق اتجاهات اجتماعية جديدة في المجتمع، يترتب بالتالي عليها نتائج سياسية قد تؤثر في النظام السياسي القائم.

فالتنشئة الاجتماعية في أبسط معانيها، هي كيف يتكون الإنسان الاجتماعي، أو بصورة أخرى، كيف يكتسب الإنسان خصائص وثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه بحيث تصبح له هوية هذا المجتمع و ثقافته. يولد الإنسان في مجتمع سابق على وجوده، له قيمه وأفكاره ومؤسساته يحاول هذا المجتمع أن ينشئ الإنسان على تلك القيم والأفكار، ويؤثر في تكوين شخصيته. حيث يعرفها -غي روشيه-Guy Rochih- "بكونها السيرة التي يكتسب الشخص الإنساني عن طريقها ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية- الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش"⁽¹⁾.

فالتنشئة الاجتماعية هي تنشئة الإنسان منذ ولادته لأن يكون كائناً اجتماعياً، وعضو في مجتمع معين، فهي بذلك تشير إلى أنّ "العمليات النفسية الاجتماعية التي تكتنف العملية الاجتماعية، تتطلب إمران الفرد على السلوك الاجتماعي و تمرنه على هذا السلوك"⁽²⁾. فهي تعد عملية نمو وتطور شخصية الناشئ السياسي أي الجانب الذي من خلاله يستطيع أن يطور وينمي مجموعة من المعلومات والقيم والاتجاهات التي ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعه، فهو الجانب الذي يمكن أن يطلق عليه بالتنشئة السياسية.

¹ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 1998، ص 238.

² - إبراهيم مذكور (محرراً)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1985، ص 184.

وفي هذا الإطار يعرفها -أنطوني أوريم- بأنها "عملية يتم من خلالها اكتساب الأفراد كل من نسق المعتقدات والقيم والمعايير والاتجاهات التي توجد في المجتمع"⁽¹⁾، وتم تحديد تعريف لها بواسطة -كاردينر- بأنها "الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق الجمعي، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرائق أو القيم والأدوار الاجتماعية وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية"⁽²⁾.

فحسب التعريفين الأخيرين يتضح لنا أنّ التنشئة الاجتماعية هي عملية تسعى لنقل واكتساب القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الاجتماعية. إلا أنّ مفهوم التنشئة السياسية، يعتبر أكثر تحديداً على اعتبار أنّه يرتبط بعملية أو مظهر من مظاهر التنشئة الاجتماعية، ألا وهو الجانب السياسي الذي يعد جزءاً من الحياة المجتمعية العامة والتي ينبغي اكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع.

وبهذا تعد التنشئة السياسية من المواضيع المحورية في علم الاجتماع السياسي إذ تعتبر عملية متشابكة تشارك فيها عدد من المؤسسات، ولا تقتصر على مرحلة بعينها بل هي عملية مستمرة وهي من الموضوعات التي يشترك فيها علم الاجتماع وعلم السياسة، حيث أنّها جزء من عملية التنشئة الاجتماعية، والتنشئة السياسية كمفهوم يضم العديد من التعريفات منها ما قدمه -روبرت- بأنها جزء من عملية كبرى هي التنشئة الاجتماعية وأنها تشير إلى الطريقة التي ينقل بها المجتمع توجيهات المعرفة والاتجاهات والمعايير والقيم السياسية من جيل إلى جيل، فكل عضو جديد في المجتمع يحتاج لعملية التنشئة السياسية حتى يمكنه التكيف مع البيئة السياسية المحيطة به. وهذا التعريف يبرز بوضوح هدف التنشئة السياسية ووظيفتها التي تؤديها للفرد والمجتمع من حيث أنّها تقوم بنقل الثقافة والتوجهات والقيم والآراء السياسية وهي من جانب تساعد على تكيف الفرد

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص 444.

² - المرجع نفسه، 444.

مع النظام السياسي السائد، وهي من جانب آخر تشير للوسائل التي من خلالها تتم عملية التكيف مع البيئة وإلى كيفية نقل القيم والاتجاهات من جيل إلى جيل آخر⁽¹⁾.

وميّز كمال المنوفي التنشئة الاجتماعية السياسية في الدول العربية بين إتجاهين رئيسيين بصدد تعريفها، فقد نظر من جهة إلى عدّ التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها مع الزمن، وعدّها من جهة أخرى عملية يكتسب الفرد تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له⁽²⁾. كما تم تعريف التنشئة الاجتماعية السياسية على أنّها "عملية يكتسب الفرد من خلالها قيمه ومعتقداته السياسية باتجاه النظام السياسي القائم من خلال أدوات التنشئة المختلفة"⁽³⁾، وهذا التعريف ربما هو أقرب لما جاء في دراسات كل من -دافيد إيستون-David Easton- و -غابريال أ尔蒙د-Gabriel Almond- بالنظر إلى التنشئة السياسية على أنّها أداة لتطوير ودعم النظم السياسية، حيث يقول -ألموند- في هذا الصدد "ماذا نعني بوظيفة التنشئة السياسية، إنّنا نعني أنّ كافة الأنظمة السياسية، تسعى إلى تحقيق استمرارية ثقافية وبنائية خلال الزمن، وأنّ ذلك يتحقق أساساً بواسطة عملية التنشئة السياسية التي تمارسها هيئات مختلفة في المجتمع، وبخاصة الشباب خلال مراحل تطوّرهم".

¹ - نشأت إدوارد أديب، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري - دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، مصر، سنة 2009، ص 26.

² - كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 4، جامعة الكويت، سنة 1978، ص 7-28.

³ - نفس المرجع السابق.

كما تذهب العديد من الدراسات الغربية في هذا المجال إلى أنّ التنشئة السياسية تؤدي وظيفة دعم الأنظمة السياسية القائمة. ومن هذا المنطلق تلجأ الأنظمة إلى هذه العملية بغية خلق التوجه السياسي المرغوب، والحفاظ على الوضع القائم حفاظاً على الاستمرارية⁽¹⁾.

فأغلبية هذه التعاريف تشير إلى أنّ العملية هنا تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم في المجتمع وتدعيمه، بحيث أنّها تعمل على تلقين الأفراد القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية المستقرة في وجدان هذا المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. وذلك ما يشير إليه -كنيت لانجتون- في أنّ التنشئة السياسية تعبر عن كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل لآخر، ويرى بأنّها "عملية مستمرة وجزء من النسق الاجتماعي الذي يوجه لاكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم واكتسابهم سلوكاً سياسياً معيناً، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه"⁽²⁾.

وهي بهذا تشير في هذا الاتجاه الذي يرى "أنّ الغاية الأساسية التي تسعى إليها هذه النظريات هي دعم النظام السياسي القائم، إذ هي تفترض أنّ أنماط المعلومات والقيم والاتجاهات والتوقعات التي يطورها المواطنون حول السياسة لها تأثير في النسق السياسي، وهكذا فإنّ النسق السياسي يلجأ إلى التنشئة السياسية من أجل تربية المواطنين لتحقيق الاستقرار وقبول النظام العام، والثقة بالقيادة السياسية، وتوجيههم نحو توقع سياسات معينة من قبل هذه القيادة"⁽³⁾.

وبهذا تظهر التنشئة السياسية كمتغير فاعل في احتفاظ الأنظمة بديمومتها، والتزام البعض بمذهب سياسي معين، وتمسك الأفراد بوطنهم، وبهذا الاتجاه ينظر إلى التنشئة السياسية كأداة لترسيخ الثقافة السياسية

¹ - مرابط عبد الحكيم، التنشئة السياسية: مقارنة معرفية مفاهيمية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 2، مارس 2020، جامعة محمد السادس دباغين، سطيف، ص 399-414.

² - سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة 1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2004، ص 38.

³ - محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الجزء 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1986، ص 227.

السائدة، وكآلية لتعديل الثقافة وفق رؤية النظام، وتصبح بمقتضاه التنشئة طريقاً لتأهيل الفرد سياسياً داخل النسق السياسي العام. ففي الحين الذي يركز هذا الاتجاه على التنشئة وفق المؤسسات الرسمية ويعتبرها القناة الوحيدة الفاعلة في تشكيل توجهات الأفراد السياسية بإيعاز من النظام القائم بنفسه، يركز إتجاه ثاني على المؤسسات غير الرسمية، والتي يعتبرها هي الأخرى فاعلة في تشكيل الذهنيات وخلق السلوكيات، من خلال التركيز على التقليد والملاحظة والمحاكاة باعتبارها من أساليب التعلم الاجتماعي. وفي هذا الإطار من القيم والسلوكيات يكتسب من خلالها المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه بالطريقة التي يجدها مناسبة له، فالتركيز هنا لا ينصب على الاستمرارية والتوافق ولكن على التغيير والاختلاف بمعنى تعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلق ثقافة سياسية جديدة⁽¹⁾. إذ يعبر هذا الاتجاه عن إطار التنشئة السياسية غير الرسمي، والذي يعتبر الفرد أدواته الأساسية، لأنه يكتسب توجهاته السياسية من خلال الملاحظة والمحاكاة والتقليد، سواء في إطار الأسرة من خلال علاقته بأفرادها أو في إطار المجتمع، من خلال علاقته بأفراده ومؤسساته المختلفة، والإطارين معاً يعملان على إعطاء البعد السياسي للسلوك الذي يسلكه الفرد خلال دورة حياته. وهذا ما عبّر عنه -دنيس و إيستون- بأنّ التنشئة السياسية "هي تلك العمليات النامية التي يكتسب من خلالها الفرد التوجهات السياسية وأنماط السلوك"⁽²⁾.

أمّا الاتجاه الثالث فيذهب في تعريفه إلى الجمع بين الاتجاه الأول الذي يعتمد على توجه النظام في تحديد نوعية شخصية الفرد المرغوب فيه، والاتجاه الثاني الذي يعتبر الفرد دعامة بما يرسمه لنفسه من احتكاك وتقليد داخل المجتمع وبالتالي تحديد الصورة التي يمكن أن يكون عليها. وهو بهذا يحدد المجتمع بأدواته وأساليبه الرسمية وغير الرسمية كإطار لتلقي الثقافة واستيعاب القيم والرموز والمعايير السياسية، ومن هذا جاء تعريف -

¹ - شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، سنة 2001، ص 138.

² - محمد علي محمد، أصول النظام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

فريد قرينشتاين-Fred Greenshtein- للتنشئة السياسية بأنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة" (1).

وبهذا فهو لا يحصرها في إطارها الرسمي فقط، ولا يحصرها كذلك في قدرة الفرد الاستيعابية، ولكن يؤكد على أنّها تجري في ظل الإطارين معاً. وهو بذلك يؤكد على التوجه الرسمي دون إغفال التنشئة خارج إطارها غير الرسمي لما لها من دور فعال داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وذلك أنّ التنشئة السياسية هي عملية تفاعلية تغذيها أطراف متعددة، قد تكون حتى متعارضة ومتباينة ومتصارعة. فالتنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها تشكل القيم والمواقف والمهارات السياسية التي تنتشر في أوساط المجتمع، وهي عملية مستمرة كون الإنسان يتعرض لها طيلة حياته.

- الثقافة السياسية:

تعد الثقافة السياسية من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي، وهي جزء من الكل، هو مركب الثقافة العامة. وهو ما يجعل كلا المفهومين متداخلين إلى حد كبير، فالتراث العلمي يعكس الكثير من التعاريف التي ارتبطت بالثقافة ككل، وذلك ما يوضحه -بروم-Broom- و-سيلزينك-Selzink- بأنه "لا يمكن للثقافة أن تقتصر على جوانب معينة من المعرفة -Knowledge- ولكنها تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشري" (2). وذلك أقرب تعريف لتعريف مالك بن نبي على أنّها "مجموعة من الصفات الخلقية

¹ - نفس المرجع، ص 268.

² - تامر كامل نجّد، مقال: إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 435.

والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته، كراشمال أولى في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته" (1).

فالثقافة تشمل مجموعة من العناصر التي تمارس تأثيرها بوضوح على سلوك الإنسان وتحكم تصرفاته، وهذه العناصر تتخلل نعظم صور السلوك الإنساني المتمثلة في العادات الاجتماعية والثقافية والمفاهيم والقيم والأعراف الخاصة بكل مجتمع باعتبار الأفراد أعضاء في مجتمع ما، كما تتأثر ثقافة المجتمع بأوضاعه الطبيعية وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالمقابل تؤثر ثقافة المجتمع على واقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إذن فللثقافة السياسية إرتباط وثيق بالثقافة العامة، التي يقصد بها بصورة عامة حسب -موريس دوفرجيه- "هي الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة" (2).

كما تعرف بأنها فرع من الثقافة العامة أو أنها ذلك الجزء من الثقافة العامة الذي له أبعاداً أو تأثيرات سياسية على سلوك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها، وعلي أنها جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية (Sub culture) تتأثر بالثقافة الكلية، ويمكن تفسير الثقافة السياسية من خلالها، لأن تلك الأخيرة لا توجد في فراغ وإنما تكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع، وفي هذا الصدد قيل: أن "أنماط القيم والمعتقدات الثقافية -أي تلك القيم العامة التي تتصل بالمواضيع السياسية- دائماً ما تلعب دوراً أساسياً في بناء الثقافة السياسية، أن الأبعاد الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصوير الزمني، والنظرة الطبيعية البشرية، واتجاه الإنسان نحو رفاهه، وكذلك التوجهات نحو النشاط والإيجابية تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات السياسي" (3). ومن هنا فإن خصائصها هي نفس خصائص الثقافة المطبقة

¹ - مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي- عبد الصبور شاهين، الطبعة 11، دار الفكر، دمشق، سوريا، سنة 2013، ص 89.

² - نفس المرجع السابق، ص 435.

³ - رعد حافظ الزبيدي، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016، ص 373.

على المستوى السياسي فهي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، فهذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير على ثقافة المجتمع السياسية وتكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع.

الثقافة السياسية بصفة عامة، تمثل النمط الخاص من التوجهات نحو المسائل والموضوعات السياسية، وليست هذه التوجهات إلا محصلة استعدادات مسبقة للتصرف السياسي، تتولد عن عوامل محددة مثل التقاليد والميراث التاريخي والدوافع والمعايير وكذلك العواطف والرموز ويمكن إجمالها بالعناصر والمكونات الآتية:⁽¹⁾

1- الجانب المعرفي، مثل الإدراك أو الوعي بالنظام السياسي.

2- الجانب العاطفي، كالانطباع والتأثير.

3- الجانب التقويمي، أي الحكم على النسق السياسي.

وذلك ما يوضحه -الموند- أنّ أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاث جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء من النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية من الظواهر السياسية.

ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أنّ الثقافة السياسية هي "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أنّ هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"⁽²⁾، إذ تنطوي الثقافة السياسية، على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي، أو بتعبير آخر إنّها تتعلق

¹ - حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، الطبعة 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2009، ص 12.

² - صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مجموعة مؤلفين، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص 81.

بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية للثقافة. ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فإنّ المشاركة السياسية للأفراد والجماعات كتعبير عن علاقة الفاعل بينهم وبين النظام السياسي والكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية⁽¹⁾.

ويعرّف -عبد الغفار رشاد- الثقافة السياسية بأنها "نسق القيم والمعتقدات السائدة المتعلقة بالسلطة والحكم في المجتمع وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل النظام السياسي ويؤدي وظائفه من خلالها"⁽²⁾.

كما عرّفت على أنّها مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسة وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى، ولا يقوم الأعضاء في المجتمع بحساب واع لتوجهاتهم وتصرفاتهم السياسية بوحى من الثقافة السياسية التي يؤمنون بها، كما أنّهم ليسوا بالضرورة واعين لحقيقة أنّ الثقافة السياسية تعكس نفسها في أفكارهم ونشاطهم اليومي. فعملية اكتساب الثقافة السياسية تبدأ من سن مبكرة جداً وتتم يومياً، حيث يستبطن كل فرد في المجتمع القيم والمعايير التي يتعلمها ويعامل وفقاً لها حتى تصبح موجهاً لتصرفاته بصورة تلقائية⁽³⁾.

فثقافة بعض المجتمعات تؤكد ضرورة مشاركة الأفراد في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لها، بينما تدفع الثقافة السياسية للمجتمعات الأخرى الأفراد نحو الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار، وإثماً جعل اهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر لهم، كونها تنظر إليهم

¹ - حسين علوان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - عبد الغفار رشاد، الثقافة السياسية والتنمية، مكتبة الأنجلو، مصر، سنة 1992، ص 22.

³ - رعد حافظ الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

مجرد رعايا وليسوا مشاركين إيجابيين في العملية السياسية، ممّا يعني أنّ مشاركة المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية واختيار السياسات العامة قرينة نخط معيّن من الثقافة السياسية دون الآخر. ومن هنا حلّل —الموند— الثقافة السياسية، فميّز بين ثلاثة أصناف منها ما سمّاها ثقافة محلية، وثقافة التبعية وثقافة المشاركة (1).

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفاً سلبياً، ينتظرون منفعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه. أمّا ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنّه باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة (2).

ففي ظل ثقافة التبعية والخضوع ينصب اهتمام الأفراد على القارات الفوقية الضارة أي التسليم بالأمر الواقع، بينما في ظل ثقافة المساهمة والمشاركة فيتمكن المواطنون من لعب دور المحرك والموجه لحركة التغيير، إذ تكون الجماهير قادرة على التحكم في مصيرها، من خلال الضغط على السلطة السياسية بوسائل مختلفة، مثل الاحتجاجات، المظاهرات والإضرابات. بمعنى أنّ ثقافة التبعية تجعل من المجتمع طرفاً متلقياً ومستسلماً (فقدان إرادة التغيير)، أمّا ثقافة المشاركة فتجعل منه عنصراً فاعلاً ديناميكياً ومؤثراً في الحياة السياسية، فكلما زاد الوعي السياسي والثقافي، كلما زادت فرص التغيير السياسي.

في نظر —الموند— كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية، أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير متركز تماماً، فيه لا مركزية واسعة وظاهرة. وثقافة الخضوع في نظام

¹ - صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 81

² - المرجع نفسه، ص 82.

مركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيّد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

-الموند- أوضح أنّ ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنّما هو "نماذج مثالية" لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة. في هذه نجد مزيجاً من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج "جيداً" وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة⁽¹⁾.

وعليه فإنّ الثقافة السياسية تكشف عن التوجهات والتقييمات والأحكام التي تتشكل على ضوءها البنى السياسية وآليات العمل التي يتم بموجبها عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، من ناحية انفتاحها أم انغلاقها أمام مشاركة الأفراد والجماعات والقوى المختلفة في إطار الأنظمة السياسية فضلاً عن الحياة السياسية في الدولة.

- المجتمع المدني:

تطور المجتمع المدني بشكل ملحوظ في الأدبيات السياسية والاجتماعية في العصر الحديث خاصة في المجتمعات التي تركز في نموها وتطورها وكذا مشاركتها في تأهيل ودعم المؤسسات السياسية للدولة على مؤسسات ومكونات المجتمع المدني الذي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في وضع و توجيه السياسات العامة على المستوى المحلي والمركزي وبالأخص في المجتمعات المتقدمة، بحيث يعد البناء الاجتماعي لهذه الدول هو نسيج متكامل من الجمعيات المدنية والمهنية والفئوية التي تؤدي في الأخير إلى تنظيم الحياة العامة وإحداث دفع لعملية التنمية.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 82.

فالمجتمع المدني يبرز ويتطور ويكون أكثر تأثيراً في المجتمعات الديمقراطية بحكم هامش المناورة السياسية والاجتماعية، الذي يتمتع به أمام المجتمع السياسي في إطار دولة القانون والحق. على العكس من ذلك، فإنّ المجتمع المدني يضعف دوره وتأثيره على الحركة السياسية والاجتماعية للدولة، لأنّ هامش الحريات واستقلالية المؤسسات تكاد تكون منعدمة. وبذلك فقد أصبح ركيزة من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية، ومع اتساع دوره وتزايد أهميته في المجتمعات الديمقراطية، فقد أصبح يحظى باهتمام كبير لدى الكثير من المفكرين والباحثين المعاصرين، لذلك نجد أنّ هناك عدة تعاريف للمجتمع المدني من بينها التعريف الذي يقترحه -بارتراند باديه-B.Bertrand- "إذ هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة"⁽¹⁾.

ويصفه عبد الغفار شكر بأنّه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"⁽²⁾. ومن هنا فالمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان بالتنسيق مع الدولة أو في استقلال عنها من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

فالبعض يرى بأنّ المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة إلى المستوى الذي يتقدم فيه دور المجتمع على الدولة، بل ويذهب فريق آخر إلى حد معارضة وجود السلطة والدولة، لذا يجب تقليص دورها ليسود دور المجتمع. وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992، على أنّه "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض

¹ - Badie Bertrand, **Sociologie politique**, Presses universitaires de France; Paris, 1997, P.105.

² - عبد الغفار شكر - مجلّد صورو، المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، سوريا، سنة 2003، ص 37.

سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل الجماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية⁽¹⁾.

وهذا التعريف هو أقرب للتعريف الذي يرى بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية⁽²⁾.

ويعرّف -ستيفن فيش- Steven Fish - المجتمع المدني بقوله: "إنّ مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنّه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنّه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنّه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنّه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية

¹ - مجّد غربي-مشري مرسى، المجتمع المدني في الجزائر-دراسة آلية تفعيله، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص 338.

² - فرزیز محمود- بجاوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر- بين الثبات و التغير، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص 314.

تنافسية) واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي"⁽¹⁾.

كما يرى -ريمون هنيبوش-R.Hinnebush- المجتمع المدني بأنه "في إطار كونه تعبيراً أساسياً في الانتقال التعددي المستقر، فإنّ المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنّها تعمل على ربطها بالدولة وسلطانها"⁽²⁾.

إضافة إلى تعريف حسين إبراهيم بأنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"⁽³⁾.

إنّ مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات سياسية عامة. وعلى مستوى العملية الديمقراطية، ليست مؤسسات المجتمع المدني، غير الأدوات الأساسية المستخدمة من جانب قواها الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية إلّا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وإيلاءها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة.

¹ - متروك الفالح، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية- دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سنة 2002، ص 26.

² - بوسني توفيق، نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني العربي- مكوناته و إطاره التنظيمي، في كتاب: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة- من الإقليمية إلى العولمة، مجموعة من المؤلفين، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2017، ص 27.

³ - المرجع نفسه، ص 59.

- الدراسات السابقة:

يقصد بالدراسات السابقة تلك الأدبيات التي تناولت الموضوع قيد المعالجة أو بعض جوانبه حتى يتسنى للباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره، والغاية من عرضها هو التركيز على أهم الجوانب التي تتقاطع فيها هذه الأخيرة مع موضوع البحث، مع محاولة توضيح معالم كل دراسة منها، بدءاً بتساؤلات الإشكالية وأهداف الدراسة، مروراً بالفرضيات، انتقالاً إلى المنهج المتبع والعينة المختارة، وصولاً إلى النتائج.

ومن بين الدراسات السابقة التي تكون قد مسّت جانباً أو أكثر من جوانب دراستنا، هنالك عدّة دراسات، على الصعيدين العربي والوطني ومن بينها نجد:

✓ **الدراسة الأولى:** سعد إبراهيم جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1984.

هي دراسة منشورة تخص المجتمع المصري، تهدف إلى التعرف على الواقع المتاح في تلك الفترة، بالنسبة لمشاركة الشباب المصري في مجال العمل السياسي، وطبيعة هذه المشاركة ونوعيتها، وما يؤثر فيها سلباً أو إيجاباً من متغيرات أسرية، تعليمية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، ويرى المؤلف أنّها دراسة وصفية تحليلية، لا تتوقف عند وصف المتغيرات السابقة وإثبات تحليلها وكيفية التأثير في المشاركة السياسية.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول تخص الإطار النظري المعتمد، حيث تتناول على التوالي في فصلها الأول أهمية الدراسة، ورؤية موضوعية لأزمة جيل الشباب، ثم في الفصل الثاني تتناول المفاهيم الأساسية المتضمنة في الدراسة: الشباب - العمل السياسي - المشاركة - والمشاركة السياسية. أمّا في الفصل الثالث فتناول المؤلف الإطار التفسيري للمشاركة السياسية واقترح الإطار النفسي، والإطار الاقتصادي والإطار الاجتماعي. والفصل الرابع كان خاصاً بالشباب والمشاركة السياسية، ثم بعدها التّشعّبة السياسية للشباب في الفصل الخامس.

وأما في الجانب الميداني، والذي يشمل الفصل السادس والأخير، عرض المؤلف -سعد إبراهيم جمعة- الإطار المنهجي المعتمد حيث حرص على استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي في محاولة استدراك عيوب الواحد بالآخر. أما العينة فكانت عبارة عن عينة طبقية تضم 5000 طالب وطالبة من (13) قسم من كلية الآداب بجامعة القاهرة. أما وسيلة جمع البيانات فكانت الاستمارة، إضافة إلى تحليل المحتوى للتقارير المتضمنة لملاحظات الباحث بدون الاشتراك فيها، وقد كان هذا لاختبار الفرضيتين التاليتين:

- إنَّ المشاركة السياسية ليست مجرد القيام بدور رئيسي في صنع القرار السياسي بل تمتد إلى القيام بأدوار أخرى في العمليات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالعملية السياسية.

- إنَّ دور المؤسسات والتنظيمات السياسية ليس مجرد إطار يتم من خلاله المشاركة السياسية، ولكنه يؤثر ويفسّر مستوى هذه المشاركة.

ويصل الباحث في النهاية إلى تأكيد الفرضيتين السابقتين بعد المعالجة الميدانية، ثم يعطي مقترحات وتوصيات تبعاً للنتائج المتوصل إليها من أجل إتاحة الفرص أكثر أمام الشباب كي يتحمل مسؤوليات القيام بالواجبات المختلفة داخل الأسرة، وما يتضمنه من تنمية شعورهم بالمسؤولية وتعميق انتمائهم لأسرهم من أجل المساهمة في إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم تجاه حل مشكلات مجتمعهم في إطار الإسهام والمشاركة السياسية.

✓ الدراسة الثانية: طارق مُجَّد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1999.

وهي دراسة منشورة تهم بالاجتمع المصري، تقع في ثمانية فصول رئيسية. ثلاثة فصول تختص بالجانب النظري للمشاركة السياسية، من طبيعتها ومستوياتها وكذا أشكالها وهذا من منظور نفسي، ثم الأبعاد النفسية لها، وفي الفصل الثالث ربط المؤلف بين مفهوم المشاركة السياسية والأبعاد النفسية المكونة لها.

ويصنّف المؤلف عمله هذا ضمن تخصص علم النفس السياسي، الذي يعتبر فرع حديث النشأة في إطار علم النفس العام، ويعالج التفاعل بين العمليات السياسية والنفسية. ويرى في هذا استجابة للنقص الذي تعانيه المكتبات العربية في هذا المجال.

أمّا الجانب الميداني من الدراسة فنجدّه يمتد من الفصل الأول وحتى الفصل الرابع، وفيه تحديداً لإطار الدراسة والأهمية منها، وتحديد المشكلة. والفصل الخامس يضم الدراسات السابقة في البلدان الأجنبية والعربية، ليصل إلى المنهج والإجراءات الخاصة بالبحث، ويقع في عشرة فروع يمكن التعبير عنها بفروض جزئية لفرضية عامة وهي:

- توجد فروق دالة بين المشاركين سياسياً، ونظرائهم من غير المشاركين على المتغيرات التالية: الاغتراب السياسي، الاتجاه نحو السلطة، التوجه الديني الدوغماتي، أبعاد الشخصية (الانبساط - العصائية - الدهانية)، المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شملت الدراسة عينة تتكون من (422) مبحوثاً من الذكور والإناث وتحتوي أربع عينات فرعية (يمكن اعتبارها عينة حصية) منهم: 40% طلبة، 20% موظفون، 20% مدرّسين ومعاونيهم، وأخيراً 20% من الإعلاميين. وقد تم تصنيف مظاهر المشاركة السياسية في ثلاث جوانب رئيسية: النشاط السياسي - الاهتمام السياسي - المعرفة السياسية.

و يتكون كل جانب من اثني عشرة (12) بنداً ليصبح المقياس يحتوي على ستة وثلاثين (36) بنداً. مع اختبار صدق وثبات المقياس وقد كان الثبات بطريقة إعادة التطبيق على عينة من مائة (100) فرد. وبعدها حساب صدق المقياس بثلاث طرق (صدق المجموعات المتناقضة - صدق الأنساق الداخلية - الصدق العاملي).

ثم انتقل الباحث إلى الدراسة الإحصائية من خلال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والتحليلات الإحصائية المختلفة من معاملات الارتباط، والمتوسطات، والتباين وغيرها.

✓ **الدراسة الثالثة:** عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية - دراسة ميدانية في مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 1997-1998.

حاول الباحث في دراسته هذه معالجة وتحليل أزمة المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية في المجتمعات المعاصرة بصفة عامة وبشكل خاص من الناحية الميدانية بمدينة عنابة، فهو يرى بأن المشاركة تعني مخاطبة إيجابية لمشاعر الأفراد المنتظمين بما يعزز لديهم السلوك الإيجابي ويحفزهم على النهوض بالأدوار المنوطة بهم في مختلف الوظائف الاجتماعية، لاسيما في مجال التنمية المحلية. لذا فهو يرى ضرورة أن ترسخ لديهم قناعة تامة بثقافة المشاركة الفعالة واليجابية، التي تلغي جميع أشكال التمييز وتشجع تكافؤ الفرص وتعتمد الحوار والتشاور والإقناع، باعتبارها محددات أساسية، عند صياغة الأهداف الرسمية الشخصية منها والجماعية على حسب رأي الباحث، إضافة إلى أنّ الهيمنة المركزية في تسيير المؤسسات الجزائرية أفضت إلى ثقافة مؤسساتية مشكلة من رتابة بيروقراطية وتفشي منطق النية الحسنة للنظام الاشتراكي والذي تحول في النهاية مكابح لأي تغيير منتظر لمشروع تحديث المجتمع الجزائري.

وانطلق الباحث في تحديد معالم الإشكالية من خلال التساؤلات التي انطلق منها كما يلي:

- إن كانت التنمية المحلية قضية إدارية تنظيمية بالدرجة الأولى، فإلى أي حد بالضبط يساهم التسيير الحالي للإدارة وآلياتها في ضبط علاقتها مع سكان مدينة صناعية جزائرية، قصد تنظيم وتنشيط وترشيد العمل الإنمائي وجعله في خدمة السكان والتنمية المحلية عموماً؟.

- على الرغم من التحولات الكبرى فلا تزال الدولة الجزائرية تنهض بالدور المركزي في التنمية، فإلى أي حد تتطابق أو تتقاطع أو تتباعد تصورات كل من المواطنين والسلطات في أساليب المداخل لها والحلول الممكنة المقترحة للمشكلات التنموية في مدينة عنابة؟.

- إلى أي حد تساهم التنظيمات والجمعيات المحلية والوطنية في تدعيم وتنمية وتحسين أحوال السكان وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؟.

كما حدد فرضياته في هذا البحث على النحو التالي:

- مازالت مشاركة المواطنين في مضمار تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها ضعيفة.
- إذا اتسع مجال الاتفاق بين صانعي القرار وبين المواطنين حول مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها، يخفف توتر المواطنين تجاه هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم.
- إنَّ تحديد نموذج أو أسلوب فعال لكيفية تحقيق مشاركة المواطنين في تحقيق مشروعات التنمية المحلية في المنطقة التي يسكنون فيها، يكتنفه الكثير من الغموض.

وللتأكد من صدق الفرضيات المطروحة من قبل الباحث فقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الظواهر ومحاولة الوصول إلى تعميمات لها صيغة العمومية ولربط النتائج المتوصل إليها مع نظريات التنمية التي اتخذها الباحث كإطار فكري لدراسته.

وقد استعمل الاستمارة والملاحظ والمقابلة كتقنيات أولوية لجمع البيانات، بحيث طبقت على أفراد عينة مكونة من 53 فاعلاً اجتماعياً، حيث أجريت المقابلات الرسمية الاستطلاعية مسؤولين ومساعدتهم لديهم صلة مباشرة مع خطط التنمية وتنفيذها، وكذلك مع موظفين بالبلديات والمتعاملين معهم من مستثمرين ومدراء لشركات وطنية. أما الأفراد المستهدفين في الاستمارة فكانوا رؤساء لجان الأحياء، وبعض جمعيات المجتمع المدني،

فئة الشباب، عمال وفلاحون وغيرهم. وكان توزيع الاستمارة خلال الفترة من شهر أبريل 1996 إلى غاية شهر جوان 1996. وكانت أهم النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنون فيها ضعيفة وذلك بسبب أن التنمية المحلية مربوطة بالمركزية الشديدة في التسيير التي تعتبر مصدراً هاماً للمشكلات والمعوقات التي تمنع التنمية وتقضي الجماهير.

- إن اتساع مجال الاتفاق بين صانعي القرار وبين المواطنين حول مشاريع التنمية في المنطقة التي يسكنونها، لا يخفف توتر المواطنين تجاه هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم وذلك لأن محاولات الحكومة لتخفيف التوترات وتقرب الإدارة من المواطن والعدالة الاجتماعية ليست دقيقة وذات أهداف، وفي الغالب مبهمة ومتعددة وفي أحيان كثيرة متناقضة.

- غموض وصعوبة تحديد نموذج أو تصور لأسلوب فعال لكيفية تحقيق مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية المحلية في المنطقة التي يسكنون فيها، ذلك كون صورة هذا النموذج أغنى وأشد تنوعاً بما لا يقاس وهذا يكشف عن مدى عمق أزمة المشاركة الاجتماعية والطرق المتبعة في معالجتها.

✓ **الدراسة الرابعة:** محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010-2011.

حاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات وفي ظل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 وفي

ظل التمويل المالي المركزي للمخططات البلدية للتنمية (P.C.D)، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير الخلافات والصراعات الواردة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، على نجاح هذا المجلس في مشاركته بالشكل المطلوب.

وقد قدم الباحث تساؤل جوهري مفاده ما يلي: هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟.

وتتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟.
- هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدية لسنة 1990، تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس الشعبية البلدية، في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية؟.
- هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلدياتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟.
- هل الخلافات والصراعات التي تحدث بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية الواحد يمكن أن تكون سبباً في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها؟.

وانطلق الباحث من فرضية عامة وأربع فرضيات فرعية، تحاول كل واحدة منها الكشف عن مدى ارتباط كل عنصر من العناصر السابقة، بمدى مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في إحداث التنمية المحلية.

لتكون الفرضية العامة كما يلي: إنّ مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم.

والفرضيات الفرعية كانت على النحو التالي:

- إنّ الأسلوب الإداري المركزي المتّبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها.
- إنّ الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990، تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، على مستوى لبلديات التي انتخبوا فيها.
- كلما زاد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.
- كلما زادت الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها.

وفي الأخير خلص الباحث إلى صحة ثبات جميع الفرضيات التي تم الانطلاق منها في بداية البحث، حيث كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنّ مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء، ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم، بسبب المركزية الإدارية المفرطة، لاسيما في مجال المراحل التي تمر بها عملية التخطيط، وبسبب شدة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990، وبسبب التمويل المالي المركزي للمشروعات والبرامج

التنمية البلدية، حيث أصبح هذا الأخير يشكل وصاية إضافية على هذه المجالس، بالإضافة إلى العرقلة التي تسببها كثرة الخلافات والصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الانسداد داخل هذا المجلس، مما يحول هذا الأخير، إلى عائق أمام نجاح التنمية المحلية على مستوى البلدية، بدلاً من أن يكون عاملاً مساعداً عليها.

ليحاول الباحث في ختام بحثه تقديم مخططين تمثيليين، مبنين على نتائج الدراسة الميدانية، يوضحان طبيعة العلاقة الجدلية بين طبيعة النظام السياسي السائد (الديمقراطي أو الشمولي الديكتاتوري)، وبين مدى وشكل مشاركة المجالس البلدية، في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، وقد وجد أنّ الشكل الأمثل لحدوث هذه المشاركة بالشكل المطلوب، يكون في حالة النظام الديمقراطي الحقيقي، خاصة إذا صاحب هذا مجالس بلدية مسؤولة، وعلى درجة عالية من الكفاءة والتحضر، فمدى المشاركة وفعاليتها يقيان مسؤولية الدولة والمجالس المنتخبة على حد السواء.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمشاركة السياسية

تمهيد:

المشاركة في الشأن العام لدى المجتمعات المعاصرة وخصوصا من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التنمية الشاملة. وإذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، فإنّ مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة والشغل الشاغل اليوم وأكثر من أي وقت مضى، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو في ميدان السياسات الموجهة للشباب وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي.

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية العريقة التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية وبالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإنّ الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف يجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين وبالتالي أكثر تقبلا من جانبهم وبعبارة أخرى، أنّه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

وما بين المشاركة السياسية والعمل العام علاقة تأثير وتأثر، فالشخص الذي يشارك في خدمة مجتمعه وعلى جميع المستويات، سواء على نطاق ضيق - محلي - أو أوسع - وطني - من خلال محو الأمية أو حماية البيئة أو توفير العلاج أو غير ذلك، يرتقي وعيه السياسي بالضرورة والأرجح أن يقوده ذلك إلى المشاركة في الحياة السياسية سواء من خلال ممارسة عمل سياسي أو الاهتمام بما يحدث من تطورات في هذا المجال.

- المبحث الأول: تطور مفهوم المشاركة السياسية:

يرجع العديد من الباحثين تشكل مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر (19)، حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية عشية ميلاد ما اصطلح عليه بالمجال العام، إلا أنّ هذا التحديد كان مسبقاً بنظريات وممارسات متعددة للمشاركة السياسية منذ نشوء الدولة في العصر القديم، كنتيجة طبيعية للمجتمع البشري، فقد تزامن مع ظهور الدولة، المصطلح السياسي المعروف بالديمقراطية التي تعني حكم الشعب.

وقد اتخذت الديمقراطية صوراً عدة من المشاركة السياسية تبعاً لمفاهيم فلسفية متعددة، فهي لدى سقراط - تعني أن يحكم الناس أحكم الناس، وهي لدى - أفلاطون - في كتابه القوانين: "الدولة المختلطة التي تقوم على التوازن بين طبقات المجتمع المختلطة بالأخذ بمبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي وقيام الحكومة على أساس دستوري وأطلق عليها حراس الدستور" (1).

وهي لدى -أرسطو- شركة بين الناس يعيشون لتحقيق حياة أفضل وهي لدى -سيشرون- بمثابة مؤسسة مساهمة، والعضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها (2). وكانت لدى -سانت أوغسطين- في القرون الوسطى: "مقتصرة على الجانب الديني ما لم تكن الغلبة للكنيسة، فإذا ما أعلن الحاكم قبوله بالكنيسة ينعدم عندئذ حق المشاركة السياسية"، بينما ذهب -توماس الأكويني- إلى ضرورة انتخاب الحاكم وأنّه يعاونه مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب (3)، وقد شكل برؤيته تلك البداية لتأسيس ناهض بمفهوم المشاركة السياسية.

1- علي عبد المعطي نجّاد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1988، ص 53.

2- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1987، ص 87.

3- نجّاد علي نجّاد - علي عبد المعطي نجّاد، السياسة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، سنة 1985، ص 27.

وفي الفكر السياسي الإسلامي، إستند رواده إلى مفهوم الشورى في القرآن الكريم الذي نزلت إحدى سوره باسم -سورة الشورى- ونصت آياتها الكريمة على المشاركة في صنع القرار في قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" (الآية:38)، كما ورد أيضا في -سورة النمل- قوله تعالى على لسان ملكة سبأ: "قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون" (الآية:32)، وفي سورة آل عمران: "و شاورهم في الأمر" (الآية:159).

و في التراث الفكري الإسلامي تعتمد المشاركة السياسية على الحرية الفردية وعلى المساواة بين الناس وعلى التكافل والعدل الاجتماعي، فقد تكون بفهم الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، ما أضحي حقيقة واقعة في علاقات المجتمع على أساس الديمقراطية المجتمعية، والتي ظلت بالمشاركة المجتمعية لمختلف الملل والنحل، الأقدر على بناء حضارة إنسانية عالمية تخطط فيها إمارة الفكر والعلم عقبات إستبداد النظم التي أعقبت الخلافة الراشدة وتحولت على ملك غاصب، فعملت الديمقراطية المجتمعية على الاستمرار في عطائها الرائع في صورة من التعددية الفكرية والسياسية التي زخرت بها كتب التراث العربي وشكلت قوة دفع مجتمعي لاستمرارية البناء الحضاري للدولة العربية، متغلبة على الشدائد والمحن التي تعرض لها أمراء الفكر والعلم المتبنين لمبدأ المشاركة في صنع القرار بصورة أو بأخرى.

وفي العصر الحديث والمعاصر شكل ظهور الأحزاب السياسية إحدى صور التعبير عن المشاركة السياسية والتي ظهرت في فرنسا عندما تأسست الجمعية التأسيسية عام 1789، حيث تقرر عبر الانتخابات النيابية والاقتراع السري وظهور اللجان الانتخابية والشعور القومي لدى المواطنين بمفهوم المساواة، ظهور الأحزاب وتوالد بعد ذلك ظهور النقابات المهنية والأحزاب وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني، بدءا من بريطانيا وانتهاء بعموم أوروبا، الأمر الذي أخذت فيه المشاركة السياسية أبعادا مختلفة بحسب النظريات المعاصرة.

فهي في النظرة الرأسمالية تقوم على مجموعة من المبادئ التي تعطي الفرد قيمة أعلى من الجماعة وتعتبر تدخل الدولة إخلالاً بمبدأ المشاركة الشعبية. وهي في النظرية الاشتراكية العلمية تقوم على سلب الفرد الحرية وإسناد الحكم لطبقة البروليتاريا المعبر عنها بجماعية لجوء الطبقة العاملة إلى الثورة للوصول إلى المجتمع الاشتراكي وفي العالم الثالث شكلت المشاركة السياسية محور نضال ضد الاستعمار والاستبداد ومفتاحاً لباب التقدم، ولجت منه قوى المجتمع بعد التحرر إلى ما أطلق عليه في كثير من البلدان بالديمقراطيات الناشئة.

ذلكم هو إذن العرض الموجز لجانب من تاريخ المشاركة السياسية والذي بدوره يقودنا لجملة من التعريفات لمفهومها، فما هي المشاركة السياسية؟ وما هي مبادئها ومقوماتها؟.

- المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية على أنها: "العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه وأن يعتقد كل فرد أنّ لديه حرية المشاركة في القيم التي أقرها المجتمع" (1).

وعرفها البعض بأنها تعني حق المواطن الدستوري في المساهمة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بحياة الناس، أي أنّها الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاملين في الاشتراك بصنع القرارات السياسية وذلك بممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام (2). فهي تعني النشاط الطوعي في الشؤون السياسية والمدى الذي يمارس فيه المواطنون بأنفسهم حقوقهم الديمقراطية للنشاط السياسي

1- نفس المرجع السابق، ص 35.

2- عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية والاقتصادية العسكرية- مصطلحات و مفاهيم، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، سوريا، ب.س.ن، ص 66.

والمخولة لهم من الناحية الدستورية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالجماعات السياسية كالأحزاب والحركات ومجموعات المصالح وممارسة القيادة السياسية والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناسبات السياسية كالمظاهرات والمناقشات ومحاولة إقناع الناس أو السلطة للعمل بطريقة معينة، فهي تتسع بمفهومها لتشمل جميع مظاهر السلطة والنفوذ في مختلف التشكيلات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع بدءاً من العائلة، ومكان العمل، والمدرسة، وأماكن العبادة والقبيلة، ووصولاً إلى تنظيمات المجتمع المدني ثم الدولة.

لذلك تعتبر المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي التعبير العلمي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنّها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية العامة، وكلما ازداد حجم المشاركة في العمل السياسي من الذكور والإناث، دلّ ذلك على شرعية النظام الحاكم وكان مؤشراً إيجابياً يعبر عن السلطة، كما تهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار، وبالتالي يتجه سلوك المواطن بالدرجة الأولى إلى المسؤولين الذين بيدهم السلطة وسلوكهم هذا يكون سلوكاً سياسياً عندما يسعى إلى التأثير على الحكومة سواء حدث هذا التأثير أو لم يحدث.

كما يمكن أن تعرّف المشاركة السياسية على أنّها مجموع الممارسات التي يقوم بها المواطنون، أو عن طريقها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ وتقييم القرار السياسي اشتراكاً خالياً من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم، وهذا يعني أنّ للمواطن حقاً ودوراً يمارسه في عملية صنع القرارات ومراقبة تنفيذها وتقييمها بعد صدورها. فهي إذن مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار واتخاذها والتي تشمل التعبير عن رأي في قضية عامة والعضوية الحزبية والانضمام لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معها، والترشح في الانتخابات، وتولي أي من المناصب التنفيذية والتشريعية.

والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المعرفية، الثقافية، السياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماهما وآليات اشتغالهما وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسيا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز وحكم القانون في إطار دولة وطنية حديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات. بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ ينشأ وينمو في ضوء الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات وفصل السلطات. ويبقى أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو احترام كرامة الإنسان في المجتمع أكان رجلا أو امرأة، شابا أو فتاة، طفلا أو طفلة.

وتثير المشاركة السياسية مجموعة من الإشكاليات النظرية، من بينها إشكالية العلاقة بين المساواة والمشاركة على أساس أنه لا وجود فعليا للمشاركة الكاملة لعموم المواطنين بسبب التمييز بينهم وفق معايير مختلفة وفي الوقت نفسه فإنه من المتعذر وضع المساواة على قمة منظومة القيم السياسية في ضوء اعتبارات متعددة أبرزها تأثير سيادة الدولة بفعل العولمة وبالتالي تراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك فإنّ هناك إشكالية العلاقة بين السلطة والمشاركة وجوهرها السؤال التالي: هل يمكن أن تنشأ سلطة قوية في ظل مشاركة فعّالة؟، مثل هذا السؤال يمكن الإجابة عليه بالإيجاب في حالتين، الأولى افتراض أنّ المشاركة تساوي التأييد للسلطة وهو ما قد لا يتحقق بالضرورة، والثاني ترسيخ التقاليد الديمقراطية بما يساعد على تقبل السلطة للنقد من جهة وعدم التجاوز في ممارسة النقد من جهة أخرى بما يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية.

وهناك أيضا الإشكالية الخاصة بمستويات المشاركة وأطرها، فالمشاركة قد تكون سلبية كما في الامتناع العمدي عن التصويت في الانتخابات احتجاجا على ضعف قابلية النظام السياسي للتغيير، أو تكون إيجابية كما في استخدام النائب حقه في التصويت حرصا على التأثير على مسار الحركة السياسية وقد تتم على المستويين الوطني أو المحلي. كما قد تمارس من خلال المؤسسات كالأحزاب والمنظمات غير الحكومية، أو من خارج أي إطار كما في الجهود التطوعية الفردية في نطاق الحي أو الشارع لرفع مستوى الوعي السياسي للمواطن.

- المطلب الثاني: تعريف المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، كما أنّها أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس السياسي، وتتفق الدراسات والآراء على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشح أو التصويت في الانتخابات أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين، أو العضوية في أي من المنظمات، فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار. والمشاركة عملية إرادية واعية وتأكيد للحق الديمقراطي لأفراد المجتمع وهي ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، لأنها تعني ممارسة الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه.

والمشاركة السياسية لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل النشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات، بقدر ما تسمح به استعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد⁽¹⁾.

وتتوقف ممارسة الفرد لسلوك المشاركة سياسيا على توافر القدرة والدافع لدى الفرد، والفرص التي يتيحها المجتمع بتقاليده وأيديولوجياته وكذا الظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد

1- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، سنة 1990، ص 14.

في المجتمع ومن هنا تبرز أهمية التنشئة ودورها في خلق سلوك المشاركة وتكوينه، إذ أنّها تزود الفرد بالمشيرات التي يستقبل من خلالها قيم المشاركة وكلما كثرت هذه القيم ازداد احتمال مشاركة الفرد في الأنشطة والمجالات المختلفة وازداد عمق هذه المشاركة.

وتعتبر المشاركة السياسية من أهم القضايا التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي، فقد شغلت بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين، سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة، فهي عملية اجتماعية سياسية، يعرفها بعض الباحثين على أنّها: "العملية التي يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعهم وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" (1).

فهي هدف ووسيلة، أنّها هدف لأنّ الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنّه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكتها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

فمفهوم المشاركة مفهوم مطاط وواسع، تعددت تعاريفه مع وجود اتفاق حول جوهر ما يشمله، وتميزات في بعض الجوانب التي تشكل هذا المفهوم، بالرغم من أنّه شكل صعوبة أمام محاولات تعريفه فقد يستخدم للدلالة على عمل يشير إلى رفع المطالب للسلطة أو تأييد تلك السلطة (2).

وقد عرّفت المشاركة السياسية على أنّها: "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر" (3). أي أنّ المشاركة

1- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي، الطبعة 8، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2001، ص 323.

2- سيد أبو ضيف أحمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر، العدد 1/3، المجلد 2002/30، ص 152.

3- كمال المنوي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة رينعان للنشر و التوزيع، الكويت، سنة 1987، ص 340.

السياسية للمواطنين تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة (تقلد منصب سياسي - عضوية الحزب - الترشيح في الانتخابات - التصويت - مناقشة الأمور العامة - الاشتراك في المظاهرات العامة -...). أما النشاطات غير المباشرة فهي تمثل المعرفة بالمشاكل العامة، والعضوية في هيئات التطور والتنمية، وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.

وهذا التعريف ينطبق على ما جاء به -عبد الهادي الجوهري- في تعريفه للمشاركة السياسية على أنها: "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي" (1).

كما يعرفها -صلاح حسني- بأنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي واع من أجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آراءه وانتماءه الطبقي. وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك في الأحزاب السياسية والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت (2).

ومن بين التعاريف الأكثر شمولاً نجد التعريف الذي جاء به -وينر- فهي: "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار الحكام وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية" (3).

1- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 340.

2- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

3- سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، المغرب، سنة 1987، ص 157.

نلمح أنّ هذا التعريف يحمل في طياته نقطة هامة تعد مثار جدل واسع حول المفهوم الحقيقي للمشاركة السياسية والأنشطة التي يشملها. وهو ما طرح عدة تساؤلات حول دلالة العمل السياسي الذي يعني مشاركة سياسية، وكذلك الحرية في ممارسة هذا العمل السياسي الذي يفترض أن يكون إراديا لا قسريا.

فليس كل عمل سياسي مشاركة سياسية، فحتى يكون العمل السياسي كذلك يجب أن يؤثر هذا العمل على السياسة العامة للدولة وعلى عملية اتخاذ القرار السياسي فيها، وذلك نابع من السلوك الفردي الذي لا يتحول إلى سلوك سياسي فعلي إلا إذا كان متجها نحو التأثير على النسق السياسي أو على المجتمع بشكل عام. فحسب تعريف - إيلو - : "إنّ المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو غير المباشر وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية وكذلك العقائد والقيم والأهداف"⁽¹⁾.

ويشير كذلك - جان رانجر - : "أنّ السلوك السياسي يعني تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه وأشكاله متعددة، ... وعمل السلوك السياسي مرتبط بمؤسسة لها قواعدها وقيمها التي ترتبط بالثقافة السياسية"⁽²⁾.

فيما يختلف الكثير من الدارسون بشأن السلوكات غير القانونية أو غير الشرعية -الأنشطة العنفية مثل التظاهر والمواجهات الأكثر عنفاً- فيما يعتبرها البعض من ضمن أنشطة المشاركة السياسية، يستبعدا آخرون وقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 حق المشاركة عبر تأليف الأحزاب والجمعيات والاتحادات وحق التجمع والانتخاب وغيرها من مسالك المشاركة.

1- نفس المرجع السابق، ص 157.

2- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

إذن، فالمشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً، بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة، المواطن السياسي من ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يكن هنالك تفاعل وتأثير متبادل بين الطرفين، فلا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية. فهي تأتي كتعبير عن قناعة وإيمان من المواطنين بأنهم جزء من النسق السياسي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته. وعليه فالمشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية ولا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع، ثقافة تنمي روح المشاركة وتحمل المسؤولية. وذلك ما يقودنا إلى تفسير العمل السياسي الحر أو الإرادي الذي يعتبر مشاركة سياسية، فإذا كانت معظم التعاريف تشترك في التركيز على عنصر الإرادة في النشاطات التي تشملها المشاركة السياسية فإنّ البعض يؤكد على الطابع النسبي للإرادة.

فيوضح -بسيوني حمادة-: "أنّ المشاركة السياسية قد لا تكون نابعة من ذات الفرد أو من وعيه (الداخلي المنفرد)، بل قد تكون ذلك النشاط الذي يقوم به شخص تابع متأثراً أو خاضعاً للمشارك الرئيسي وتسمى في هذه الحالة -مشاركة تابعة- Mobilized Participation - فيما تسمى في حالة الإرادة الخاصة بـ -المشاركة المستقلة- Autonomes Participation - (1).

ومن خلال ما تطرقنا إليه، نفهم أنّ المشاركة السياسية هي عبارة عن أفعال سياسية تقتضي الحركة والنشاط بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، ولا تكتفي بمجرد الرغبة أو الاتجاه الإيجابي، مع أنّها نشاط إرادي طوعي يقوم به أفراد المجتمع بدافع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا العامة لمجتمعهم ولا يمكن اعتبار كل الأعمال القسرية مشاركة سياسية. كما أنّها تحمل دوماً معنى إيجابياً قيمياً، ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار العنف نوعاً من أنواع المشاركة.

1- بسيوني إبراهيم حمادة، "السلوك الاتصالي و مصداقية الفعالية السياسية لدى الرأي العام"، في: السيد عبد المطلب غانم (محرراً)، السياسة و النظام المحلي في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، سنة 1995، ص 05.

ومن مجمل ذلك نخلص إلى أنّ المشاركة السياسية هي كل نشاط أو سلوك إرادي نابع من الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العامة، ويهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على السلطة وأجهزة صناعة القرار، متخذاً في ذلك الطرق والوسائل القانونية السلمية. وتدخل في ذلك نشاطات تبدأ من مجرد الاهتمام بمتابعة القضايا والأحداث السياسية للوصول إلى تقلد منصب سياسي، مروراً بالتصويت والمشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، والعضوية في التنظيمات السياسية.

وعليه فالمشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات الخاصة بمجتمعهم.

- المطلب الثالث: الأصول الفكرية و الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية:

إنّ دراسة موضوع المشاركة السياسية يتطلب منا التطرق إلى البدايات الفكرية الأولى التي نادى بها المفكرون الأوائل في تناولهم لهذا الموضوع، كما يجب علينا الإشارة إلى مختلف النظريات انطلاقاً من الفكر الغربي والفكر الاشتراكي ثم الفكر الإسلامي وما تضمنته أفكار المنظرين، ومدى مساهمة هذه النظريات في إعطاء تفسير واضح وتصور منهجي للمشاركة السياسية.

- الفرع الأول: الأصول الفكرية للمشاركة السياسية:

ازدهرت المشاركة السياسية في العصر الحديث ابتداءً من القرن الثامن عشر (18) ونشأت بوادرها الأولى في بلاد الإغريق وعصر النهضة، بظهور أفكار تنادي بضرورة المشاركة السياسية في اختيار القادة والحكام وسنعرض في هذا الجزء من الدراسة لأهم الأفكار التي تناولت المشاركة السياسية من خلال بعض آراء المفكرين الأوائل.

■ أرسطو:

لقد اهتم الفلاسفة الإغريق وفي مقدمتهم أرسطو بالحقوق السياسية لدى الأفراد داخل المجتمع، في تدبير الشؤون العامة والتي كانت تنحصر في فئة قليلة من السكان لم يحظ فيها الفرد بالثقة إلا بصفة تدريجية عبر عدة قرون، فالديمقراطية اليونانية لم تساوي بين جميع الأفراد. وقد عمل أرسطو على "تمجيد المشاركة الجماهيرية كمصدر للحياة ولخلق طاقة وكحائط دفاع في مواجهة الظلم والاستبداد، وكأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة، فالمشاركة تساهم في استقرار النظام وتعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتمامه"⁽¹⁾.

ويرى أرسطو أنّ المشاركة السياسية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي تجتد مجالاتها داخل ثلاث هيئات، مجلس الشورى أو المجال التشريعي أو مجال صنع القرار واتخاذ⁽²⁾. وحسب أرسطو أنّ المشاركة المكثفة هي الأساس الذي قامت عليه الديمقراطية اللاتينية المباشرة، ففي أثينا كان لكل مواطن حق المشاركة في الجمعية العامة والمحاكم وتولي المناصب العامة، وتفسّر المشاركة فعالية النظام السياسي في أداء وظائفه من جانب وشق قنوات المشاركة وتقديم تسهيلات من جانب آخر⁽³⁾.

كما أبدى أرسطو رفضه القاطع بشأن كل الأشكال غير السلمية للمشاركة السياسية في الثورة على النظام السياسي، التي يرى أنّها تكون تهوراً وطيشاً، قد تحقق بعض فوائدها لقاء الكثير من الشرور كالاضطراب وإزالة النظام والبناء الاجتماعي الذي يعتمد عليه الناس.

ومّا تقدم يتضح أنّ الديمقراطية الأثينية قد حظيت باهتمام المفكرين والفلاسفة، وهي تراث فكري حضاري يهدف إلى كشف محاولات جادة عن هذا المفهوم وذلك رغم التباين في أسلوب التطبيق، ولا شك فيه

1- دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2017، ص 14.

2- أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، لبنان، سنة 1975، ص 05.

3- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية، كتب عربية، مصر، سنة 2005، ص 09.

أنّ تجربة "المدينة الدولة" في بلاد اليونان تمثل أقدم التجارب الديمقراطية التي عرفها الإنسان، وهي لم تكن مذهباً قائماً على الحقوق الإنسانية، فهي على أية حال كانت الأولى من نوعها في التاريخ البشري، بالرغم ممّا شابها من أوجه القصور والسلبيات في الممارسة العملية إلّا أنّها وضعت حجر الأساس للديمقراطية في صورتها الطبيعية، والتي اختفت في أوروبا بعد ذلك لبروز الديمقراطية غير المباشرة أي التمثيل النيابي⁽¹⁾.

■ ابن خلدون:

إنّ المشاركة السياسية حسب المنظور الإسلامي تتخذ الشورى كمبدأ أساسي لبناء المجتمع، والديمقراطية لا تتعارض وهذا المبدأ، لكن نجد الشورى ذات نطاق واسع في تطبيقاتها من حيث مشاركة المجتمع في تدبير شؤونه وأكثر عدلاً من التطبيقات السائدة، وهي حق لكل أبناء الأمة، وتكفل مشاركة كل الناس في ممارسة السيادة الجماعية وتفتح المجال بأن يتشاوروا ويتشاركوا في تحديد مسار حياتهم وبناء مستقبلهم، فممارسة الشورى تؤدي إلى رفع مستوى الجماعة ودفعهم نحو التفكير في المسائل العامة، وتربي فيهم ملكة استخلاص الرأي الصائب، الأمر الذي يقضي باستقرار الوضع السياسي للمجتمع وتزدهر معه الأمة.

وكما تعتبر نظرية حقوق الأفراد وحياتهم ركناً أساسياً من أركان التراث الغربي في الفكر السياسي ومؤداها أنّ للأفراد حقوقاً وحرّيات تلتزم الدولة باحترامها وتمنع على التشريعات الانتقاص منها إلّا في حدود الضرورة المتعلقة بتنظيم الحياة الجماعية والتوفيق بين الحقوق المتعارضة. وكل ذلك لا يتعارض بينه وبين التراث الإسلامي في المسألة السياسية، بل إنّ جمهور أهل السنة يصفون الإمامة بأنّها عقد. ويقول ابن خلدون: "وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده، تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري"⁽²⁾. وإذ يرى ابن خلدون أنّ الخلافة هي أنسب صورة لمشاركة المواطن العادي، وقد ربط المشاركة بتطور الدولة، فعمر الدولة ثلاثة أجيال،

1- نفس المرجع السابق، ص 15.

2- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، الطبعة 04، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سنة 2005، ص 483.

الجيل بأربعون سنة، الجيل الأول وهو خلق البداوة من الاشتراك في المجد، أمّا الجيل الثاني فيشهد التحول من المشاركة إلى إنفراد الواحدية وكسل الباقين عن السعي فيه، ويشهد الجيل الثالث مشاركة الموالي والمستجلبين⁽¹⁾.

كما يميز ابن خلدون بين مفهومي القوة والاستبداد حيث أنّ "الاستبداد هو الإنفراد بالحكم، وبناء الدولة يعتمد على القوة التي ترجع في أساسها إلى الجماعة المسماة بالعصبية، وهذه الجماعة هي التي تختار من بينها رجالاً تتوفر فيه شروط الحكم (الكفاءة)، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ اختيارها له يخول له الاستبداد بالموقف ولا يعود إلى استشارتها في أمور الدولة، بل بالعكس من ذلك فلا بد من الاستشارة والتعاون والانسجام، لأنّه يستمد قوته من الجماعة التي اختارته. وكلما استمدت السلطة قوتها من الشعب واعتمدت عليه وتعاونت معه وخاصة الفئة الواعية الخلافة، كلما كانت في مأمن من الخطر والضعف وفي منجاة من الاحتلال الأجنبي وازدادت قوة وازدهار ومنعة"⁽²⁾.

■ توماس هوبز:

تعرضت أفكار توماس هوبز لكثير من الانتقادات لأنّه ألغى حق المشاركة السياسية لأفراد المجتمع من خلال تأسيسه لنظرية العقد الاجتماعي على السلطة المطلقة للحاكم التي يراها أفضل من حالة الفوضى الكاملة، وأضاف بأنّه يجوز الخروج على المجتمع المدني مهما كانت الأسباب، ولو تطلب استخدام القوة من قبل الحاكم لمنع ذلك⁽³⁾. حيث العقد الاجتماعي عنده عقد نهائي غير قابل للإلغاء، لأنّ حله -حسبه- يعود بالأفراد إلى الطور الطبيعي، طور الفوضى والشقاء والسيادة الناجمة عن هذا العقد هي سيادة مطلقة غير مقيدة بأي قيد وللحاكم القدرة والحرية المطلقة في تشريع القوانين. فهذا يعني نكران المشاركة السياسية واعتبار السلطة ملكية للأفراد الذين

1- دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

2- ادريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، سنة 1983، ص. 145.

3- جعفر مصلح - دلاسي أنج، سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، الجزائر، العدد 26، سبتمبر 2017، ص. 26.

كونوا المجتمع المدني وهم الذين تنازلوا وفوضوا بموجب هذا العقد الحاكم لإدارة الحكم، وله حق التصرف المطلق، ومن ثم تنتفي المشاركة السياسية من السلطة الحاكمة.

■ جون لوك:

تتناقض أفكار جون لوك مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها هوبز لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإنّ جون لوك يضيف في عقده الاجتماعي إمكانية مراقبة وعزل السلطة إذا تجاوزت صلاحياتها وإذا ما أضرت بمصالح المواطنين ومستت بحرياتهم بدون وجه حق، وبهذا فقد جعل لوك المجتمع مصدر لشرعية الدولة، ويشدد على عزل الحاكم بالوسائل السلمية بدلا من العصيان العنفي والحرب الأهلية.

وإذ يذهب في كتابه -الحكومة المدنية- إلى أنّ هناك جماعة بشرية تربطهم علاقة تسبق العلاقة السياسية غير خاضعة إلى حاكم يحكمها، بل هي حياة الواقع والقانون الطبيعي الذي يلزم الأفراد كونهم أحرار متساوين، ولا يمكنهم الاعتداء على بعضهم، لكن بشكل تدريجي نشأت علاقة بموجب عقد اجتماع بين الأفراد والحكام، حيث يقوم الأفراد باختيار الحكام بكامل إرادتهم، من خلال تنازلهم عن جزء من حقوقهم، وليست حقوق أصلية، فهو التنازل عن حق وضع القانون، وحق توقيع العقوبة⁽¹⁾.

وقد اعترف جون لوك بحق الشعب في الثورة على الحاكم إذا ما أخلّ بالتزاماته كحاكم، وهذه نتيجة طبيعية لمنطقه في فكرة العقد، الذي مؤداه أنّ الحاكم هو طرف في التعاقد، وما دام أنّه طرف في العقد فهو ملزم بحدوده، فإذا تجاوز حدود العقد أو أخل بالتزامات التي يملئها العقد حق عليه الجزاء الذي قد يصل إلى حدود الثورة والعصيان⁽²⁾.

¹ - سعيد أحمد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، مصر، سنة 1999، ص 38.

² - صلاح الدين فوزي، النظم السياسية و تطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1999، ص 181.

■ جون جاك روسو:

إنّ جون جاك روسو أول من تصور مجتمعا يقوم على النظام الديمقراطي المباشر في العصر الحديث، حيث صرح في مؤلفه -العقد الاجتماعي- بأنّ نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثلين، فهم إلّا منفذين لإرادتهم وكل قانون لا يوافق عليه الشعب، لا يمكن أن نسميه قانون، كما يضيف في هذا السياق إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في الحكم القاضي بحكم الشعب بالشعب.

ويرى روسو أنّ القانون هو التعبير عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب، أي السيادة الشعبية، التي لا يمكن تطبيقها إلّا من خلال الديمقراطية المباشرة، كما ذهب إلى القول أنّ الحكومة ما هي إلّا هيئة تتألف من أعضاء مندوبين عن الأفراد، وليسوا ممثلين عنهم تناط بهم مهمة التنفيذ المجرد للقوانين، فهم موظفون يمكن للشعب إزاحتهم إذا شاءوا ذلك⁽¹⁾.

■ ألكسيس دي توكفيل:

يظهر توكفيل اقتناعه في مؤلفه -الديمقراطية في أمريكا- بالدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية من خلال رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سجل إعجابه بالنشاط السياسي وبنظام الانتخابات العامة لديهم والعملية الديمقراطية التي يشير إليها توكفيل هي أقرب للجانب الاجتماعي من السياسي⁽²⁾.

حيث أنّ المشاركة السياسية تساعد على تحقيق السلم الاجتماعي والوقاية من خطر الصراع بين مختلف مكونات المجتمع العرقية والدينية والسياسية، فتصبح المشاركة السياسية سياسية لارتباطها بكل أجزاء المجتمع. كما أنّها تمكن من إبقاء الصراع في حدود السلمية الشرعية في إطار الأحزاب السياسية.

¹ - سعيد أحمد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

■ جون ستيوارت ميل:

يرى ميل أنّ المشاركة السياسية نتيجة تفرضها الحرية وهي أيضا غاية يستهدفها نظام الحكم الصالح وعملية تثقيف الجماهير، فالمؤسسات السياسية من صنع الإنسان ومدينة بنشوتها ووجودها لإرادته، بل إنّ تطورها يعود إلى إرادة الإنسان التطوعية، ولا تقف مشاركتهم عند مجرد موافقتهم عليها وإنّما تتطلب المشاركة مساهمتهم العملية فيها وتكييفها وفقا للكفاءات والطاقات المتوفرة فيهم⁽¹⁾.

ويدافع ميل عن الليبرالية الفردية، من خلال كتابه -الحرية- إذ ساهم في إرساء دعائم الليبرالية الفردية ومحاولته التوفيق بين الحريات الفردية والسياسة العملية، ويرى من جهة أخرى أنّ إطلاق الحرية الكاملة للأفراد أمر نسبي مادام الأفراد في حاجة إلى التعايش فيما بينهم ويأتي هذا في مصلحة الأفراد خوفا من تسخير هذه الحرية على حساب الآخرين.

وهو يرى بأنّ حكم الفرد يتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية، ووظائف الدولة الحديثة لا يمكن أن يتحملها شخص واحد، ففي ذلك تهديدا خطيرا على شخصية الأفراد من جهة وتنميتها، ولهذا فضل النظام البرلماني مع إجراء تعديلات كبيرة على سلطة البرلمان، وذلك حتى يتمكن إشراك الفرد العادي في مهمة الإشراف والتسيير في الحكومة والإشراف على تسيير أمورها، ولهذا يؤكد على مبدأ حرية الفكر المطلقة، فالتمثيل البرلماني لا يمكنه أن يقوم بأعباء الحكم مالم يتعين عليه اللجوء إلى الخبراء والإداريين للقيام بمهام ووظائف الحكم وتصبح بالتالي وظيفة البرلمان مقتصرة على الإشراف والمناقشة، فحسبه أعضاءه لا يتمتعون بالعلم والخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء وظائف الإدارة والتشريع.

¹ - جون ستيوارت ميل، الحكومات البرلمانية، ترجمة: إميل الغوري، الطبعة 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سوريا، سنة 2017، ص 85.

■ برودون:

يرى برودون أنّ حكم إنسان لإنسان هو نوع من الاسترقاق والدولة قهر والملكية استبداد، لذلك رفض التفرقة بين الحاكم والمحكوم، كما رفض انقسام المجتمع إلى طبقتين، الأولى روحية تحكم والثانية نصيبها العمل والولاء والطاعة العمياء، كما يرفض كذلك رأسمالية الدولة، ويُقر بمبدأ الملكية على أساس الشركاء للشركات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية⁽¹⁾.

وهو يعتبر أحد فقهاء النظرية الفوضوية، الذين يعارضون وجود الدولة الحكومية، ويرون أنّ العدالة لا تتحقق بوجود الدولة، لذا يجب أن تلغى وتحل محلها منظمات اجتماعية تعاونية يختفي فيها الإشراف المنظم، كي تعود الطبيعة البشرية إلى السيرة العادلة المنطقية. فهو إذن يلغي دور المشاركة بمفهومها التقليدي، ويعوضها بالممارسة السياسية المباشرة، إنّ برودون هو الذي أكمل تعاليم -وليام جودين- الذي كان يهاجم الملكية الخاصة، ويعارض قيام الدولة لأنّه يعتبرها سارقة، فهي تمثل العاطفة لا العقل⁽²⁾.

في مذهب برودون الجماهير هي القوة المحركة للثورة، وأنّ صواب القرارات مرتبط بحكم الشعب لنفسه بنفسه، ويجب أن يكون التغيير الاجتماعي السياسي من القاعدة إلى القمة، عندما ينتهي هذا التغيير يكون إعادة البناء الاجتماعي من صنع الجماهير ذاتها⁽³⁾.

- الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية:

إنّ الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع مجموعة من التصورات والمنطلقات العامة التي تشكل زاوية تناول وأسلوب المعالجة ونوعية الأسئلة التي تتم عن طريقها دراسة ومعالجة الظاهرة قيد التحليل والدراسة. فدراسة

¹ - سعيد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - المرجع نفسه، ص 43.

³ - المرجع نفسه، ص 44.

موضوع المشاركة السياسية يتطلب التطرق إلى مختلف النظريات التي تناولته، وذلك ما سنحاول الإشارة إليه في العناصر التالية:

1- النظرية البنائية الوظيفية:

إنّ مجمل رواد النظرية البنائية الوظيفية يرون بأنّ المجتمع يشكل نسقا متوازنا يقوم على أساس مجموعة من الأنظمة الفرعية التي يقوم كل واحد منها بوظيفة أو أكثر تسهم في تفعيل النسق، وفي حالة وجود تغيير في أحد الأنظمة فإنّ النسق عندها سيواجه اللاتوازن، ويعمل متطافراً مع جميع الأنظمة على احتواء ذلك التغيير والعودة إلى حالة التوازن السابقة. ومن بين أهم منظري هذه النظرية نجد -تالكوت بارسونز- الذي بلور أفكاره حول مفهوم النظام الاجتماعي. فهو عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على عملية التفاعل الاجتماعي الوظيفي الحاصلة بين الأفراد ضمن الأنساق الاجتماعية الفرعية. الميزة الأساسية لهذه الأنساق الفرعية أنّها تتفاعل في حالة اعتماد متبادل وظيفي فيما بينها ضمن النسق أو النظام الاجتماعي الكلي⁽¹⁾.

وبهذا يكون المجتمع نسق يتكون من أجزاء مترابطة بشبكة علائقية فيما بينها من جهة، وبينها وبين ذلك الكل من جهة أخرى. من هذا المنظور فالمجتمع عبارة عن شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار، وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها، وبهذا فأجزاء النسق متساندة على نحو معين وتسهم بطريقة ما في تدعيم الكل، وإن كان الظاهر يبدي استقلالها عن بعضها البعض⁽²⁾. فالتحليل الوظيفي لدى بارسونز غير معني بالسلوك الفردي، وإنما مركز اهتمامه هو سلوك الجماعة أين يبرز العمل الوظيفي.

بمعنى آخر فالوظيفية ترى أنّ المجتمع "بوصفه نسقا متكاملا تسود بين أجزائه علاقات التكامل والتساند والتضامن في ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا من الشرعية. وفي إطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع- الرواد و النظريات، الطبعة 01، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2010، ص 227.

² - طلعت إبراهيم لطفي- كمال عبد الحليم الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، سنة 1999، ص 68.

سياسية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي. فالذين يميلون إلى تبني التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة إيجابية للنسق الأكبر والمجتمع⁽¹⁾. أي أنّ المشاركة السياسية لأفراد المجتمع في إطار ديمقراطية حقيقية تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع، وهي تتأثر بفعل طبيعة وخصائص مكونات الأنساق الفرعية الأخرى للمجتمع كالنسق الفرعي الاجتماعي أو القرابي، والنسق الاقتصادي والنسق الثقافي، والنسق السياسي، وغيرها المؤثرة في عملية استقرار مكونات أو عناصر هذا البناء أو المجتمع ووظائفه بصورة عامة.

2- نظرية الصراع الماركسي:

الفكرة المحورية في هذه النظرية تقوم على أساس أنّ الصراع والتنافس عبارة عن حقيقة جوهرية في العلاقات الاجتماعية، وأنّ المجتمع في حالة تشكل وضرورة مستمرة من خلال التدافع والصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية، من ثم فإنّ ديناميات التغيّر والتحول هي الأساس وليس الاستقرار على عكس ما دعت إليه الوظيفة. وينطلق أصحاب هذه النظرية في دراساتهم لجميع الظواهر الاجتماعية من زاوية الصراع والتنافس، ربما في البداية انطلاقا من الفهم الدارويني للصراع والبقاء للأفضل، لكن بعد ذلك تطور الأمر من خلال استخدام مفهوم "الطبقة" و "الوعي" و "الأيدولوجيا" وغيرها من المفاهيم إلى دراسة الأساليب والإجراءات المستخدمة في إدارة صراع المصالح هذا. كما سعوا إلى تقديم تفسيرات تنسجم مع تصوراتهم للعلاقات التنافسية بين أفراد المجتمع عند دراسة معظم الظواهر الاجتماعية، سواء أكانت في إطار الأسرة أم المجتمع الريفي أم الحضري أم غيرها.

فالطرح الذي أتى به -كارل ماركس- يتمثل في افتراض أنّ موقع الأفراد والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع. إذ يعتقد أنّ الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وينقل المجتمعات من حالة اجتماعية بنوية إلى أخرى، عبر عملية التغير الكلية التي هي نتيجة حتمية لهذا الصراع.

¹ - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وأطراف الصراع هما طبقتان: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج ولثروة المجتمع ومهيمنة على السلطة والنفوذ الواسع على المجتمع، وطبقة فاقدة للثروة ولوسائل الإنتاج وتعامل كأحد وسائل الإنتاج⁽¹⁾.

كما أوضح -كارل ماركس- بأن كل التاريخ السابق لم يكن إلا تاريخ صراع طبقي، والشيء الواحد البارز في كل الصراعات السياسية المعقدة والمتنوعة كان النظام الاجتماعي والسياسي للطبقات الاجتماعية ويعود منشأ هذه الطبقات إلى الشروط المادية الملموسة داخل المجتمع⁽²⁾.

تصور النظرية الماركسية المشاركة السياسية من خلال البروليتاريا، أي عبر مراحل يتحول من خلالها النظام الليبرالي إلى نظام ماركسي عبر صراع طبقي، الذي يحسم في النهاية لصالح العمال، حيث يذكر في المسلمة الأولى أنّ البروليتاريا عندما تنتصر على البرجوازية فإنّها ستقوم بممارسة السلطة عن طريق طليعتها "الحزب الشيوعي" الذي ينوب عنها في ذلك، ومن خلال أولى هذه المسلمات تنتكس الديمقراطية، التي يريد هذا الفكر تحقيقها بينما يتراجع دور المشاركة السياسية التي كانت سائدة في النظام الليبرالي الذي يقوم على النظم النيابية والبرلمانية ومجالسها، هذا ما يعكس نوع من المشاركة السياسية على الأقل عن طريق النشاط الذي يديه الشعب في اختيار حكاه، والذي تفرضه البروليتاريا في الحزب الشيوعي نيابة عنها، وتلك نكسة الديمقراطية⁽³⁾.

3- نظرية التحديث السياسي:

إنّ التحديث السياسي بمثابة التحول الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل الحديث إلى أشكال التنظيمات الجديدة التي تميز الدول المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا. إذ تبلورت الرؤى النظرية لأنصار نظرية التحديث في ضوء متغيرات النمط البارسونزية، ونظرية -بارسونز- عن الفعل والنسق الاجتماعي، حيث فتحت

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع- الرواد و النظريات، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² - محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع- التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة و الصراع، الطبعة 01، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2008، ص 88.

³ - سعيد أحمد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المجال أمام علماء التحديث السياسي بغرض تقديم رؤية معينة للتغير في المجتمعات الموجودة خارج إطار العالم الحديث⁽¹⁾.

وتوصف الأنساق السياسية في مجتمعات العالم الغربي المتقدم بالديمقراطية القائمة على التعددية، وهذا ما يعكس المستوى العالي من المشاركة السياسية، بينما توصف نظيرتها في مجتمعات العالم النامي بالاستبدادية وهذا ما يترتب عنه تركيز صنع القرارات في أيدي صفوة من المجتمعات النامية يصاحبه تقلص في المشاركة السياسية، حيث تتسم المجتمعات المتخلفة ببناء سياسي تجدد فيه صفوة محظوظة لديها القدرة على ممارسة نوع من الأوليغاركية على القاعدة الجماهيرية المغلوبة، وهذا ما ينتج عنه انعدام فرص المشاركة السياسية أمام هذه الجماهير⁽²⁾.

لقد أخذت رؤية أنصار نظرية التحديث حول النسق السياسي في ضوء مستويات ثلاثة، قامت على أساسها مقارنة بين الأنساق السياسية في كل من المجتمعات الحديثة والتقليدية، تمثلت فيما يلي⁽³⁾:

- المستوى الأول: يمثل الترشيح، الذي يتضمن الحركة من الخصوصية إلى العمومية، ومن التشتت إلى التخصص، ومن العزو إلى الإنجاز، ومن الوجدانية إلى الحيادية، وفي ضوء هذه الثنائيات والتي قامت بالتمييز بين الأبنية السياسية في كلا من المجتمعين التقليدي والحديث، في هذا السياق كان وصفهم للأبنية السياسية للمجتمعات المتقدمة بأنها حققت درجة عالية من التباين الوظيفي والإنجاز.

- المستوى الثاني: التكامل القومي، حيث أنّ النسق السياسي الحديث هو المتمسم بالتكامل المرافق للتباين، في حين أنّ النسق السياسي في المجتمعات النامية لم تصل بعد إلى هذا المستوى من التكامل البنائي.

¹ - محي شحاتة، المشاركة السياسية- طبيعتها و محدداتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1996، ص 58.

² - جعفرورة مصعب- دلاسي أنجد، سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - محي شحاتة، المشاركة السياسية- طبيعتها و محدداتها، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- المستوى الثالث: الديمقراطية- ديمقراطية النسق، وتعني التعددية والتنافسية والمساواة في القوة. في هذا

السياق يرى أنصار علماء التحديث أنّ النسق السياسي في المجتمع المتحول، يقوم على أساس أحادي غير تنافسي نتيجة لتركز القوة في أيدي صفوة معينة دون باقي أفراد المجتمع.

إنّ المشاركة السياسية لا توجد في شكلها المثالي، إلّا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع حديث يتصف بالتحضر، إنتشار التعليم، طبقة وسطى واسعة للتصنيع، وزيادة الدخل القومي، هذا ما ينتج عنه وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة، فكل هذه الشروط تعمل على زيادة الشرائح السياسية في المجتمع فيؤدي بدوره إلى تعدد المشاركة السياسية نتاجاً للظروف والشروط التي يتميز بها النسق الديمقراطي القائم على أساس التباين والتكامل الذي حققه⁽¹⁾.

ويذهب - ليرنر- في هذا الصدد إلى النتيجة التالية: "تعد المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركة"، إذ يرتبط فيها الناس في مجتمعات محلية منعزلة عن بعضها الآخر وبعيدا عن المركز - بروابط النسب والقرابة وعلى النقيض من ذلك يذهب - ليرنر- أيضا إلى أنّ "المجتمع الحديث يعد مجتمعاً مشاركاً"⁽²⁾ حيث أنّ النسق السياسي في المجتمعات النامية يعد استمرارا وامتدادا للنسق التقليدي الذي عرفته هذه المجتمعات قبل نيلها للاستقلال، لأنّ نظام الحزب الواحد ما هو إلّا استمرارية في التخلف والتقليدية، فالمشاركة السياسية في هذه الدول تعد مشاركة شكلية، وهذا راجع إلى سيادة نظام الأحادية الحزبية الذي تم إقراره من خلال الدور الذي قامت به الصفوة الحاكمة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 70.

² - المرجع نفسه، ص 70.

- المبحث الثاني: مبادئ وخصائص المشاركة السياسية:

إنّ المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية تتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية للمواطنين والتي تعتبر من مبادئ تنمية المجتمع ومن خلالها يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في صياغة الأهداف وتحديدها وذلك عبارة عن نشاط طوعي، أي يكون برغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطة، وفي هذه الحالة يمكن القول بأنّ المشاركة السياسية تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الجماعية تجاه الدولة، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

- المطلب الأول: مبادئ المشاركة السياسية:

تقوم المشاركة السياسية على أربعة مبادئ أساسية وهي⁽¹⁾:

1- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط، أي بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

2- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته، إذ لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة مميزة في المجتمع، وهي الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وإنما لا بد أن تكون المشاركة واسعة النطاق، بحيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين، وليس مشاركة الصفوة فقط.

3- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة، والشريحة العريضة بصفة خاصة، كما أنّ خطط التنمية يجب أن تشارك في وضعها ومناقشتها مختلف الشرائح من المواطنين. فالتخطيط التنموي الفعال هو الذي يشارك في وضعه ومناقشته كل الفئات في المجتمع.

1- نجد السويدي، علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها، مرجع سبق ذكره، ص 159.

4- يجب أن تتضمن عملية المشاركة، عملية الضبط والرقابة، والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

هذه هي المبادئ الأربعة الأساسية التي تقوم عليها المشاركة السياسية، على اعتبار أنّها "العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع"⁽¹⁾. فالمشاركة بصفاتها تمنح الفرص المتساوية للمواطنين والمماثلة بالشكل الذي يجعلهم يحددون طبيعة الحكم والمساهمة في تكييف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الشكل الذي يرغبون فيه، والتي لن تكون إلّا بتوافر عدة خصائص للمشاركة السياسي، وهذه الخصائص كما يوردها - بيرلسون - Berelson - وهي⁽²⁾:

- **الإهتمام، المناقشة والدافع:** فحتى يكون المواطن مشاركا يجب أن يهتم بالأمر السياسي العامة ويساهم في النقاش الدائر حولها، ويكون لديه حافز أو دافع حتى يشارك في الحياة السياسية.

- **المعرفة:** فكما سبق الذكر، يشترط في المواطن شروط المعرفة والإلمام بالمسائل السياسية وأن تكون مشاركته على هدى هذه المعرفة ونابعة من قناعة بخط سياسي ما، أو معارضته لخط سياسي آخر.

- **المبدأ:** المشاركة السياسية لا تكون بدافع المصلحة الشخصية لتحقيق منافع خاصة، بل تكون انصياعا وإيمانا بمبدأ يرتبط بالمصلحة العامة.

- **الرشد:** بمعنى أن يكون المواطن عاقلا ناضجا، يعرف كيف يتصرف ومن المعلوم أنّ الدول لا تعطي حق المشاركة في الانتخابات إلّا بعد بلوغ سن الرشد وبعضها يؤخر هذا الحق، نظرا لكون الشباب يميلون إلى الأفكار الثورية والمتطرفة، وكلما زادوا نضجا زادوا اعتدالا أو محافظة.

¹ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة 1، منشورات السابع من أبريل، ليبيا، سنة 2007، ص 85.

² - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

المطلب الثاني: خصائص المشاركة السياسية:

على الرغم من تعدد التفسيرات التي قدمها الباحثون بصدد توضيح مفهوم المشاركة السياسية، إلا أنّ جميعها تكاد تتفق على مجموعة من الخصائص الثابتة التي تميّز عملية المشاركة السياسية، ويبرز من بينها أربعة خصائص أساسية: تتمثل الخاصية الأولى في أنّ صور المشاركة السياسية تتعدد وتختلف باختلاف كل مجتمع، وحسب درجة النمو والتطور السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الخاص به⁽¹⁾. وهو ما يؤدي بالتبعية إلى اختلاف صور وأشكال المشاركة السياسية في الدول المتقدمة عن تلك السائدة في الدول النامية، جنباً إلى جنب مع اختلاف صور المشاركة السياسية في نطاق المجتمع الواحد، من فترة زمنية لأخرى، ومن منطقة ما لثانية مغايرة في ذات المجتمع، بل وفي ذات الفترة الزمنية. كما تتفاوت المشاركة السياسية من شخص لآخر، ومن طبقة لأخرى، حيث أثبتت عدد من الدراسات أنّ الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكانات الأقل، وذلك بغض النظر عن المجتمعات أو الأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها⁽²⁾.

أمّا الخاصية الثانية فمؤداها أنّ المشاركة السياسية هي بمثابة عملية مكتسبة، تسهم مؤسسات التنشئة السياسية، إمّا في التأكيد على أهميتها، أو على النقيض تعمل على التنفير منها، والتهويل من خطورة الانخراط فيها، سواء أتم هذا من خلال مؤسسات التنشئة السياسية غير المباشرة ك: الأسرة، و المؤسسات التعليمية (المدارس/ الجامعات)، وجماعات الرفاق، والمؤسسات الدينية (المساجد/ الكنائس)، أو عبر مؤسسات التنشئة السياسية المباشرة، والتي يبرز منها: التنظيمات الحزبية، إضافة لوسائل الإعلام المختلفة⁽³⁾. أمّا الخاصية الثالثة

¹ - إبراهيم اسماعيل عبده، قضايا الشباب في الخطاب السياسي - دراسة حالة مصر، مركز الخروسة للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2010، ص 204.

² - فضل الله مجّد، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث - دراسة في فلسفة السياسة، الطبعة 01، بستان المعرفة، مصر، سنة 2001، ص 59.

³ - إبراهيم أحمد النجار، نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سنة 02، العدد 06، ربيع 2002، ص 135.

فتتصل بكون المشاركة السياسية تعد عملية طوعية إرادية تابعة بالأساس من حرص الأفراد على التعبير عن أنفسهم كنوع من أنواع تأكيد الذات، وكذا عن مطالبهم وتوصيلها لصناع القرار، ومن ثم فإنها تعكس مدى الوعي السياسي للمشاركين السياسيين، خاصة أولئك الذين يتعاملون مع المشاركة كواجب أو كمسؤولية وطنية، فضلا عن كونها وسيلة لتدعيم استقرار المجتمع، وإقرار قيم: الحرية، والمساواة، وبالضرورة الديمقراطية.

أما الخاصية الرابعة والأخيرة فمفادها أنّ المشاركة السياسية ليست مجرد تصرف فردي عفوي، بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة بين المواطن من ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، بحيث إذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين كلا الطرفين، يصعب الإقرار حينئذ بوجود مشاركة سياسية حقيقية. وعلى هذا فإنّ المواطن الذي ينخرط في مظاهرة ما بشكل عفوي دون أن يدرك أسباب قيام المظاهرة، أو أهدافها أو يعي الأطراف الأخرى التي تتجه إلى مناصرتهم أو على النقيض مناهضتهم، وكذا الذي يذهب للإدلاء بصوته تحت ضغط قريب له، أو إرضاء لصاحب نفوذ، أو أولئك الذين تتم ممارسة ضغوطا ما عليهم -لاسيما في النظم الديكتاتورية- من أجل إجبارهم على الانخراط في الحزب الحاكم، أو المشاركة في إعادة انتخاب رئيس الدولة، أو التصويت بالموافقة على برنامج سياسي ما خوفا من قهر السلطة، والقائمين على تنفيذ رغبات النظام السياسي، أو غير ذلك من الحالات المشابهة، ومع أنّه قد استقر العرف على اعتبارهم مشاركين سياسيين، إلّا أنّه في الواقع لا يمكن مساواتهم بأولئك الذين يمارسون سلوكا سياسيا ما، ولكن عن وعي وإلمام كاف بأهداف المشاركة، وأهميتها أو نتيجة للإيمان بأنهم جزء من النسق السياسي، لا تنفصل مصالحهم الشخصية عن تحقيق استقراره، بدعمه عند الإجابة أو معارضته إذا ما حاد عن إنجاز أهداف السياسة العامة، وتحقيق تطلعات أفراد المجتمع⁽¹⁾.

قد تختلف درجة استجابة المواطن للتفاعل مع أفراد مجتمعه أو جماعته أو منظماته أو مؤسساته، وفقا لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية، وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية. كما

¹ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

تخضع المشاركة للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه و هذا ما يجعل المشاركة السياسية تتسم كذلك بمجموعة من الخصائص الهامة وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

- 1- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث أنّ المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- 2- المشاركة سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكا فطريا يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- 3- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنّها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة تخلق في الأجواء ولا تقبض إلى مستوى التنفيذ.
- 4- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقييم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.
- 5- لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل أنّ للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو في كلها وفي آن واحد.
- 6- المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تقتيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

¹ - محمد مجد جاب الله عمارة- عبد العزيز إبراهيم عيسى، السياسة بين (النمذجة و المحاكاة)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 138.

7- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وواجب وإلتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية.

فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أنّ المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

8- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد ... فهي هدف لأنّ الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤوليات الاجتماعية، ممّا يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. كما أنّها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الترقى والرفاهية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

9- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

وخلاصة القول أنّ المشاركة السياسية هي كل نشاط إرادي تطوعي، تجاه القضايا والأهداف الخاصة بمجتمع ما. كما أنّها سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد الآخرين والمؤسسات الموجودة في المجتمع، وتكون إيجابية وواقعية وليست فكرة مجردة غير قابلة للتنفيذ. كما أنّها حق لكل مواطن، في أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه، كأن ينتخب ممثليه في البرلمان أو يرشح نفسه للقيادة في المجالس النيابية. وكذلك هي واجب على كل مواطن، ليؤدي التزاماته تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التنمية.

فالمشاركة عملية شاملة ومتعددة الجوانب، إذ لا تقتصر على نشاط واسع بل لها مجالات عديدة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، يمكن للفرد المشاركة في كل منها في آن واحد وعلى نطاق رحب، محلي أو إقليمي أو دولي.

إذن، فالمشاركة السياسية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأنها تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الجماعية، ووسيلة لأنّ عن طريقها يستطيع الأفراد العمل على تغيير الأوضاع وترقية المجتمع نحو التنمية.

- المبحث الثالث: دوافع و صور المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة في وضع القرارات السياسية هي جوهر الديمقراطية، ولذا يرى المحللون الذين يربطون التنمية بالمال السياسي أنّ شعبية المشاركة السياسية تعد شرطاً أساسياً للتنمية. كما يستخدمون درجات المشاركة ونوعية المشاركة وحجم المشاركة ووقت المشاركة والمؤسسات التي تتعامل مع المشاركين كمؤشرات تنموية أساسية.

ويرجع المحللون أهمية المشاركة السياسية إلى مزاياها المتعددة، حيث أنّها تعتبر مصدراً للحياة والطاقة الخلاقة وحصناً ضد الظلم والطغيان، كما أنّها وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي، بل وأنّ إسهام الكثيرين في شؤون المجتمع يعطي كل واحد منهم الفرصة للتعبير عن مصالحه الخاصة، ويعمل على ضمان الخير للعدد الكبير ويدعم الاستقرار والنظام. هذا فضلاً عن أنّ المجتمع سوف يجني الكثير من المشاركين أنفسهم حيث تساعد المشاركة على الإحساس بقيمتهم الخاصة وتنبه الحكام والمحكومين نحو واجباتهم ومسؤوليتهم وتوسع من نطاق الوعي والإدراك السياسي.

- المطلب الأول: دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنطلاقاً من عدة دوافع منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية. فالمواطن لا يشارك في أية عملية كانت، إلا إذا كان يعرف أنّ من وراء ذلك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة، تحفزه على المشاركة.

كما يورد لنا -إسماعيل علي سعد- بأنّ دوافع المشاركة السياسية وأهدافها، تنبثق من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، ناهيك عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري وما تبثه من رسائل. إضافة إلى ذلك، تتوقف دافعية الفرد ورغبته في المشاركة على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها، فكلما تعددت وتنوعت هذه المواقف كلما زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية وازداد كذلك عمق ومدى المشاركة السياسية⁽¹⁾.

ووفقاً لرأي -فيليب برو- فقد قام بتقسيم دوافع المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات هي⁽²⁾:

- المستوى الأول: يتمثل في الرغبة في الانتماء الاجتماعي، حيث يشعر الفرد بالارتباط عندما يحس بأنّ صوته قد انضم إلى أصوات الملايين من الناس بهدف إحداث تأثير معين.

- المستوى الثاني: يتمثل في رغبة الفرد في المشاركة التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها.

- المستوى الثالث: يتمثل في رغبة الفرد في المشاركة من أجل التحرر من المشاعر العدوانية المكبوتة.

¹ - إسماعيل علي سعد- السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع و السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003، ص 453.

² - سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وإذ هنالك من يرجع دوافع المشاركة إلى مجموع ما يتلقاه الفرد خلال تنشئته السياسية التي تعتبر من أهم العمليات المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية له وتشكيل نمط سلوكه السياسي، وتحديد دوافعه وميوله تجاه المشاركة في مجالات العمل السياسي، كونها عملية مستمرة ومتواصلة، لا تقتصر على مرحلة عمرية معينة، أو مرحلة تعليمية معينة، بل يتعرض لها الفرد طوال حياته، وهي فوق كل ذلك عملية مقصودة وموجهة تخضع لتوجيه أيديولوجي معين يتوخى تلقين الفرد قيما واتجاهات ذات دلالات ومضامين سياسية معينة. وبالتالي، فالتنشئة السياسية تتسم بثلاثة أبعاد أساسية⁽¹⁾:

1- **البعد المعرفي:** وهو نقل المعارف والمعلومات السياسية وغير السياسية للأفراد، بحيث تعتمد على تقديم صور مثالية عن النظام وأساليب تأييده، وكذلك تنمية مختلف المعارف حول بناء المجتمع، وبالتالي تنمي مختلف المعلومات والمهارات لدى الفرد وتؤدي به إلى فهم الأحداث السياسية وتقييمها، أي تنمية الثقافة والوعي السياسيين.

2- **البعد الوجداني:** وهو ما يتعلق بالقيم، أي التركيز على غرس القيم المرغوبة اجتماعيا وسياسيا في نفوس الأفراد والتي من خلالها تتأكد وتدعم الروابط والعلاقات الاجتماعية. والتعريفات التي تحقق الاطمئنان للحاجات الإنسانية ويحكم عليها الناس بأنها حسنة، أو هي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب وغير المرغوب فيه.

3- **البعد المهاري:** وقد اهتم علماء النفس السياسي وعلماء الاجتماع السياسي بهذا البعد من التنشئة السياسية والمتمثل في المشاركة السياسية، والتي يلعب من خلالها المواطن دورا في الحياة السياسية لبلاده، وتكون

¹ - محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، سنة 1997، ص.ص 25، 26.

هذه المشاركة من خلال عدة صور، كأن يتولى منصبا سياسيا وهو أقصاها، أو ينخرط في عضوية حزب سياسي أو يترشح للانتخابات، أو أبسطها وهو القيام بالتصويت.

كما تعتبر الثقافة السياسية من أهم العوامل الدافعة للمشاركة السياسية، إذ من المفروض أن يكون الفرد على قدر معقول من الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها، ويتوقف ذلك على نمط التنشئة المبكرة، وما تكسبه من قيم واتجاهات ومعايير سلوكية، تجعل من المشاركة السياسية جزءا لا يتجزأ من مكونات شخصيته فالفرد الذي يعيش في كنف جماعة أولية (الأسرة- المدرسة) تسودها علاقات ديمقراطية يسمح فيها بأسلوب الحوار وحق المشاركة في اتخاذ القرارات، يكون عادة أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة في العملية السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية⁽¹⁾. ويرى كل من -سيدني فيربا- و - غابريال ألموند- أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي الإدراك ويعني مدى معرفة الأفراد لنظامهم والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات. والمشاعر وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة، وأخيرا التقييم ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار المختلفة وتقييمهم لأداء النظام السياسي بصفة عامة.

ويوضح لنا -لاوسن- أن المشاركة السياسية هي نتاج جملة من الدوافع، أطلق عليها مصطلح الدوافع الفردية، بمعنى الأفعال المدفوعة بشعور عام عن أشياء محددة، هذا الشعور يطلق عليه الاتجاهات التي تؤسس على كل من المعتقدات، الآراء، الإهتمامات والقيم⁽¹⁾:

1- إسماعيل علي سعد- السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع و السياسة، مرجع سبق ذكره، ص454.

¹ - أميرة سمير طه، دور القنوات التلفزيونية المصرية الحكومية و الخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي و تأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، سنة 2005، ص 16.

- **المعتقدات - Beliefs:** تشكل المعتقدات موجهات للسلوك السياسي، فقد يدفع المعتقد الشخص لأن يختار مرشحا معينا، أو أن يكون مؤيدا أو معاديا تجاه سياسة الحكومة أو أن ينتمي إلى جماعة سياسية معينة.
- **الآراء - Opinion:** إنّ الفرد الذي يتبنى رأيا ما يكون متأكدا من صحته. ولكن بشكل أقل من الذي يعتنق معتقدا، فعملية اكتساب المعلومات في المجال السياسي عملية صعبة ومكلفة للغاية، لذلك فإنّ الغالبية تعتمد بشدة على الآراء في تقرير السلوك والحكم على سلوك الآخرين.
- **الاهتمامات - Interest:** تختلف أي سياسة تبعا لمدى علاقتها باهتمامات الأفراد ومصالحهم.
- **القيم - Values:** القيمة هي مبدأ يتم اعتناقه بشكل جدي وعميق وتعد قوة دافعة لاتخاذ القرار السياسي.
- كما لخص -إبراهيم أبراش- في كتابه الموسوم بعلم الاجتماع السياسي دوافع المشاركة السياسية في النقاط التالية⁽¹⁾:
- **الدوافع النفسية:** تتمثل في قدرة الفرد على اتخاذ موقف إزاء موضوع سياسي، يؤدي ذلك إلى إثبات وجوده وتأكيد ذاته، كما تمنحه المشاركة نوعا من الطمأنينة والثقة بالنفس.
- **المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:** يتعامل العديد من المشاركين سياسي مع المشاركة كمسؤولية وطنية، أو كواجب وطني نتيجة لتحصله على حقوقه.
- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب:** إنّ مشاركة الفرد في استفتاء للرأي وفي انتخابات رئاسية، أو في الانتماء لحزب سياسي يكون بدافع تلبية هذه المطالب، إذ يرى أنّ المشاركة ستحققها.

1- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية: يتجلى هذا الشكل من المشاركة عند الحركات القومية والجامعات الدينية، إذ يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني وإقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة.

- المشاركة السياسية خوفا من السلطة: يوجد هذا الشكل من الممارسة في بعض دول العالم الثالث، خاصة لدى الشرائح التقليدية والأمية، حيث ترى هذه الفئات الاجتماعية أنّ امتناعها عن الإدلاء بأصواتها في الانتخابات أو أنّ الخروج في مظاهرة أو المشاركة في تجمع تدعو إليه السلطة، ما هي إلاّ أوامر صادرة من السلطة العليا، وما عليهم إلاّ الخضوع التام لها، لأنّه في حالة امتناعهم عن المشاركة السياسية ستعلم بها الدولة، وبالتالي ستعاقبهم لذا عليهم تطبيق أوامرها.

- المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل: ينخرط العديد من الشباب في العمل السياسي بهدف تحقيق طموحاتهم، لأنّهم يرون في العمل السياسي أفضل طريق وأسرع لتحقيق الربح والعمل الموسع حيث يتمكنون من الوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب، أو حتى الوصول إلى الوزارة.

- المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع: قد يكون المواطن غير مهتم بالمسائل السياسية إلاّ أنّ أحداثا خطيرة تمر بها بلاده تهدد مصالحه أو قيمه أو معتقداته، هذا ما يدفعه إلى الخروج من حالة اللامبالاة، وينخرط في الحياة السياسية بغرض مواجهة الخطر الداهم.

- المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي: حيث أنّ المشارك سياسيا لا يكون لديه أي ميول سياسي، ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي، ولا ينتمي لأي جماعة سياسية، لكنه يشارك في الانتخابات مثلا ليدعم قريبا له ليضمن نجاحه، يعد هذا النوع من المشاركة آنيا و ظرفيا.

كما تطرق كل من -عبد العزيز إبراهيم عيسى- و -مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ جَابُ اللَّهِ- إلى دوافع المشاركة من خلال جملة من النقاط هي⁽¹⁾:

- **المنبهات السياسية:** مع زيادة تعرض الفرد للمنبهات السياسية عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعية والمناقشات، يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، إلا أنّ مستوى تعرض الفرد للمنبهات السياسية يرتبط بعوامل عديدة مثل: الانتماء الطبقي، كمحل الإقامة والحالة التعليمية، ناهيك عن الميولات الشخصية. والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية بل ويسعى لها، بينما الشخص السلبي فبعكس ذلك على الإطلاق.

- **المتغيرات الاجتماعية:** يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل: التعليم، الدخل، المهنة، الجنس والسّن.

- **الإطار السياسي:** ترتبط المشاركة السياسية برؤية القيادة لدور المواطنين ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي. فالمشاركة السياسية الموجودة في المجتمعات الغربية ترجع جزئياً إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، التعدد الحزبي، الجماعات المصلحية، حرية الصحافة، البرلمان، أجهزة الحكم المحلي، ... إلخ. وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في العملية السياسية واختيار القيادات، بالرغم من ذلك فإنّ نسبة الناشطين سياسياً ربما يتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية. أمّا في الدول النامية فتعود أزمة المشاركة إلى تشوهات ونقائص البناء السياسي المتمثلة في عدم وجود دستور أو عدم وجود مجالس نيابية، حتى وإن وجدت فهي شكلية، كما تتفاوت هذه الدول في الأخذ بنظام الحزب الواحد والتعددية الحزبية أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من

¹ - مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ جَابُ اللَّهِ عمارة- عبد العزيز إبراهيم عيسى، السياسة بين (النمذجة و المحاكاة)، مرجع سبق ذكره، ص. 185.

أساسه، هذا المستوى المنخفض من المؤسسة السياسية يقابله تغيير اقتصادي اجتماعي مرموق، لعل هذه الفجوة بينهما هي سبب عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي.

كما يوجد من المفكرين من قام بحصر دوافع المشاركة السياسية من خلال نوعين، دوافع عامة وأخرى خاصة وهي⁽¹⁾:

- الفرع الأول: الدوافع العامة: وتتمثل في:

- 1- الشعور بأنّ المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ممّا يستوجب مشاركة الجماهير وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين.
- 2- حب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف تحسن وجه الحياة على أرض الوطن.
- 3- الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاسه على دعم مسيرة التنمية.
- 4- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات بما يحقق الفائدة المشتركة لهذه الفئات والجماعات.
- 5- الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

1- نفس المرجع السابق، ص.ص 184، 185.

6- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أنّ المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات والعكس صحيح. وأنّ الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.

7- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطنا مشاركا.

8- توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان، والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

9- تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة التي تحث على التعاون والتكافل والمشاركة، فقد قال الله تعالى: "و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان" (المائدة/2) كما قال تعالى أيضا: "فاعف عنهم و استغفر لهم و شاورهم في الأمر" (آل عمران/159). وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "ما تشاور قوم إلاّ هدوا إلى أرشد أمورهم".

- الفرع الثاني: الدوافع الخاصة: وتتمثل في:

1- محاولة التأثير على صنع الساسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم.

2- تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

3- إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هن الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس والحاجة إلى الأمن والطمأنينة والحاجة إلى المشاركة والحاجة إلى العاطفة والتقدير والحاجة إلى تحقيق الذات.

4- تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ والسيطرة وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

- المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية والمقياس الأهم على مدى شرعيتها، ومؤشرا هاما يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية، بالإضافة إلى كونها عنصرا أساسيا في قضية التنمية للمجتمعات على جميع المستويات، من منطلق أنّ هدف التنمية هو توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

في هذا الإطار تحظى قضية المشاركة السياسية للشباب بأولوية متزايدة في مطلع القرن الواحد والعشرين وذلك على ضوء أنّ أكثر من سدس سكان المعمورة من الشباب، وعلى ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدولية المختلفة وأهمها الأمم المتحدة، بقضايا الشباب إلى الحد الذي دفعها إلى اعتبار أنّ مكافحة الفقر والأمية بين الشباب من أبرز أهداف الألفية. وفي ظل مناخ العولمة وما فرضته من فرص وتحديات يتعين على الشباب مواجهتها والتكيف معها في إطار يحقق المصلحة الوطنية والانفتاح على المتغيرات العالمية في نفس الوقت.

وقد كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة، تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في تنمية المجتمع، تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

وعرفت أشكال وصور المشاركة السياسية تطورات مع التحولات التي طرأت على صيغ الحكم وفلسفته وممارسته، وتعد حالياً صيغة الديمقراطية التمثيلية الأوسع انتشاراً والأكثر قبولاً لما تتيحه من تجاوز لعوائق تزايد أعداد المواطنين، وتعد القضايا السياسية بشكل يصعب معه أن تكون الديمقراطية المباشرة ممكنة.

ورغم أنّ الديمقراطية التمثيلية - كمبدأ عام - تأخذ أشكالاً متعددة في التطبيق وفي تحديد صيغ اختيار صانع القرار الذين ينوبون عن الشعب في تسيير القضايا العامة، إلا أنّ هناك اتفاقاً على مجموعة من الأنشطة التي تشكل صور تدخل المحكومين في اختيار هؤلاء، وفي التأثير على القرارات التي يتخذونها والسياسات التي يصنعونها. وتقسّم أنشطة المشاركة السياسية إلى مشاركة منظمة ومشاركة غير منظمة. فأما المشاركة المنظمة فتعني المشاركة في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي. وبمعنى آخر أنّها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة. وتشمل هذه المشاركة كل أنشطة التصويت وما يجاورها من اشتراك في تنشيط الحملات الانتخابية، والترشح والسعي للمناصب السياسية، وحضور التجمعات العامة ومناقشة المواضيع السياسية ومتابعة الأحداث السياسية وهي أنشطة قد تكون ظرفية مرتبطة بزمان المواعيد الانتخابية.

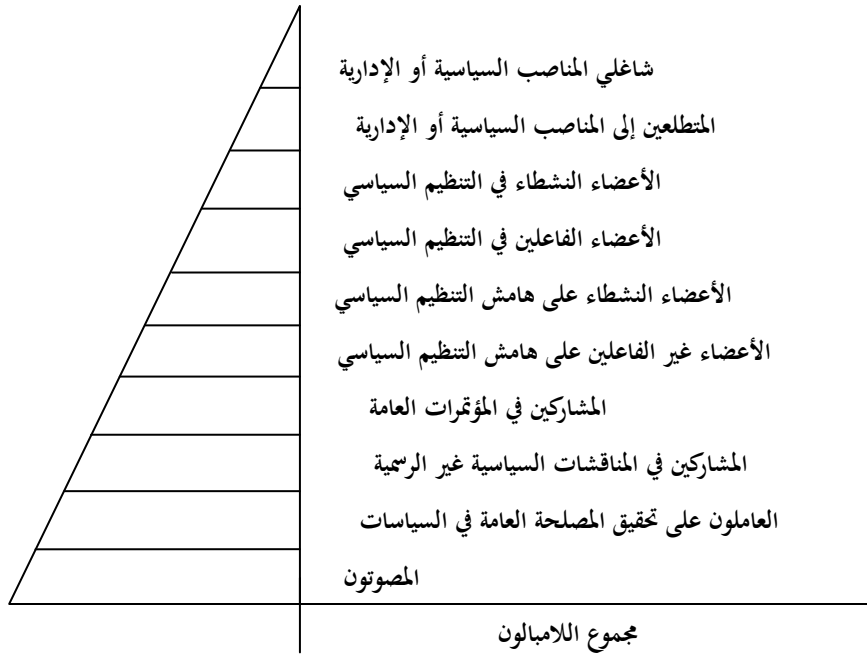
ونجد ضمنها أنشطة العمل السياسي المنتظم، كالمساهمة في تسيير القضايا العامة المحلية، من خلال الجمعيات المدنية والاتصال بالمسؤولين بالإضافة إلى الانخراط في المنظمات شبه السياسية كالنوادي والجمعيات والنقابات.

وأما المشاركة غير المنظمة، أو كما يسميها البعض أنشطة غير تقليدية، في مقابل نوع الأنشطة الأولى التي تدعى تقليدية⁽¹⁾. فهي تأخذ شكلا غير مألوف وتخرج عن القنوات الرسمية، والمؤسسات والتنظيمات التي وضعتها الحكومة لتأطير مشاركة المواطنين.

وتدخل في هذا النوع من المشاركة أنشطة كالتظاهر وتعليق المناشير وتوزيعها والاعتصام، واحتلال الأماكن العمومية ومواجهة قوات الأمن، وتخريب منشآت الدولة. وذلك من أجل التأثير في القرار السياسي وتوجيه السياسة الحكومية. إلا أنّ كل هاته الأنشطة تنير جدلا واسعا حول اعتبارها مشاركة سياسية، فالكثير من المفكرين والدارسين يرون أنّ المشاركة السياسية لا يجب أن تتعدى نطاق أنشطة التدخل الشرعية أو القانونية في الحياة السياسية، حتى وإن كان لهاته الأنشطة تأثير فعلي في صناعة القرارات السياسية، وإدارة الشؤون العامة للمجتمع.

إنّ المشاركة السياسية تتخذ أشكالا مختلفة، وفقا لنمط النسق السياسي. فكل نسق يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل مجتمعهم وتكون العلاقة بينهم علاقة تنظيمية، أي قائمة على أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار. ومن ثم فالعلاقة بين الأفراد هنا تحدد وفقا لشكل ومدى المشاركة، أي الدور الذي يقوم به المشارك. فقد أعطى كل من - رش -Ruch- و- ألتوف -Altoff- تدرج يغطي مستويات المشاركة السياسية ككل، وحسبهما فهو مهم كونه يشمل جميع المستويات مع إمكانية تطبيقه على مختلف الأنساق السياسية.

1- كمال المنوبي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 243.



الشكل البياني رقم (01): تدرج المشاركة السياسية عند -رش- و -التوف- (1)

إنّ المؤلفين يضعان شاغلي المناصب السياسية وأولئك البيروقراطيون على قمة هذا التدرج للمشاركة السياسية، وهما يميزان هذين النوعين عن بقية المشاركين على أساس أنّ هؤلاء المتطلعين إلى شغل المناصب السياسية في النسق السياسي، وهم يضمون مختلف أنماط التنظيمات السياسية الهامشية من أحزاب سياسية وجماعات ضغط ومن خلال هذه التنظيمات يمكن لأعضاء المجتمع المشاركة في نشاطات معينة، كالدفاع عن فكرة أو أشخاص أو حتى عن المصلحة العامة في النسق السياسي.

لكن النقد الموجه لدرجات المشاركة السياسية هاته من خلال رأي -رش- و-التوف- يكون في بعض النقاط، مثل المساواة بين شاغلي المناصب السياسية والبيروقراطيون، كون القرار يتخذ دوماً بواسطة الدوائر السياسية، والبيروقراطيون يقومون بالتنفيذ أو على الأقل التخطيط له، لذلك فهم لا يتساوون في درجة القوة أو

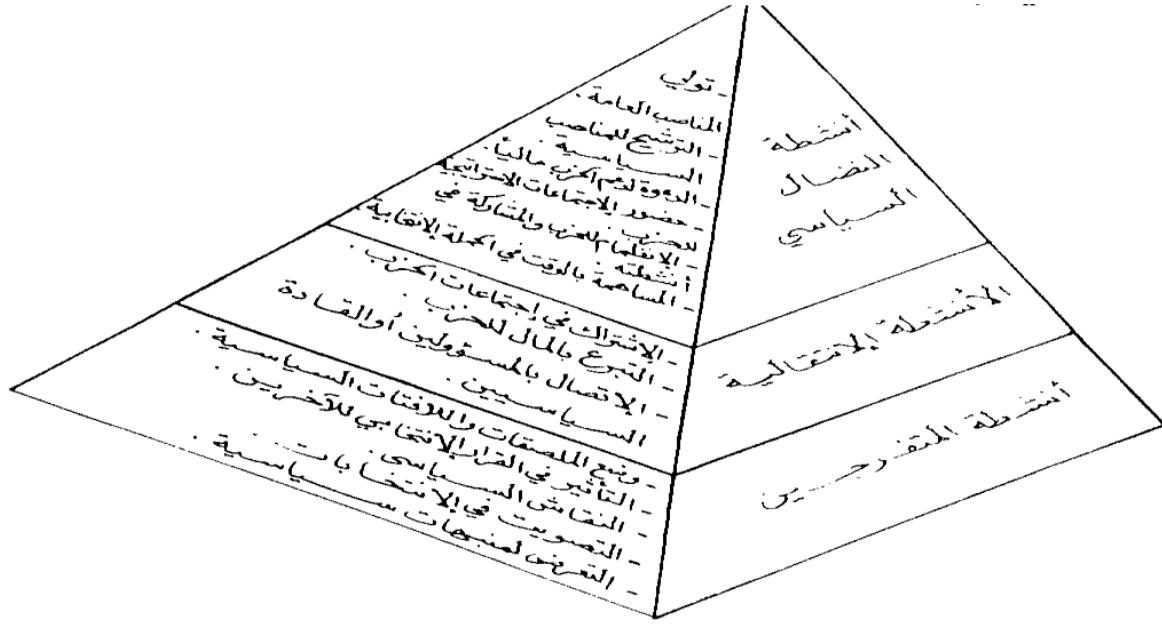
1- إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1988، ص 184.

التأثير وبالتالي في عملية المشاركة السياسية. وكذلك هذه القوة لا تصدر إلاّ عن المنصب فالقوة هنا قوة منصب وليست قوة الفرد الشاغل للمنصب.

ولا يوجد مستوى وحيد من المشاركة في العمل السياسي بل إنّ هناك عدة صور ومستويات مختلفة ومتنوعة، وتندرج هذه الصور والمستويات من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنّها تختلف حسبما تقتضيه وتستلزمه كل صورة منها، ويتفاوت اختلافها من مجتمع لآخر طبقاً لمستوى تقدم هذا المجتمع، وما يتيح النظام السياسي بداخله من فرص وأساليب أمّا المشاركين فيه، كما يتطابق اختلافها مع طبيعة ونوعية الأهداف التي يسعى الأفراد المشاركون إلى تحقيقها من خلال اشتغالهم بالعمل السياسي، ويرى بعض الباحثين أنّ ما يماثل مقدار ما يسهم به هؤلاء الأفراد فعلاً في الحياة السياسية، فلا أهمية هنا لكثافة المشاركين بل إنّ الأهمية تنحصر في تأثير هؤلاء المشاركين ونوعية مشاركتهم⁽¹⁾.

كما يصنف الكثير من المفكرين والباحثين صور المشاركة السياسية على سلم للأنشطة بحسب أهميتها وقيمتها ومثلما هو حال تصنيف -ميلبراث- Milbrath- الذي يوزع أنشطة المشاركة السياسية على هرم من ثلاث مستويات ويعتبر أنّه يجسد في آن واحد ترتيب الأنشطة وحجم مشاركة الأفراد فيها. لهذا كانت الأنشطة الأبسط والأسهل في قاعدته الواسعة التي تضم شرائح عريضة من الناس، أمّا الأنشطة التي في قمة الهرم فهي مقصورة في من يمكن تسميتهم بالنخب السياسية والذين يزاولون مهمة تولي المناصب العامة والمرشحين والمساهمين في الحملات الانتخابية بالجهد والوقت.

¹ - سيد أبو ضيف عمر أحمد، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر، سنة 1993، ص 146.



الشكل البياني رقم (02): هرم - ميلبراث - للمشاركة السياسية⁽¹⁾

وكوننا في بحثنا هذا، تبيننا تعريفا للمشاركة السياسية ينحصر في الأشكال والصور والسلوكيات المتعارف عليها أو التقليدية لتدخل المواطن في الحياة السياسية. فقد أُلغينا المشاركة غير المنظمة التي تستخدم أساليب العنف والتخريب أساساً لها، نظراً للنتائج السلبية التي تترتب عنها، والذي يتنافى مع العناصر التعريفية التي وضعناها لتحديد مفهوم المشاركة السياسية. وقمنا بدراسة مجموعة من الصور المألوفة والمتاحة في الواقع السياسي الجزائري، كالتصويت، المناقشات السياسية، مراسلة المسؤولين والصحف حول قضايا عامة، المشاركة في تجمعات سياسية، المساهمة في حملة انتخابية، عضوية المنظمات شبه السياسية وتصنف عموماً إلى ثلاث مستويات، بحسب درجة الإنغماس التي تتطلبها وهي أقرب لما صاغه لنا - ميلبراث -.

1- بسيوني إبراهيم حمادة، إستخدام وسائل الإعلام و المشاركة السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، سنة 1995، ص 22.

- الفرع الأول: الأنشطة القاعدية:

ويتضمن هذا المستوى من المشاركة أربع أنشطة هامة ومتمثلة في التصويت - مناقشة المواضيع السياسية - مراسلة المسؤولين والصحافة وحضور التجمعات السياسية العامة:

- أولاً: التصويت:

يعد التصويت في الانتخابات من أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية ويرتبط التصويت مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أنّ الشعب يمارس السلطة من خلال ممثليه، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار من يمثله، وهذا عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع لآخر ولكنها تتفق جميعاً على أنّ الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات (رئاسية أو نيابية أو جزئية) "هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية وأنّ مجموع الأصوات المجمعّة والتي تشكل الغالبية في التعبير عن إرادة الأمة"⁽¹⁾.

فالانتخاب العام والشامل يقوم بوظيفتين كبيرتين: "إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضّل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك"⁽²⁾.

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالاته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المترشحين واختيار شاغلي المناصب بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية "إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم

1- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

2 - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: نجاد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، سنة 1998، ص 305.

في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت⁽¹⁾.

وبالرغم من أنّ التصويت يعتبر أحد أهم القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي إلا أنّ الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كمعبر عن إرادة الأمة، وكتجسيد للمشاركة السياسية للمواطنين، يرتبط بطبيعة النظام السياسي، ومدى صدق توجهات الديمقراطية وخصوصا انصياعه لما تفرزه صناديق الانتخابات وقبوله بمبدأ التناوب على السلطة، وأيضا مدى نزاهة هذه الانتخابات.

وإذ يرى كل من -ليست-Lipste- و-شونفيلد-Schonfeld- و-طوني-Tonny- أنّ التصويت من حيث نجاعته وتأثيره الذي يحققه على مستوى النظام، هو أهم وسيلة تمارس بها سيادة الشعب وبالتالي أهم وسيلة للديمقراطية⁽²⁾.

فالتصويت من منظور جماعي يعد أكثر أنشطة المشاركة السياسية تأثيرا، لأنه يضع المواطنين كلهم في نفس المستوى، حيث يكون لأصوات المواطنين السليبين والمناضلين النشطاء نفس الوزن في تحديد نتيجة الاقتراع.

- ثانيا: مناقشة المواضيع السياسية:

ينتشر هذا النشاط بكثرة على هذا النوع من المستوى، كونه لا يحتاج إلى جهد كبير. فهو قد لا يحتاج حتى إلى الإمام بمعارف كبيرة حول الموضوع محل النقاش، لأنّ مثل هذه المناقشات في حد ذاتها، فرصة للمشاركين فيها للحصول على معلومات حول مواضيعها وحول الحياة العامة للبلاد، وتمكنهم من بناء آراء وتصورات بخصوص القضايا المطروحة للنقاش.

¹ - كمال المنوي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 314.

² - Nonna Mayer et Pascal Perrineau, **Les comportements politiques**, paris, armond colin, 1992, p 13.

كما أنّ النشاط نادراً ما يرتبط بثنائية العقاب والثواب التي تحكم السلوكات الإنسانية، فهو نشاط لا يجلب لصاحبه أية مشاكل، خاصة إذا بقي في إطار الجماعات الأولية (الأسرة- الأصدقاء- زملاء العمل- ...). ويصنف -ميلبراث- هذا النشاط في قاعدة هرمه الخاص بالمشاركة السياسية، في الحين الذي يعتبره كل من -رش- و-ألتوف- بعيداً عن العمل السياسي الفعّال، حيث يتم النقاش حول مختلف المواضيع السياسية المتعلقة بالراهن السياسي للأفراد أو بالحديث عن السياسة عموماً بطريقة غير رسمية.

ويندرج هذا النشاط ضمن الاهتمام السياسي المرتبط بمتابعة القضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية من خلال الدائرة الضيقة لانتمائهم وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

- ثالثاً: مراسلة المسؤولين و الصحافة:

تعد ممارسة المواطن لهذا النوع من النشاط تعبيراً صادقاً عن مدى الاهتمام بالسياسة والشؤون العامة، فإذا كان النقاش حول مواضيع سياسية يعطي للفرد الفرصة لبناء وتقديم آرائه ووجهات نظره في مختلف القضايا التي تعتبر موضوع الساعة على الساحة، كما تساعد على تكوين تصورات بخصوص القضايا المطروحة للنقاش. فإنّ مراسلة المسؤولين أو الصحافة للإدلاء بالرأي في المواضيع المطروحة أو حتى لطرح قضية عامة مهما كانت، يعد من صور المشاركة السياسية الفعّالة، ولهذا يصنف -ميلبراث- هذا النشاط أي الاتصال بالمسؤولين أو القادة السياسيين في نطاق مستوى الأنشطة الانتقالية التي تشكل الجزء الأوسط من هرمه الثلاثي للمشاركة السياسية.

هذا وتستلزم المبادئ الديمقراطية بقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين الحكام والمحكومين على محور عمودي بين مستويات مختلفة، يعد فيها الاتصال الصاعد من عامة الشعب إلى الفئات الأقرب إلى مركز صناعة القرار، جزءاً لا يتجزأ من المشاركة السياسية. إذ يمكن للمواطن البسيط أن يرسل المسؤول المحلي على مستوى الحي أو

البلدية أو هيئة محلية، وكذا المسؤولين المركزيين والنواب البرلمانيين على اعتبار أنهم مكلفين بنقل انشغالات من يمثلوهم إلى هيئات صناعة القرار.

- رابعا: حضور التجمعات السياسية العامة:

إنّ التجمعات والندوات السياسية العامة، التي تنظمها مختلف الهيئات، من أحزاب ومنظمات سياسية وغير سياسية تعد فضاء للتنشئة السياسية. فهي خلال الحملات الانتخابية مجال لشرح البرامج السياسية للمرشحين وتقديم وجهات نظر الأحزاب والجمعيات حول مختلف المواضيع والقضايا التي تشغل بال المواطن وتهمه. كما تسمح له بالاتصال بالقادة السياسيين والمرشحين لتمثيله أو من ينوب عنهم.

ويصنف -ميلبراث- هذا النوع من النشاط في أسفل هرمه ويعتبره مجرد تعرض للمنبهات السياسية، بينما يعتبره الكثير من المفكرين نشاطا يتطلب انغماسا أكبر في الحياة السياسية للأفراد، على اعتبار إقبال الفرد على حضور هذه التجمعات بصفة إرادية لا قسرية، دخولا في جو النقاش العام ودلالة على اهتمام معتبر بالحياة السياسية.

- الفرع الثاني: الأنشطة الانتقالية:

ويتضمن هذا المستوى من المشاركة نشاطين هامين ويتمثلان في المساهمة في حملات انتخابية والاندماج في التنظيمات الشبه سياسية:

- أولا: المساهمة في حملة إنتخابية:

تمثل المشاركة في الحملات الانتخابية امتدادا للمشاركة في الانتخابات بما يتجاوز حدود التصويت ويشتمل هذا الأمر على مجموعة من النشاطات السياسية المتنوعة، كالعمل لصالح حزب أو مرشح وحضور

اجتماعات الحملة الانتخابية وإقناع الآخرين بطريقة التصويت والانتساب إلى حزب أو منظمة سياسية بالإضافة إلى أشكال النشاط الحزبي الأخرى التي تجري خلال الانتخابات وبينها. ويلتزم القليل من المواطنين بالمشاركة في الحملات الانتخابية لأن الأمر يتطلب أكثر من مجرد الإدلاء بالصوت وتتطلب نشاطات الحملة الانتخابية المزيد من المبادرة كما أنّ هناك حاجة كبيرة لتنسيق المشاركة مع الآخرين. وكنيجة للجهد المضاف يمارس هذا الشكل من المشاركة المزيد من التأثير على الفرد المواطن، وينقل من المعلومات ما يزيد على ما تنقله عملية التصويت. إنّ نشاطات الحملة الانتخابية أمر مهم للأحزاب والمرشحين بشكل عام أكثر حساسية وإدراكا للاهتمامات السياسية للمشاركين.

تعد الحملة الانتخابية ذروة الاتصال السياسي، حيث تجعل من "السياسي" ومن المنافسة على كسب أصوات الناخبين محور النقاش في مختلف الفضاءات العمومية والإعلامية على وجه التحديد. وبما أنّ أي فرد مترشح بصفة شخصية مستقلة أو باسم تنظيم سياسي معين، لا يمكنه أن يبلغ برنامجه ويقوم بحملة انتخابية واسعة لوحده، على اعتبار أهمية الاتصال المباشر أو الشخصي في استمالة الناخبين، فإنّ المترشح يسعى لتجنيد أو تحفيز من يساعده في بلوغ هذا الهدف.

فالمترشح محاط بمجموعة من الأفراد من مقريه الذين تربطه معهم علاقة قرابة وانتماء سياسي أو اجتماعي أو تربطه بهم مجرد علاقة المصلحة المتبادلة وهؤلاء يساعدون المترشح على المساهمة بحملته الانتخابية ويعملون كذلك على تجنيد معارفهم ومن يستطيعون تحفيزهم على المساهمة في حملة المترشح الانتخابية، سواء بعد إقناعهم ببرنامجه وأفضلية اختياره من بين المترشحين، أو ربط قيامهم بالترويج له بأداء مصلحة معينة أحيانا والأحزاب التي تقدم مرشحها بالمثل تعمل على تجنيد قواعدها ومناضليها للمساهمة في الحملة الانتخابية لصالحهم.

- ثانيا: الإندماج في التنظيمات شبه السياسية:

من خلال التنظيمات يستطيع المواطن أن يدرك الحياة السياسية ويكتسب معرفة أفضل بها ويسمي -عبد الهادي الجوهري- هذه التنظيمات من جمعيات ونقابات بـ "التنظيمات شبه السياسية"⁽¹⁾، نظرا لكونها تقوم بعمل جبار في مجال التنشئة السياسية.

حيث تساهم هذه الجمعيات والتنظيمات المختلفة في تشكيل الرأي العام وتشرك المواطنين في القرار السياسي ولهذا الاعتبار المزدوج فهي تسهل بل وتمكن أحيانا من المشاركة السياسية⁽²⁾. وتعد هذه التنظيمات جزءا من المجتمع المدني حيث يرى -برتران بادى- أنه عندما يتأسس يعمل على تأطير المشاركة السياسية ككل، ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى: "مجموعة الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ باستقلالية عن الدولة"⁽³⁾.

ويؤكد -أيمن إبراهيم الدسوقي- في دراسته عن المجتمع المدني في الجزائر، أن إحدى أهم سماته هي حيويته، على الرغم من مناخ الأزمة الذي يطوقه من كل جانب، سواء قيسست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطته أو انخراط أعضائه في مشكلات المجتمع وقضاياها⁽⁴⁾.

1- عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسبوط، مصر، سنة 1979، ص 94.

2- Jean Meynaud et Alain Lancelot. Op cit, p. 27.

3- حسن توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية"، في: سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1992، ص 294.

4- أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة-الحصار-الفتنة"، المستقبل العربي، سنة 23، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص 63.

- الفرع الثالث: أنشطة النضال السياسي:

ويتكون هذا النوع من النشاط من عنصرين أساسيين:

- أولا: الإنخراط في الأحزاب السياسية:

يرى كل من -جان ماينو- و-ألان لانسيلو- أن: "الأحزاب تعد أداة مثلى للمشاركة السياسية ولا تستطيع أي ديمقراطية أن تترسخ اليوم، أو تستمر دون وجود مثل هذه التنظيمات المجنّدة والمؤطرة للرأي العام وأي خلل في عمل الأحزاب يؤثر بشكل مباشر على سير النظام"⁽¹⁾. وهما بهذه العبارة يوضحان أهمية الأحزاب السياسية بالنسبة للمشاركة وبالفعل تحتل الأحزاب موقعا متميزا في بناء العلاقة بين الحكام والمحكومين في ظل الديمقراطيات التمثيلية ويتجلى ذلك في الأدوار المناطة بالأحزاب في هذه الأنظمة، فهي تقوم بوظائف: تجنيد الإطارات السياسية، التنشئة السياسية، والاتصال السياسي، تجميع المصالح والتعبير عنها، وإعداد برامج بديلة للحكم والتسيير إلى جانب المهمة الأساسية لوجود الأحزاب ألا وهي السعي نحو السلطة.

- ثانيا: الترشح لمناصب قيادية:

يعبر الترشح لمناصب قيادية سواء داخل التنظيمات شبه السياسية والأحزاب أو في مؤسسات الدولة السياسية، عن طموح سياسي كبير واندماج شديد في الحياة السياسية، مع قبول القواعد التي تخضع لها على ديمقراطيتها من عدمها. وهو بحق ذروة أنشطة المشاركة السياسية من حيث العناصر الثلاثة في تصنيفها (درجة التكرار- مستوى الكلفة- مدى النجاعة)، وكونه قليل التكرار لأنّ الانتخابات دورية فهي كل خمس سنوات بالنسبة لعضوية البرلمان أو المجالس المحلية المنتخبة، وكذلك بالنسبة لرئاسة الجمهورية، وهي بين سنتين وخمس سنوات لتجديد القيادات المسيّرة للتنظيمات شبه السياسية والأحزاب.

1- Jean Meynaud et Alain Lancelot. Op cit, p. 30.

وهو نشاط جد مكلف، بداية بالشروط الواجب توافرها في المترشح سواء القانونية منها كالسن والأهلية وغيرها، أو شروط تبوء مكانة الترشيح للترشح. فالأحزاب السياسية مثلاً تخضع اختيار قوائم مرشحيها لشروط معينة كأقدمية النضال في الحزب، والقدرة على التجنيد المرتبط بصورة المترشح لدى العامة، وكذا مراعاة المستوى التعليمي في الكثير من الأحيان، وتتواصل كلفة هذا النشاط مع الحملة الانتخابية التي تتطلب تفرغاً تاماً وتنقلاً مستمراً وبذلاً واسعاً في المال والجهد.

أمّا عن نجاعة الترشح لشغل المناصب وشغلها الفعلي في مشاركة الفرد السياسية ومساهمته في صناعة القرار، فهي أكيدة في الأنظمة الديمقراطية وينتقل بها الفرد من مستوى المحكومين إلى مستوى ممثليهم أو حتى مستوى الحاكمين وصناع القرار، الشيء الذي يخرج به من نطاق المشاركة ومفهومها كلياً.

كما يوجد أفراد يفضلون الابتعاد عن السياسة والمشاركة السياسية بمستوياتها، وهم يمثلون القاعدة العريضة في أي تقسيم لمستويات المشاركة وصورها، ونستطيع أن نميز منهم نوعين هما⁽¹⁾:

1- مجموعة يتسم أفرادها بالتبلد السياسي ولا يسعون إلى المشاركة وتشمل هذه المجموعة الأفراد الذين اعتادوا على عدم ممارسة حقهم في التصويت، ولا تتوافر لديهم إلا معرفة قليلة بالقضايا السياسية أو بالمرشحين، كما وقد يصعب عليهم فهم الأحداث السياسية ويزداد هذا النوع من التبلد السياسي بين الأفراد الأقل تعليماً وغير الناجحين والمعزولين، وبين أولئك الذين يؤدون أدواراً ينظر من خلالها إلى السلبية على أنّها معيار أو قيمة.

2- مجموعة من الأفراد يفضلون باختيارهم ووعيهم عدم المشاركة، وهم أفراد يحتقرون السياسة لأنّها تبدو لهم خدمة ذاتية ونوعاً من الفساد، وقد يتبنى البعض منهم وجهة النظر هذه كنوع من الإسقاط لمشاعر العداوة وعدم الرضا عن حياتهم الخاصة، أو التعبير عن خيبة الأمل المصاحبة للفشل في تحقيق المثالية، أو لأنّ النظام

¹ - جلي علي عبد الرزاق، الشباب و المشاركة السياسية، في عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1982، ص 522.

السياسي القائم لا يخدم مصالحهم، أو لأنّ السياسة في نظرهم لا تبدو ذات مغزى أو معنى، وأصحاب الاتجاه الواقعي في هذه المجموعة منهم الذين اقتنعوا بأنّ فرصتهم في التأثير على النظام السياسي الهائل فرصة تافهة، ولا تضمن لهم أي استثمار لما ينفقونه من جهد ووقت، واقتنعوا بأنّ النظام السياسي لا يقدم لهم أية بدائل أصيلة وأنّ كل الجهود التي تبذل للتغيير جهود عميقة، وتمثل نوعاً من الخداع الذاتي، ومن ثم فقد فضلوا الابتعاد عن السياسة والعمل بها، ومن هنا تبدأ السلبية واللامبالاة في الظهور.

الفصل الثالث:

التنمية المحلية

تحديد نظري وتأصيل مفاهيمي

تمهيد:

منذ أربعينيات القرن الماضي، ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه إقتصاديات النمو أو إقتصاديات التنمية. منذ ذلك الحين أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جددا في عملية التنمية. بمعنى آخر فإنّ مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات، التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرفي. وعليه فقد طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي ولكن غايتها النهائية من التبعية إلى الخارج، باعتبار الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وأنّ هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بعد سيطرة سياسية وعسكرية واقتصادية للدول الاستعمارية على هذه الدول.

وقد كان لا بد لنا في هذا الفصل أن نستعرض أكثر في موضوع التنمية الشاملة، كونها تعتبر عملية مجتمعية متكاملة الأبعاد ومتعددة المستويات ولعل المستوى المحلي منها يبقى من أهم مستوياتها لشدة قربها من مصالح الأفراد المحليين وتعامله المباشر معهم، فهم يبقون الهدف الأول والأخير من كل عمليات التنمية القائمة في المجتمع وأساس التفاعل الاجتماعي. ولهذا نجد أنّ التنمية المحلية، تعكس الكثير من الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، لتصل بعدها إلى تفصيل أوضح وأشمل لمسار التنمية المحلية وأهم مدلولاتها.

- المبحث الأول: مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية التي ظهرت خلال القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينات من القرن الماضي في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني -آدم سميث- المتضمن في كتابه الموسوم بـ "بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استخدمهما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا -التقدم المادي- Material Progress -أو- التقدم الاقتصادي- Progress Economic -.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث أستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. لتعرف التنمية السياسية على أنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب، غايته

الوصول إلى مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم متعددة على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، منظمات المجتمع المدني. بالإضافة لذلك أُستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع.

إذن فالتنمية بمفهومها العام تعد عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءتها وتحسين أوضاعها.

- المطلب الأول: تعريف التنمية:

مفهوم التنمية واسع ومتشعب، ولا يوجد إجماع على تعريف محدد له، انطلاقاً من تباين مجالات اهتمام واختصاص وأيديولوجيات المختصين. وقد تم التوصل بعد جهود متراكمة للدول والمنظمات والهيئات إلى أنّ التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع وهي عملية حضارية شاملة ترتبط بإيجاد أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد دوغما التركيز على جانب دون الآخر.

لقد صاغ العلماء العديد من التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء على أنّها عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، وتوظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت لفترة طويلة من الزمن من فرص النمو والتقدم.

لكن يوجد اختلاف بين مفهوم التغير والتنمية، إذ أنّ التغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في نظمه أو في أنماط علاقاته أو في قيمه ومعاييرته التي تؤثر في سلوك أفرادهِ⁽¹⁾. والتغير لا يؤدي بالضرورة والحتمية إلى التقدم والازدهار، بينما نجد أنّ غرض التنمية هو الانطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة صاعدة. كما أنّ الفرق بين التغير والتنمية يتمثل في أنّ التنمية يفترض مسيرها في خط واضح يتجه نحو الأمام ويميّزها عمّا كانت عليه، كما تفترض حكما أنّها تسير نحو الأفضل بعكس التغير الذي يفترض فيه الأحسن على طول الخط وإتّما قد يكون تغييراً إلى الأسوأ⁽²⁾.

والتحديد الدقيق لنموذج التغير يستلزم تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع إذا ما تحقق بعضاً من هذا النموذج فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية والقيمية والعكس بالعكس. بل لابد من النظر إلى المجتمع ككل متكامل غير قابل للتجزئة أو التفكيك وغير قابل للاجتزاء والتأجيل بحيث يتم البدء بجانب ويؤجل الآخر، فالتنمية الحقيقية لابد أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات. كذلك لا يمكن أن تكون تنمية مستقلة شاملة إذا ركّزت على أحد القطاعات دون الأخرى، كالتركيز مثلاً على القطاع الصناعي على حساب الزراعي، أو التركيز على قطاع التعليم العالي على حساب مؤسسات الحكم المحلي أو التركيز على إصلاح المؤسسة التشريعية مع تجاهل إصلاح المؤسسة التنفيذية

¹ - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة 2، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1986، ص 382.

² - إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، سنة 2006، ص 24.

... إلخ. وفي نفس الوقت لابد من تحقيق التوازن على المستوى الرأسي للمجتمع كالعلاقة بين الريف والحضر، وبين الطبقات والجماعات العرقية والدينية وهنا نجد أنّ نموذجاً للتنمية يقوم على فكرة العدل والتوازن والشمول، يمثل نموذجاً مثالياً أو وجهة اجتماعية تعكس في نفس الوقت هوية هذا المجتمع أو هذه الأمة وتمثلها وتسعى إلى إنجاز تحقيقها التاريخي في أرض الواقع.

وقد تعددت آراء المفكرين والاجتماعيين حول تحديد مفهوم التنمية وأبعادها، وثمة تعريفات كثيرة للتنمية منها أنّها تعني النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيس بأبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة، أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الميادين الفرعية كالنمية الصناعية أو التنمية الزراعية⁽¹⁾. ويمكن القول أنّها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية⁽²⁾.

فهي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. إذ تركز على الإرادة الإنسانية من رغبة وعزيمة وتصميم مع توافر القدرة والطاقة لتحقيق الهدف التنموي⁽³⁾. ويعرفها -صلاح العبد- بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة⁽⁴⁾. وهي كذلك "إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي

1 - عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، الطبعة 1، مكتبة تحفة الشرق، مصر، سنة 1982، ص 111.

2 - عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة تحفة الشرق، مصر، سنة 1983، ص 74.

3 - سامية مجد فهمي، مدخل في التنمية الاجتماعية، المطبعة المصرية، مصر، سنة 1986، ص 04.

4 - المرجع نفسه، ص 13.

يستخدمها أخصائون مدربون، وتكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى⁽¹⁾.

وقد عرّفت هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنّها العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع⁽²⁾. وهي أيضا عملية تغيير مقصود وواعي للهيكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع⁽³⁾.

أمّا - ماركس - فيعرّفها على أنّها عملية ثورية، أي أنّها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية وبالتالي فإنّ البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما⁽⁴⁾. إذن فهي تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي، وهو كيفي كما هو كمي، والتنمية لا تعني جانبا واحدا كالجانب الاقتصادي أو السياسي، وإنّما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث تغيرات كيفية عميقة وشاملة.

فالتنمية عملية مخططة وشاملة تركز على عملية تغير اجتماعي واقتصادي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى لإقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية والسعادة لأبناء المجتمع والعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الاقتصادية

¹ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2009، ص 32.

² - محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص 13.

³ - إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة 1، عمان، سنة 1999، ص 331.

⁴ - محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ومعالجة المشكلات والسلبيات التي قد تصاحبها ⁽¹⁾. فهي قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبيات وتمنع استخدام أساليب العنف والهدم وتوجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية لتحيل آثارها السلبية إلى قوة إيجابية لتحقيق أهداف وآمال المجتمع ⁽²⁾.

وهي كذلك مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع ⁽³⁾.

ويرى - مولود زايد الطيب - أنّ عملية التنمية يجب أن تكون شاملة لكل جوانب الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهي بذلك عملية انبثاق وتفجير للإمكانات الكامنة للأفراد والجماعات وذلك من أجل خلق وضع أفضل للفرد والمجتمع بما يكفل العيش الكريم. وعليه فإنّ عملية التنمية تعتمد اعتمادا قويا إلى التخطيط العلمي المدروس والممنهج لكي تصل البرامج المعدة من أجل التنمية إلى أهدافها ⁽⁴⁾.

إذن فالتنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع القطاعات دونما أن يكون هناك تركيز على قطاع وإهمال قطاع آخر.

1 - عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة 1، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر، سنة 1976، ص 40.

2 - محمد كامل بطرس - محمد جمال، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، سنة 1969، ص 189.

3 - كمال النابعي، علم اجتماع التنمية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، سنة 2013، ص 23.

4 - مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، سنة 2001، ص 16.

- المطلب الثاني: أهم الاتجاهات المفسرة للتنمية:

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين السوسولوجيين، خصوصا في المجتمعات التي يتطلع أفرادها إلى الرقي والإزدهار لأجل الانتقال من حالتهم الراهنة التي لا ترضيهم إلى حالة أخرى أكثر تحيقا لأمانهم وتطلعاتهم وآفاقهم المستقبلية.

وقد فرضت التنمية نفسها كمفهوم ومجال خصب للبحث العلمي على مستوى التنظيم والتطبيق وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تصاعد الاهتمام بها مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني التي ساعدت على التخلص من مخلفات الاستعمار الذي سعى دائما إلى غرس وتدعيم التخلف بالبلدان المستعمرة حتى تظل موردا للمواد الخام وسوقا رائجة لتجاربه ومجالا خصبا لاستثماراته.

وعليه أصبح الاهتمام بالتنمية من أكبر المجالات استقطابا لمخططي السياسة العامة ورجال الصناعة والإدارة، بل وأصبح الاهتمام بالتنمية يمثل ميدانا يتعاضد شأنه في شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنه يمثل الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي وتشير قضايا علمية عديدة تتعلق بتجارب مجتمعية حية في مسيرتها ولهذا أصبح مألوفاً الآن أن يؤكد العلماء والباحثون أنّ التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي قضية العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي⁽¹⁾.

وطالما أنّ التنمية هي عبارة عن عملية تغيير مقصود تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم "التنمية" فهي تشير إذن إلى الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في

¹ - محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، سنة 1986، ص 12.

وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية⁽¹⁾.

وإذ نستعرض في هذا المطلب بعض الاتجاهات النظرية التي تناولت التنمية، إذ يمكن أن تقسم إلى قسمين، نظريات ترد متطلبات التنمية إلى عوامل داخل المجتمع، والأخرى إلى عوامل خارج المجتمع تؤثر فيه⁽²⁾. أما النظريات الداخلية فإنّ غالبيتها تسعى إلى تقديم أطروحة ماكس فيبر ولكن بشكل يبدأ من نهاية ما انتهت إليه تلك الأطروحة، أي التأكيد على ما عرف بأخلاق وقيم العمل، وأصحاب هذا الاتجاه يؤكدون بصور مختلفة أنّ المجتمع الراغب في تغيير أوضاعه المادية لا مفر له من تغيير جميع الأشكال الاجتماعية والثقافية القائمة فيه بما يتناسب مع توجهات أخلاق وقيم العمل المعتمدة على العقلانية والعمل المنظم والجهد المتواصل والكفاءة العالية في الأداء واستخدام أساليب إنتاج مؤكدة على الفردية وارتفاع معايير الأداء. وتنوعت النظريات المفسرة لماذا ليس بإمكان بعض المجتمعات الخروج من ربقة التخلف والقيام بمتطلبات النمو والتنمية. وقد أرجع البعض ذلك إلى هذا العامل أو ذاك، من مثل التقاليد أو المعتقدات أو الفساد السياسي أو لضعف الإدارة القيادية وغير ذلك كثير. وارتبط بهذا الطرح النظري طرح وصفات منهجية لتحقيق التنمية في ما عرف بالتحديث أو تحقيق شروط إعداد المجتمع للقيام بالتنمية. وقد تعددت هذه الوصفات من وصفات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو نفسية أو مختلطة بين هذه الاتجاهات وتطابقت عند العديد من هؤلاء وصفات التحديث بالتغريب أو الأمركة، أي سعي هذه الأطروحات إلى تأكيد أنّ الخروج من ربقة التخلف والفقر هو تقليد المجتمعات الغربية بشكل حربي، ودفع المجتمع إلى أن يقلد على وجه الخصوص أسلوب الحياة الأمريكية.

¹ - محمد علي مجيد، القيم الثقافية والتنمية، الطبعة 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1973، ص 140.

² - أبو بكر أحمد باقادر، العلوم الاجتماعية والواقع الفكري عند المسلمين، في كتاب: في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وقد سيطرت هذه التصورات والوصفات لأكثر من عقدين (الستينيات والسبعينيات الميلادية في القرن العشرين) على دراسات التنمية في غالبية أدبيات علم الاجتماع. ولقد أصبح بعض منظري هذه الصفات خبراء دوليين يقدمون الاستشارات والمراحل والخطوات التي على العديد من الدول إتباعها حرفيا للحاق بركب التنمية، من أمثال روستو. وكانت لبعض هذه التصورات تجارب غاية في القسوة والتدمير.

أما أصحاب النظريات الخارجية فإنهم يؤكدون أولا أن إعادة إنتاج التجربة الغربية أمر صعب لأسباب تاريخية وسياسية عديدة. فالدول الغربية مرت بتجارب تاريخية خاصة جدا فقدت رقعة نفوذها وتحويلها لأجزاء كبيرة من العالم إلى أماكن لإنتاج المواد الخام وأسواق لاستقبال بضائعه، ومن ثم يتناول أصحاب هذه التصورات ما يعرف بظاهرة الإمبريالية، حيث أصبح ميسورا للغرب ليس فقط السيطرة العسكرية والعلمية وإنما بالإضافة إلى ذلك السيطرة على رأس المال والمواد الخام وتشكل ما عرف بالمركز والأطراف. المركز القوة الصناعية الغربية المهيمنة والموجهة بنفوذها الاستعماري وبالقوة العسكرية ثم الاقتصادية والمعرفية في الأقطار السائرة في فلكها بحيث لم يعد لهذه الأخيرة سوى أن تكون أطرافا تابعة. وتعد نظرية "التبعية" هذه من أكثر التصورات النظرية النقدية التي تمكن بها أبناء العالم الثالث، وبالذات أمريكا اللاتينية ومعهم بعض المنظرين العرب من ذوي الاتجاهات اليسارية، من أن يقدموا نقدا علميا لقضية التنمية في ظل الأوضاع الراهنة والعلاقات الدولية التي تشكل الظروف السائدة في الاقتصاد الدولي. وتتناول هذه الدراسات بشكل خافت بعض جوانب الأوضاع الداخلية، لكن غالبيتها تتناولها من زاوية كيف أن دول المركز زرعت وكلاء ووسطاء لها، يخترقون مجتمعاتهم من خلالها، بوصفهم وكلاء لتوسيع سلع المركز، أو ضرب كل المحاولات الجادة لإدخال المجتمع في دورة التنمية. ويؤكد هؤلاء أن ذلك يتم من خلال إغراق السوق بسلع كمالية وزيادة توريث المجتمعات التابعة بالديون وحرمانهم من أخذ مبادرة الصناعة سوى في شكل عمالة رخيصة أو مجرد وكالات لتوزيع السلع والخدمات.

وسنسى في هذا المطلب إلى استعراض التراث السوسيولوجي للتنمية مع التركيز على أهم الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة المفسرة لها والإشارة إلى ارتباطها بحالة التخلف، حيث يشير كليهما إلى قضية واحدة في الواقع. حيث أنّ للتخلف علاقة بنائية مع النمو الذي حققته الرأسمالية في الدول المتقدمة وبناء على ذلك سادت في الآونة الأخيرة نظرة جديدة إلى التخلف باعتباره القرن المنطقي لعملية النمو التي يشهدها العالم في جزء منه ينعت بالدول المتقدمة⁽¹⁾.

- الفرع الأول: الاتجاهات الكلاسيكية في تفسير التنمية:

• الاتجاه المادي (الماركسي):

لقد استطاع -كارل ماركس- من خلال دراسته لفلسفة -هيجل- المثالية وأفكار -فيورباخ- المادية أنّ يؤسس لمنظور جديد يقوم على المنطق الديالكتيكي (الجدلي) وفقا للتصور المادي، حيث استند إلى هذا المنطق في تفسير حركة التاريخ وفي تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة. وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية السياسية، التي تطابقها بالضرورة أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي، فأسلوب الإنتاج -إذن- هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، بعبارة أخرى أنّ وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم⁽²⁾.

فماركس يفرّق بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع، فالأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشتمل على عنصرين هما: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المترتب عليها وتتكون قوى الإنتاج -بدورها- من تفاعل عاملين

¹ - محمد عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر- أسس و نظريات و دراسات واقعية، الطبعة 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1983، ص 39.

² - نوبصر بلقاسم، التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية-دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2010-2011، ص 83.

هما: وسائل الإنتاج (وهي عبارة عن ما يلزم الإنتاج من آلات ومبان بالإضافة إلى الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي)، أما علاقات الإنتاج فهي عبارة عن العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج بالإضافة إلى العلاقات الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج. أما البناء الفوقي فيمثل الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع، فضلاً عن النظم المقابلة لها مثل الدول والأحزاب السياسية والمنظمات والمعتقدات الدينية والخلقية⁽¹⁾.

وقد حاول بعض الدارسين المحدثين، تحليل الإسهام الماركسي في ما يمكن أن يندرج ضمن قضية التنمية، حيث وجدوا أنّ كتاب -رأس المال- The Capital - يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدي وكذلك الشأن بالنسبة لمقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند التي تعد بالنسبة لهؤلاء الدارسين تحليلاً لعملية التنمية في مجتمع تقليدي "متخلف"، بل أنّ البعض يذهب إلى أنّ البيان الشيوعي ذاته ما هو إلاّ نظرية في التنمية والتحديث⁽²⁾.

ولقد حاول ماركس في مؤلفه رأس المال تتبع عملية التنمية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه "بالتراكم الأولي" لرأس المال، حيث أوضح كيف أدّت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط سلسلة التطورات التي تمت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج وإلغاء القنانة وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالي الصناعي⁽³⁾. ويعتقد ماركس أنّ التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي-التجاري قد دفع البرجوازية إلى تبني نمط من الإنتاج الرأسمالي وتوسيع نطاقه، نحو إنشاء سوق دولية ومجتمع متحضر، ثمّ ظهور وتوسع المدن على حساب الريف، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تركّز الثروة في يد القلة وظهور الدولة المركزية التي ترعى شؤون هذه الفئة وتعيد إنتاج هيمنتها على صعيد المجتمع (النظم وأساليب الحياة والثقافة والأفكار والقيم).

¹ - السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1996، ص 26.

² - المرجع نفسه، ص 29.

³ - المرجع نفسه، ص 29.

ويربط كارل ماركس بين التغير الاجتماعي والصراع الطبقي الذي يعد أداة التغير الاجتماعي الرئيسية والفعالة داخل المجتمع الإنساني. ويحدث التغير الاجتماعي من خلال نجاح الطبقة الفاقدة لوسائل الإنتاج في إلحاق الهزيمة بالطبقة المالكة لها وفق الصيرورة الحتمية للصراع. كما يرى ماركس أنّ التغير الاجتماعي ينشأ عن البنية التحتية للمجتمع المحددة في قوى الإنتاج: من وسائل ومصانع ... وهي المسؤولة عن تحديد مضمون البنية الفوقية من أفكار ومعتقدات ونظم سياسية وثقافية⁽¹⁾.

وبمعنى آخر، يتوقف التغير الاجتماعي حسب ماركس على الصراع الدائم بين تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى. ويكون التخلف حينئذ نتيجة ملازمة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر. منتهيا إلى افتراض مؤداه أنّ التوزيع غير العادل للقوة والثروة على صعيد البناء الاجتماعي، يؤدي حتما إلى صراع المصالح بين المسيطرين أصحاب القوة والخاضعين المفتقدين إليها⁽²⁾. فهو حسب ماركس أنّ الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وينقل المجتمعات من حالة اجتماعية بنوية إلى أخرى، عبر عملية التغير الكلية التي هي نتيجة حتمية لهذا الصراع. وأطراف الصراع هما طبقتان: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج ولثروة المجتمع ومهيمنة على السلطة والنفوذ الواسع على المجتمع، وطبقة فاقدة للثروة ولوسائل الإنتاج وتعامل كأحد وسائل الإنتاج⁽³⁾.

تعرضت تحليلات ماركس لكثير من الانتقادات لعل من أبرزها مبالغته في التركيز على أثر الصراع الطبقي في إحداث التغير، الذي تقوم به الطبقة الفاقدة لوسائل الإنتاج، وهو نتيجة ضرورية حتمية للصراع الطبقي حسب ماركس. في الحين الذي نرى أمثلة كثيرة عن التغير الاجتماعي الراديكالي تتم عبر الثورات والحروب، تقوم بها إما نخبة سلطوية تستغل الوضع الاجتماعي فتشعل الثورة بهدف الوصول السريعة إلى السلطة بسبب عدم وجود الطرق السلمية للوصول إليها، أو كأن تقوم جماعات متحكمة في السلطة وتملك القوة العسكرية بالثورة بحثا عن مصالح

¹ - علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1991، ص 102.

² - أحمد سليمان أبو زيد، نظرية علم الاجتماع - رؤية تقديمية راديكالية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص 113.

³ - عامر مصباح، علم الاجتماع - الرواد والنظريات، الطبعة 1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2010، ص 109.

لها خارج حدود الدولة الإقليمية على حساب الشعوب الأخرى، كحرب الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وأفغانستان. فمختلف أمثلة التغيير الاجتماعي لم تتم كلها عبر الصراع الطبقي كما يدّعي ماركس، وإنما منها من تحكمت فيها ميكانيزمات أخرى تختلف من حالة لأخرى، أحدثت التحول الراديكالي.

• الاتجاه المثالي (ماكس فيبر):

لقد اهتم ماكس فيبر بمعالجة نفس الظاهرة التي اهتم بها ماركس وهي نشأة النظام الغربي بوصفه أسلوباً للتنمية إلا أنّهما انطلقا من وجهتي نظر مختلفتين ومتعارضتين في تفسير هذا النظام، لقد كان فيبر معنيا بدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد، عن طريق بحث العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي للعالم الغربي الحديث⁽¹⁾.

وفي هذا الخصوص قام فيبر بتحليل التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، عن طريق تحليل العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة، التي تستند -حسبه- إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، الذي تتم إدارته وفقاً للمبادئ العلمية والثروات والإنتاج من أجل السوق والحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل، وغيرها من الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة، والتي تتطلب أفراداً يتوفرون على خصائص سيكولوجية معينة ويعيشون في ظروف اجتماعية معينة⁽²⁾.

وقد سعى ماكس فيبر إلى تأييد استنتاجاته من خلال ملاحظاته لانتشار الرأسمالية في البلدان التي انتشرت فيها البروتستانتية وأنّ حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية أشد انتشاراً من المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيرلندا منها بالمناطق الجنوبية، وهذا استناداً إلى بيانات إحصائية. ولقد فسّر فيبر ذلك بأنّ روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت تدعماً وتثبيتاً لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات

¹ - السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - المرجع نفسه، ص 44.

الرأسمالية⁽¹⁾. وبذلك فهو يعني هنا إلى تغيير العقليات والذهنيات قبل سيطرة الاتجاه الرأسمالي في الإنتاج، أي لا بد من إحلال السعي الحر من أجل الربح النقدي والمشروع والعمل والنظم، محل القيم الإقطاعية التقليدية، حيث لكل عصر تاريخي روحه الخاصة به والتي تنحصر في مجموعة من الاتجاهات السيكلوجية، التي تضيف على كل عصر طابعه الخاص.

إنّ ماكس فيبر قد كشف حقيقة مؤداها أنّ هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وتتمثل هذه التأثيرات في أنّ القيم الدينية البروتستانتية تمثل قوى معجلة للتنمية وسندا ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالي الحديث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ بعض القيم التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة، وقفت عائقاً أمام نمو الرأسمالية الحديثة⁽²⁾.

و ما يمكننا استنتاجه من خلال ما سبق، هو أنّ دراسة ماكس فيبر التي تضمنها كتابه "الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" قدمت إسهاماً إيجابياً في مجال التنمية، إلّا أنّها عانت في الوقت ذاته من نقائص و سلبيات جعلتها غير مجدية في فهم قضايا و مشكلات التخلف و التنمية في البلدان النامية، و يمكن إجمال هذه السلبيات في ما يلي⁽³⁾:

1- اقتصرّت دراسة فيبر على تحليل واقع الدول الأوروبية والغربية متجاهلاً واقع البلدان النامية، التي يتحدد سلوك الفرد فيها من خلال العديد من القيم التقليدية، التي يمثل الكثير منها قيماً سلبية، تشكلت عبر فترات تاريخية مختلفة.

1 - عبد الرحيم تمام و محمد تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2003، ص 65.

2 - كمال النابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية، الطبعة 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1985، ص 115.

3 - المرجع نفسه، ص 116.

2- افتقار تعميمات ماكس فيبر إلى الصدق الإمبريقي حيث أخطأ حينما أقرّ بأن البروتستانت دون غيرهم يتميزون بالرشد والكفاءة الاقتصادية، حيث أنّ اليابان عرفت تقدماً سريعاً، رغم أنّ الديانات التي انتشرت في اليابان ليست المسيحية ولا اليهودية.

3- إغفال فيبر لدور العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار، التي حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة.

4- خطأ فكرة فيبر في تصوره للماركسية على أنّها نظرية أحادية التفسير، أي أنّها تفسر الواقع في ضوء متغير واحد هو المتغير الاقتصادي، حيث البناء التحتي -حسب وجهة نظر ماركس- يمثل بوتقة تنصهر فيها مجموعة من المتغيرات المادية والتكنولوجية والتنظيمية الصراعية.

5- وأخيراً يمكن القول بأنّه على الرغم من أوجه النقد التي وجهت إلى نظرية ماكس فيبر ومن خلالها إلى الاتجاه المثالي، إلّا أنّ الإسهام الفيبري قد أفاد في إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الروحية في التنمية والتأكيد على أنّ القيم تمثل مطلباً ضرورياً من متطلبات التنمية، ينبغي عدم إغفاله من جانب المخططين للتنمية بكل أشكالها ومستوياتها، كما ساهم في إبراز أهمية المتغيرات الثقافية في التنمية، والكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية وخطأ التفسير الأحادي للظاهرة الاجتماعية.

- الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية:

● نظرية التحديث:

يعتبر مفهوم التحديث من المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية ويشير إلى ظواهر هامة مثل القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة في مجالات السياسة والضبط الاجتماعي والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة والاعتماد على العلم

الحديث القائم على الملاحظة الواقعية والتجريب، وظهور تقنية أو أسلوب في يرتكز على تطوير النظرية للاستخدامات العملية، وتدعيم مقومات التنظيم والإدارة الراشدة⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا التصور، يعتقد -ويلبرت مور- أنّ مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الذي بلغته الاقتصاديات المتطورة، وقد استند هذا التصور إلى فكرة مؤداها أنّه يمكن وصف المظاهر العامة لكل من المجتمعات التقليدية والمتقدمة، الأمر الذي جعل أنصاره ينظرون إلى التنمية على أنّها الانتقال من نمط إلى آخر⁽²⁾.

كما ميّز -إيميل دوركايم- في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" الذي نشر سنة 1893، بين نمطين أساسيين من المجتمعات، "المجتمع التقليدي" و الذي يمتاز بالتماسك القوي لأنّه يعيش حياة بسيطة معتمداً على المعتقدات السائدة داخله، و أطلق -دوركايم- على هذا الشكل من التماسك "التضامن الميكانيكي" لتمسك المجتمع بنمط صارم من القيم و المعتقدات التقليدية. أمّا "المجتمع الحديث" فيرى -دوركايم- بأنّه قد تطور نتيجة لتزايد عدد و كثافة السكان، و هذا ما أدى إلى التنافس على الموارد القليلة، و يمتاز هذا المجتمع بالتقسيم الاجتماعي للعمل و ظهور المؤسسات المتخصصة لتلبية حاجات الناس المختلفة، و هو أكثر تعقيداً و اندماجاً و يتصف "بالتماسك العضوي".

وقد حاول أيضاً -ماكس فيبر- تفسير ظهور الحركة الصناعية موضحاً سبب التصنيع الرأسمالي فقط في الأنظمة الاقتصادية لأوروبا الغربية وادّعى بأنّ الحركة الثقافية الخاصة بالمجتمع الغربي أي "العقلنة-Rationalization" هي التفسير الرئيس لذلك، وقد ساعد في ذلك حسب رأي -فيبر- تطور الأخلاق البروتستانتية التي ازدهرت في القرن السادس عشر كما ورد في كتابه "الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية"، ومن أبرز علماء الاجتماع الذين طوروا نظرية التحديث من الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين الباحث والعالم الأمريكي-تالكوت

¹ - نجد علي مجّد، القيم الثقافية و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² - علي غربي - إسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001، ص 19.

بارسونز - وغيره الذين أكدوا أنّ التنمية في العالم الثالث لا تكون ممكنة إلاّ برعاية الغرب، لذا ركزوا على أنّ كل ما هو تقليدي يعدّ ضدّ الحداثة وعليه فإنّ التنمية تعتمد إذن على استبدال القيم التقليدية البدائية بقيم حديثة⁽¹⁾.

وإذ تمتد جذور هذه النظرية التي تمّ تطويرها، إلى إسهامات الرواد الأوائل وبالأخص دوركايم وفير، حيث ساهمت أفكارهما في إرساء الكثير من القضايا والمقولات التي استندت إليها النظرية وهي⁽²⁾:

1- رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بما الماركسية، واختزال هذه المراحل في مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التخلف (المرحلة التقليدية)، ومرحلة الحداثة (التقدم).

2- رفض المحركات الماركسية في تحديد عوامل التغير التاريخي ومنها عامل الصراع الطبقي والتأكيد على قوى التحديث الغربية، التي تحدث تغييرا في مؤسسات المجتمع التقليدي، بفعل تبني النموذج الغربي، وتدعيم النخب المحلية التي تهوى الظروف للإنتلاق نحو التحديث.

3- رفض تفسير التخلف في البلدان النامية بالعامل الاستعماري وتأكيد دور المؤسسات التقليدية التي تركز قيم القدرية والغيبية، في مقابل تبني القيم العقلانية المتضمنة في النموذج الغربي.

4- إنّ عملية التغير الاجتماعي التي عرفتها أوروبا بفعل عامل التحضر والتصنيع وتحديث الشخصية، هي نفسها العملية التي تعرفها البلدان النامية التي تمر بمرحلة إنتقالية (هي مزيج من التقليدي والحديث)، لتنتقل تدريجيا (تمر عبر مراحل)، إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري الذي عرفتته البلدان الغربية الرأسمالية.

5- التأكيد على النمو الاقتصادي الصرف كأداة أساسية لتحقيق التنمية في البلدان النامية، واعتماد آلية اقتصاد السوق لتنشيط السوق الاقتصادية ورفض التدخل الحكومي.

¹ - مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 158.

² - مجد الدين خمّش، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2001، ص 28.

6- التأكيد على خاصية الدافعية والانجاز لدى الأفراد، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

ويرى -مانينغ ناش-Manning Nash- بأن هنالك ثلاثة اتجاهات تناولت مشكلة التغيير الاقتصادي والاجتماعي في أقطار العالم الثالث⁽¹⁾:

- **الاتجاه الأول:** يطلق عليه طريقة القياس (Index méthode) وفي أحيان كثيرة يطلق عليه "النموذج المثالي" أو "إتجاه الفجوة"، بما يعني أنّ الخصائص العامة التي يمتاز بها الاقتصاد المتقدم أو المتطور تؤخذ كنموذج مثالي أو مقياس أساسي يقارن به بين هذا الاقتصاد و الاقتصاد الأقل تقدما و تطورا، و بمعنى آخر فإنّ الاقتصاد الغربي يجب أن يكون النموذج المثالي الذي يحتدى إذا أرادت أقطار العالم الثالث لاقتصادها التقدم والتطور.

- **أما الاتجاه الثاني:** فيعتمد على مفهوم الثقافة أو التحاضر في عملية التنمية، أي انتشار المعرفة والقيم والمهارات والتكنولوجيا عن طريق المجتمع الغربي إلى الأقطار الفقيرة.

- **والاتجاه الثالث:** يدور حول تحليل عملية التغيير كما تحدث في الوقت الحاضر في الأقطار النامية.

وحسب رأي -مانينغ ناش- فإنّ هذه الاتجاهات تؤكد على أنّ التحديث في المجتمعات النامية يجب أن يمر عبر بوابة الاقتصاد الغربي أو النموذج الغربي، كشرط لتقدمها وتطورها، ضرورة أن تسير على نفس الخط الذي سارت عليه الدول المتقدمة. ومن هذا المنطلق فقد أطلق على التحديث مصطلح "الغربة" أي إتباع ما يمليه الغرب. وذلك ما يبينه لنا -ألبرت مور- عندما يذهب إلى أنّ التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج

¹ - مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص159.

التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة⁽¹⁾.

ولعل أبرز من انتقد هذه النظرية المفكرين المؤيدين لعلم الاجتماع الثوري، الذي يطلق البعض عليه علم الاجتماع الماركسي، مفصحين على أنّ نظرية التحديث تدّعي بأنّها تحدد العوامل الحاسمة في التنمية الاقتصادية مثل دافع الانجاز وازمحلل أثر علاقات العائلة الممتدة، في حين أنّ النمو الاقتصادي لابد له من حدوث تغيرات في التكنولوجيا على سبيل المثال، كما أنّ المصطلحين الرئيسيين لهذه النظرية وهما "التقليدي" و"الحديث" يهتمان بدرجة لا نستطيع أن نحدددهما لغرض تطبيقهما على مختلف المجتمعات.

● نظرية التبعية:

ظهرت هذه النظرية كرد فعل لفشل النظريات الرأسمالية الغربية في تفسير التنمية والتخلف في البلدان النامية، ممّا اقتضى البحث عن تفسير موضوعي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية، ومكونات البناء الاجتماعي للبلدان النامية وضرورة البحث عن مضمون جديد للتنمية، يشكل بديلا للمفهوم الغربي ويأخذ من واقع هذه البلدان ومكوناته البنائية أساسا له.

فهي المنطلقات الأساسية لها تختلف اختلافا جذريا عما هي عليه في نظرية التحديث. فمعظم الدارسين ركزوا اهتماماتهم بمعرفة العوامل التي أدت إلى فشل السياسات الاقتصادية في بعض أقطار العالم الثالث خاصة في أمريكا اللاتينية، إذ ظهر مفهوم التبعية خلال الجدل الذي دار بين علماء الاجتماع حول مفهومي التخلف والتنمية. فالطابع الدياليكتيكي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية والتاريخية والمعاصرة يظهر لنا بأنّ التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثيرون ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي. فإذا كان النظام الدولي قد

¹ - نبيل السمالوطي، التنمية و التحديث الحضاري، الجزء الأول، مطبعة الجبلأوي، القاهرة، مصر، سنة 1985، ص 121.

لعب أيضا ولا يزال دورا في تحديد طابع وأسلوب التنمية في دول العالم الثالث، فإنّ هذه الدول قد لعبت أيضا ولا تزال دورا في تشكيل هذا النظام الدولي، لقد رفض بعض المهتمين باقتصاديات التنمية الغربية وتبنيها من قبل المجتمعات الأقل تقدما، وفرضية الإمبريالية لدى الماركسية الكلاسيكية التي ترى أنّ التوسع العالمي للرأسمالية يمكن أن يكون مدمرا للنظام قبل الرأسمالي على الرغم من أنّه سيساعد في إيجاد مجتمع جديد أكثر إنتاجية⁽¹⁾.

وتسعى هذه النظرية إلى تفسير التخلف من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث نرى أنّ تخلف البلدان النامية يعود إلى الشروط اللامتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب، حيث تعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية، وعدم السماح بالتراكم في هذه البلدان.

فالتخلف والتنمية حسب منظور هذا الاتجاه يمكن تفسيرهما في ضوء عاملين تاريخيين وهما⁽²⁾:

- **العامل الخارجي:** وتتمثل مفرداته في الاتصال الحضاري ومحاولات الغزو المتكررة، من أجل الحصول على الفائض الاقتصادي.

- **العامل الداخلي:** ويمكن تلمسه في نمط الإنتاج أو التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني والتي يقود تطورها طبقة مهيمنة، وسلطة دولة معبر عنها. وتتميز بالصراع والتناقض بدرجات مختلفة بين مختلف القوى الاجتماعية. وهذا رغم وجود سلطة مهيمنة في هذا البلد. ومن أجل بلورة أفكارها، استخدمت هذه النظرية مفاهيم ومقولات خاصة بها تميزها عن الاتجاهات الأخرى، وأصبحت من العناصر المشتركة بين ممثلي هذه المدرسة.

¹ - مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² - منى صادق سعد، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003، ص 76.

وتعود الصياغات الأولى لأسس هذه النظرية إلى سنوات الستينيات من القرن الماضي، من خلال إسهامات روادها الأوائل من أمثال -كاردوزو- و-فرانك- و-رودولفو ستانفنهاغن- و-سمير أمين- حيث ركز هؤلاء في انتقاداتهم على بعيدين أساسيين هما الازدواجية (الثنائي) والانتشارية⁽¹⁾.

ولعل من بين أهم المفاهيم التي ركزت عليها هذه النظرية مفهومي "المركز-Centre-و-المحيط-Périphérie"، وكان أول من استخدم هذين المفهومين -راؤول بريش- عالم الاقتصاد الأرجنتيني، لينتقل هذا المفهوم إلى الفكر الماركسي المعاصر، وذلك بهدف بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط بين العالم الرأسمالي المتقدم ودول العالم الثالث النامي، هذا وقد عرف هذا الاتجاه بعض التغيرات على مستوى النسق المفاهيمي حيث لم يعد تقسيمها ثنائياً "مركز-محيط" حيث أضاف الباحث الأمريكي -والرشتاين- مصطلح أشباه المحيط (أنصاف محيطية) ويعني بذلك البلدان التي تشبه إحدى نشاطاتها الاقتصادية بعض ما يوجد في بلدان المحيط بالنسبة للمركز، والجانب الآخر يشبه بلدان المركز بالنسبة لبلدان المحيط⁽²⁾.

بحيث تمثل هنا البلدان المتقدمة "المركز" فيما تمثل دول العالم النامي "المحيط"، وينشأ التخلف وتعمق التبعية بسبب المركز الذي يعتبر المسؤول الأول عن هذا الوضع المزدوج "تخلف-تبعية"، حيث يرى -دوسانتوس- أنه من هذه الأزمة (أزمة التطور ومشروع التطور) ولد مفهوم التبعية، كعامل يمكن بواسطته شرح هذا الوضع الغريب، ويتعلق الأمر هنا بتحديد الأسباب التي حالت دون تطور الدول النامية، وبنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان المتقدمة.

وبعد سنوات من تبلور هذه المدرسة، انقسمت إلى اتجاهين اثنين هما⁽³⁾:

1 - عبد العالي دبله، الدولة: رؤية سوسيولوجية، الطبعة 1، دار الفجر، القاهرة، مصر، سنة 2004، ص 77.

2 - المرجع نفسه، ص 211.

3 - المرجع نفسه، ص 212.

○ إتجاه يساري: ومن مؤسسيه -إيمانويل- و-سمير أمين- و -ستيغل-.

إتجاه وصفي: ومن ممثليه الأكثر بروزا عالم الاجتماع البرازيلي -سيلسو فورتادو-s.Furtado- ومنذ ظهورها في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، أخذت مدرسة التبعية اتجاهها نظريا ومنهجيا يختلف جذريا عما سبقه من الاتجاهات، فالأول مرة يظهر اتجاه يتخذ من العالم الثالث موضوعا رئيسيا له. وفي سعيها لتحليل مشكلة التخلف والتنمية اعتمدت مدرسة التبعية المنظور التاريخي، باعتبار التخلف والتنمية ظاهرة تاريخية عالمية، ذلك أنّ فقر العالم الثالث وغنى العالم الأول هي ظاهرة واحدة حيث يؤكد -سنكل-Sunkil- على أنّ التبعية تنتج عن علاقات الدول التابعة، ضمن نظام أو نسق عالمي، يحدث مزيدا من الاستقطاب حتى داخل الدول التابعة نفسها، ممّا يجعل التبعية محصلة لعملية التفاعل الجدلي بين الاستقطاب الداخلي والخارجي. أمّا من الناحية المنهجية فإنّ مدرسة التبعية تبرز أهمية البدء من النظام الرأسمالي العالمي كوحدة تحليلية أساسية بغرض استيعاب دور العوامل الخارجية في التكيف والتأثير على النمو هو انعدامه في دول الأطراف، بالإضافة إلى تركيزهم على العوامل والآليات الداخلية والتشوهات البنيوية لدول الأطراف والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية⁽¹⁾.

- المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية:

لقد حظيت التنمية المحلية في الآونة الأخيرة، باهتمام كبير سواء على مستوى التنظير أو على مستوى الممارسة، باعتبارها عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق الأهداف التي يبتغيها المواطنون الذين يعيشون سواها في المجتمع المحلي الذي يعتبر جزءا من المجتمع القومي. فالتنمية المحلية بهذا تعتبر جزءا من التنمية الوطنية الشاملة، التي تعتبر وسيلة أساسية لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود وانطلاقا من هذه الأهمية تزايد الاهتمام بالتنمية المحلية

¹ - نفس المرجع السابق، ص 217.

لكونها تتقاطع وتتكامل مع التنمية الشاملة ووسيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، في ضوء تزايد التأكيد على ضرورة إضفاء طابع الاستدامة على العملية التنموية وما يستتبعه ذلك من تغيير النظرة إلى الآليات اللازمة لإتباعها للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

- المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية:

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، بحيث لم يعد يركز على جانب دون الآخر بل أصبح يشكل عملية مجمعة ومتعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها. وقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي سنة 1944 عندما رأت أمانة اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة. كما ألقى عليها الضوء سنة 1948 عندما أوصى المؤتمر الصيفي المنعقد بكامبردج-Cambridge- والخاص بالإدارة الإفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، وحدد لها تعريفا. وكذلك في عام 1954 عندما أوصى مؤتمر -أشردج-Ashridge- بضرورة تنمية المجتمع المحلي وساهم في تحديد مدلولها أيضا.

وفي سنة 1955 وجهت الأمم المتحدة أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي موضوعه "التقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي"، ومنذ ذلك الحين اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي في البلدان النامية⁽¹⁾. وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أنّ الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

¹ - كمال النابعي، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

وبالتالي فالتنمية المحلية في أبسط معانيها تعرّف على أنّها: "تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية" (1).

إذن فهي من خلال هذا التعريف تركز على عنصرين أساسيين، فالأول يتعلق بمدى مشاركة المواطنين لتحسين مستويات معيشتهم على مختلف الأصعدة، والثاني يتعلق بتوفر الخدمات والمشروعات المطروحة من طرف السلطات، وذلك ما يؤدي إلى المشاركة الشعبية خدمة للنهوض بالتنمية المحلية.

وفي تعريف آخر للتنمية المحلية فهي "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" (2).

وتعرّف كذلك بكونها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة" (3).

¹ - مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1971، ص 49.

² - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2001، ص 13.

³ - سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي و التنمية المحلية، ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، سنة 2008، ص 21.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنّ التنمية المحلية هي عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على المستوى المحلي بغية تحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى المستويات من التقدم والرفي لتلك المجتمعات.

وهناك من يعرفها على أنّها "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي" (1).

أي هي عبارة عن حركة مخطط لها مسبقاً ضمن السياسة العامة للحكومة وفي جميع المجالات على المستوى المحلي لخلق التوازن التنموي والتوزيع العادل للعوائد، ولن يكون ذلك إلاّ بخلق روح التعاون والمشاركة الفعلية للجماهير.

والتعريف الأقرب لذلك هو التعريف الذي يرى بأنّها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة" (2).

وقد عرّفها -قزافييه غريفي- **Xavier Griffer** - بأنّها "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم" (3). فهو يشير من خلال هذا التعريف

¹ - منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2003، 23.

² - وسيلة سبتي - موسى رحمان، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 1 و 2 ديسمبر، سنة 2004، ص 02.

³ - Xavier Griffer, *Territoires de France: les enjeux économiques sociaux de la décentralisation*, Ed economica, Paris, 1984, P 146.

إلى عنصر هام ألا وهو الإقليم والذي يعني المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج التنمية المحلية معتمدا على تعبئة طاقات ذلك الإقليم ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ويعرفها -أحمد رشيد- بأنّ "التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل" (1).

ويرى -أرثر دونهام-Arthur Dunham- بأنّ التنمية المحلية "ما هي إلاّ نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية" (2).

ومن خلال هذا التعريف نخلص إلى أنّ التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة وأساسية من بينها التخطيط الشامل لأجل تمكين المشاركة الشعبية للجماهير، لكن مع ضرورة توفير المساعدات الفنية والإعانات المالية المقدمة من طرف السلطات الحكومية. وهناك تعريف آخر يرى بأنّ التنمية المحلية "تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إنّ مكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية، والموارد الاقتصادية" (3). وهذا التعريف هو أقرب لتعريف آخر يرى بأنّها ترمي في حقيقة الأمر إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي

¹ - أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1986، ص 16.

² - مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و إستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1987، ص 132.

³ - Wever.Core, Le développement par le bas: vers une doctrine de développement territorial, Ed Litec, Paris, 1988, P179.

والاقتصادي عندهم، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة⁽¹⁾.

ومن هذا فالتنمية المحلية تعني تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية الكفأة والمناسبة⁽²⁾.

إذن و من خلال ما تقدم نخلص إلى أنّ التنمية المحلية نعني بها تلك العملية التي توحد بين جهود أهالي المجتمعات المحلية و جهود السلطات الحكومية قصد القيام بجملة من التحسينات و على كافة المجالات السياسية منها و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، لكن مع ضرورة الاستغلال الأمثل لطاقت و موارد تلك المجتمعات بغية مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها و رقيها بأقصى قدر مستطاع.

- المطلب الثاني: مداخل التنمية المحلية و خصائصها:

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين و السياسيين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين، و يمكن عموما حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية -أرين ساندرز- A.Sanders- في أربعة طرق هي: تنمية المجتمع المحلي كعملية، تنمية المجتمع المحلي كطريقة، التنمية المحلية كبرنامج، و التنمية المحلية كحركة، و ذلك كما يلي⁽³⁾:

¹ - إسماعيل فيرة- علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - أحمد رشيد، التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 164.

أ- تنمية المجتمع المحلي كعملية (As a Process):

يكون التركيز من خلال هذا المدخل على سلسلة الخطوات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأشخاص إلى الحالة التي يقرر فيها لأفراد المجتمع ككل مصيره، ويعملون معاً على تنظيمه و توجيهه، إنّما حالة يستنبط منها السكان المحليون طرق الاستخدام القصوى لمواردهم الذاتية، والتركيز هذا يتعلق بما يحدث للناس نفسياً و في علاقاتهم الاجتماعية.

وقد تناول العديد من المفكرين والهيئات التنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة ذلك نرى هيئة التعاون الدولية في واشنطن، إذ أنّ تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وزيادة على هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيئات الحكومية و الأهلية من خارج المجتمع المحلي⁽¹⁾.

ب- تنمية المجتمع المحلي كمنهج أو كطريقة (As a method):

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، وبظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما، ولكن الخلاف في التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة. وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف⁽²⁾. ومن هذا المدخل نظر البعض مثلاً إلى التنمية المحلية على أنّها طريقة لتعليم الكبار على استخدام التوقيت وتسلسل

¹ - كمال التابعي، تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1993، ص 21.

² - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية- نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 1999، ص 54.

النشاطات للسير في مراحل متتالية نحو خاتمة مقبولة⁽¹⁾. ويناقشها الممارسون الاجتماعيون والمسؤولون الحكوميون على أنّها وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، ويرى البعض على أنّها أسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في كطريقة التفكير و العمل و الحياة⁽²⁾. وعلى العموم يمكن القول أنّ تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو كأسلوب للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات التي تنمي المجتمع المحلي المعني، مثل: التعليم، الصحة، الترفيه... .

ج- تنمية المجتمع المحلي كبرنامج (As a program):

المقصود بصفة البرنامج هو التركيز على قائمة النشاطات والإجراءات التي تحدث التنمية وفقا لها، وقد يكون البرنامج بسيطا كما قد يكون منظما بشكل عالي المستوى مثل المخططات الخماسية مثلا، وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه و ليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف والتأكيد يكون على تحقيق مجموعة من النشاطات التي يمكن تقدير حجمها⁽³⁾. ويوضح -ساندرز- أنّ المنهج (الطريقة) يصبح مجموعة من الإجراءات، أمّا المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة (البرامج) و ليس على الجماهير⁽⁴⁾.

و إذ نجد الكثير من المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنّها برنامج مثل -أرثر دونهام- الذي اعتبر أنّ تنمية المجتمع المحلي هي "جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي"⁽⁵⁾.

¹ - قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

² - كمال النابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ - قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 166.

⁴ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁵ - قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 167.

د- تنمية المجتمع المحلي كحركة (As a movement):

على خلاف المدخل السابق، فإنّ هذا المدخل لا يركز على البرنامج و إنّما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها المواطنون حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم⁽¹⁾.

فتنمية المجتمع المحلي ليست عملية حيادية و إنّما قضية ذات طابع عاطفي ينبغي الإلتزام بها بعمق، و من خلال ذلك تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعّالة في تنمية المجتمع سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

لقد نظر العديد من المؤلفين إلى التنمية المجتمع المحلي باعتبارها حركة اجتماعية أو فلسفة اجتماعية، وفي ذلك إشارة إلى أنّ التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع. و تتجه هذه الحركة إلى اكتساب الطابع المؤسسي وأن تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها، وإجراءاتها المعترف بها وممارساتها المهنية⁽²⁾.

و بعد التركيز على أهم مداخل التنمية، اختلفت رؤى المفكرين وتعددت في الأدبيات الأساسية للتنمية المحلية من حيث تحديد أهم خصائصها، لكن ما يمكن ملاحظته ألا وهو اتفاقهم حول عدّة سمات من أبرزها⁽³⁾:

- إنّ التنمية المحلية عملية فرعية و ليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر و متجدد، إذ أنّها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه و أبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم و المثل العليا لتلك الجماعة.

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² - قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 166.

³ - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعرييج، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2010-2011، ص 55.

- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنّها ليست عملية عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.
- إنّ كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي و شعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.
- إنّ التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعاً لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، أنّ المجتمع يشكل كلاً عضوياً واحداً وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

- المبحث الثالث: القواعد الأساسية للتنمية المحلية:

- المطلب الأول: أهداف التنمية المحلية:

- إنّ التنمية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، وتحديد الأهداف لأي تنمية يعني التخطيط الهادف والواعي الذي يعتمد على العقلانية، و أي تصور يريد الاستمرار عليه تحديد أهدافه، ومن الصعب تحديدها بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقاً من اختلاف الأوضاع والحاجيات التنموية الحقيقية من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية المحلية⁽¹⁾:

¹ - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1983، ص 49.

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إنّ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي، كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها و إزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين. إنّ الأفراد داخل المجتمع المحلي من احتياجاتهم الأساسية: العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل، وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة وانتشار الأمية والبطالة والفقر وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الفرد والمواطن الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطّلع لما هو أفضل⁽¹⁾.

2- تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية: لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، و هذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات و أشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية.

والحقيقة أنّ المكانة تأتي ممّا يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني، لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية وأن يشعر الفرد أنّه في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وأن تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع⁽²⁾.

3- تقليل التفاوت بين الأفراد: تعيش معظم البلدان النامية في تمييز و تفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت و يشعر أغلبية المجتمع بانعدام العدالة الاجتماعية ممّا يؤلّد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئة الأغنياء في

¹ - علي إبراهيم سلامة، إقتصاديات التنمية، منشأة المعرفة، الإسكندرية، مصر، سنة 1991، ص 110.

² - المرجع نفسه ، ص 110.

طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية و نقص التماسك الاجتماعي.

إنّ تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات يعد من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى ⁽¹⁾.

4- بناء الأساس المادي للتقدم: إنّ بناء الأساس المادي مهم لأية تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي،

فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. إنّ بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلاّ بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة، و بعدها تختار اتجاهها تبعاً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ⁽²⁾، التي يأخذها المجتمع طبقاً لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.

5- زيادة الدخل المحلي: إنّ زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأية تنمية و يعد

عصب التنمية و محركها الأساسي، تلك المداخل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع وإقامة خطط، لذلك فإنّ الدخل المحلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي ⁽³⁾، و تسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديمغرافي و زيادة الدخل المحلي.

6- الرفع من مستوى المعيشة: إنّ الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وذلك ما تعمل

التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية. فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتلائم المعدل المناسب

1 - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2 - المرجع نفسه، ص 53.

3 - المرجع نفسه، ص 54.

الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، و المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية التحسين والرفع من مستوى المعيشة⁽¹⁾.

7- إتاحة الحرية و القدرة على الاختيار: إنّ التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية، والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية⁽²⁾.

- المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية:

إنّ التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية، وذلك بغرض إنجاز مشاريع التنمية المحلية، و أيضا ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذا بالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي. ومن ذلك فإنّ أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة نقاط أهمها⁽³⁾:

- تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية القومية.

- تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية.

¹ - مجّد بالخير، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية: دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة الجزائر، سنة 2004-2005، ص 41.

² - المرجع نفسه، ص 41.

³ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي- الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- نماذج الممارسة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 234.

- في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية و الحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.
- توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية القومية.
- تسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخر أنّ التنمية المحلية ترفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة.
- توفر برامج التنمية المحلية المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمطلوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهّد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.

- المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية:

تتم التنمية المحلية بالأساليب والاستراتيجيات لأجل حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية، بغرض إيجاد حلول كفيلة للوصول إلى معدلات إيجابية مرتفعة من التنمية الشاملة، إلا أنّ ذلك لا يخلو من بعض المعوقات التي تعترض سبيل التنمية المنشودة. إذ تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة، منها ما يمسّ بالجانب الإداري والتنظيمي، ومنها ما هو اجتماعي وسياسي

ومنها ما هو اقتصادي وآخر أمني يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية المحلية المنشودة بكافة أبعادها و مستوياتها، وذلك على النحو التالي:

1- المعوقات الإدارية و التنظيمية:

تتمثل تلك المعوقات في تفشي البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية والسير البطيء للمشاريع وإصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، حيث "هنالك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة"⁽¹⁾. زد على ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة و غير القادرة على تحمل مسؤولية التنمية، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية ونقص الخبرة لدى المنتخبين المحليين.

إضافة إلى إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وطرق اختيار قوائم المترشحين للانتخابات، الأمر الذي يقودنا إلى العجز في تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة والكفاءة اللازمة مما ينبغي التفكير في وضع سياسة مستدامة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب"⁽²⁾. ومن بين أهم العراقيل التي تواجه التنمية المحلية من الناحية الإدارية، نجد سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية منها في بعض القطاعات، ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية، تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وارتفاع الأسعار بشكل فاحش، عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية

¹ - عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة 1، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2005، ص 90.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2009، ص 231.

طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي، عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي⁽¹⁾.

كما نجد سوء تسيير الموارد البشرية من أهم الأسباب التي أدت إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين بالدرجة الأولى، مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في تأطير الموظفين المحليين، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للموارد المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

ومن العراقيل الإدارية كذلك نجد ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي، فعدم التجسيد الفعلي للامركزية التسيير المحلية يعرقل السير الحسن لقدرة البلديات على تمويل مشاريعها، وذلك أنّ استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها كالبلايات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية والعكس.

2- المعوقات السياسية و الاقتصادية:

تعرض سبيل التنمية المحلية الكثير من العوائق السياسية خصوصا في غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يبرز مدى صدق النظام السليم و يزيد من قيمة القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات على السواء. فالصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين⁽²⁾.

¹ - محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2009، ص 75.

² - خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر- واقع و آفاق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2011، ص 26.

كما أنّ ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية القبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان بأيديولوجية تنمية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين⁽¹⁾. كذلك نجد مشكل التقليد والمحاكاة فهو أسلوب المقارنة والاقتباس، الذي هو في الأساس أسلوب قديم لتطوير الإدارة ومنه اتخاذ القرار الذي يعتبر جوهر عملية التنمية والدفع بعجلتها إلى الدوران، لكن لابد من توافر الظروف الكفيلة بإنجاح مشروع ناجح في بلد آخر إلى بلد مغاير، كون نجاحه هناك ليس بالضرورة نجاحه هنا، حيث أنّ الإدارة العامة، ومنها وظيفة اتخاذ القرار: إدارة مقلدة أكثر منها أصلية، إذ أنّ معظم الدول تحاول أن تنقل صورة البيروقراطية الغربية وتحاول تقليد نموذج إداري في بلد معين⁽²⁾.

أما بالنسبة للمعيقات الاقتصادية فتتمثل في قلة ومحدودية توفر الموارد الطبيعية لكثير من البلديات إضافة إلى العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية، كما أنّ لضعف مصادر التمويل المالي المحلي دور في إعاقه التنمية بالخصوص اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات، حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، حيث كثرة النفقات وتعدد الصلاحيات أصبح يثقل كاهل البلديات من النفقات والتي ينبغي وجوب ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها. مع عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي، والتي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

ضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية، وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي، مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة

¹ - فيريل هيدى، الإدارة العامة- منظور مقارن، ترجمة: محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985، ص 168.

² - المرجع نفسه، ص 184.

إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات⁽¹⁾.

3- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أنّ من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضري عبر برنامج مستمر بدءا من الأسرة في البيت، إلى المعلم في المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ في الجامعة، والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام، برنامج متكامل فيه الجهود من أجل نهضة يقودها الشباب، وإذا فقد التكامل بين مختلف مؤسسات صناعة الوعي الحضري، فلا يمكن أن يتحقق نجاح جهة من الجهات المكلفة شرعاً وقانوناً بالتنشئة في تكوين أنموذج الشباب الذي يتصوره⁽²⁾.

و بخصوص المعوقات الاجتماعية التي تحول والمجتمع المحلي دون تحقيق التنمية فيه، فنجد التزايد السكاني وتدهاياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وكل ما ينجم عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة وأمراض الفقر المستعصية مما يستوجب تخصيص مبالغ مالية هامة لمواجهتها، كان من الأجدر توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية المحلية. فمشكل الفقر يعد من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية الذي هو أساس لكثير من المضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- رسائل البنك الصناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص 14.

² - عمار جبدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، ملتقى دولي حول الشباب بين الأصالة و مسيرة العصر، أيام 24، 25 و 26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، ص 316.

4- المعوقات الأمنية والبيئية:

يعد عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية، لما له من أهمية في سيروية عملية التنمية الشاملة والمستدامة، ونعني هنا الأمن بالمفهوم الواسع وأبعاده المختلفة، أي (الأمن السياسي والاقتصادي والأمن الثقافي وأيضاً الأمن الإنساني والبيئي)⁽¹⁾. فالأمن السياسي الذي هو عبارة عن أمن حفظ النظام السياسي الداخلي من الأزمات، خاصة أزمة المشاركة التي تعتبر معوق لعملية التنمية المحلية، حيث أنّ عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في اتخاذ القرار وصنعه، واقتصار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، سوف يولد الشعور بالقهر والحرمان والتهميش، ومن ثم تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة، ممّا يؤدي إلى أزمات أخرى كأزمة شرعية النظام، وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية⁽²⁾.

إضافة إلى ضعف الأمن الاجتماعي والثقافي الذي يعد من مثبطات التنمية، حيث أنّ كل مجتمع له خصوصيته التي تقتضي أمنه في هويته وعقيدته، إذ أنّ التغلب على معوقات التنمية في جميع المجالات، يقتضي دراسة المجتمع دراسة علمية منظمة ودقيقة، بما يتضمنه من تفاعلات وعلاقات ومكونات، وفقاً لعملية التخطيط التي تقتضي تنمية الموارد البشرية، فلا يمكن تصور تنمية محلية أو وطنية دون تنمية المورد البشري، ذلك أنّ المقومات القيمية والثقافية، تلعب دور في بناء النسق الاجتماعي للتنمية المحلية⁽³⁾.

كما أنّ للأمن الاقتصادي تأثير خاص وكبير على التنمية المحلية، على اعتبار أنّه إحدى المقومات الهامة لها، من خلال ضمان تأمين الاقتصاد المحلي والوطني والمنشآت والمشاريع الاستثمارية المحلية والوطنية من جميع التهديدات الاقتصادية والأمنية التي تعتبر كمعوق من معوقات التنمية المحلية، كالفساد والجرائم والإرهاب خصوصاً

¹ - سي فضيل الحاج- حيتالة معمر- بن عطية مجّد، إشكالية التنمية المحلية- المقومات و المعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد 09، جانفي 2017، الجزائر، ص 170.

² - صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن القومي للمجتمع، الطبعة 1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، مصر، سنة 2003، ص 140.

³ - علي الكاشف، التنمية الاجتماعية- المفاهيم و القضايا، الدار الجامعية، مصر، سنة 2007، ص 172.

في عصر العولمة والتطور التكنولوجي لهذا بات من الضروري توفير منظومة أمنية محلية لحماية المشاريع الاستثمارية المحلية الوطنية أو الأجنبية، ذلك أنّ أمن الاستثمار أهم أنواع الأمن الاقتصادي الذي يوفر مجالات الجذب الاستثماري للاستثمارات العالمية ويؤمن ويوطن الاستثمارات المحلية الوطنية والأجنبية⁽¹⁾.

أمّا فيما يخص الأمن البيئي والإنساني، فإنّ التنمية المستدامة تعتمد على تحقيق أمرين وهما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما مترابطان ومن الحقوق الأساسية، ولهذا فمن مقومات التنمية المستدامة الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، فالإنسان مسؤول على استخدام الموارد التي سخرها الله لخدمته بشكل مستدام، باستخدام العلم والتكنولوجيا والمعرفة الفنية للاستثمار فيها بالشكل الذي لا يضر بالأجيال المستقبلية، ومن معوقات التنمية المحلية البيئية التصحر والجفاف، التلوث والكوارث الطبيعية والمناخية، ونقص الخبرة التكنولوجية، وعليه فالإضرار بالبيئة يعد معوق من معوقات التنمية المحلية لارتباطه بالبعد الأمني⁽²⁾.

¹ - محسن أحمد الحضيري، أمن الاستثمار - رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة و مشاريع الاستثمار و المستثمرين من الجريمة و الإرهاب في عصر العولمة، إيتراك للطباعة و النشر، القاهرة، سنة 2009، ص 05.

² - سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011-2012، ص 412.

الفصل الرابع:

مقاربة نظرية

بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية

تمهيد:

يقصد بالمشاركة في التنمية بأنّها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط و البرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة التي تريد من وحدة و تماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها.

و هي أيضا العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه، و يكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف⁽¹⁾. نستنتج من خلال ذلك، أنّ هناك أهمية قصوى لدور الفرد في العملية التنموية باعتبار أنّ الأفراد هم الأقدر على تحديد أولوياتهم و احتياجاتهم على أرضية ترتيب أهميتها بالنسبة لهم، بالإضافة إلى أهمية منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، و هذا نابع من التماسك و الوحدة الذي من الواجب توافرها في المجتمع.

1- عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية- مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 1999، ص 10.

- المبحث الأول: دور المشاركة السياسية في عملية التنمية:

تعني التنمية توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرفي لمجتمعهم.

ثم إنّ المشاركة تتطلب ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، كضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل المأكل والملبس والسكن والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

وبالتالي هنالك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة. ففي الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، وحتى تتجسد جهود التنمية لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه. فإدراك الفرد لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية، يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أنّ متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددتها يسعى لكشف أوجه القصور فيها ويساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

- المطلب الأول: المشاركة كهدف للتنمية:

المستويات العليا من المشاركة ترتبط بمستويات مماثلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع الذي يتمتع بمستويات تنموية عليا يعطي قيمة أكبر للمشاركة السياسية وينظر إليها على أنها ضرورة لفعالية النظام السياسي وقيمة مطلوبة لذاتها، وتؤكد الأيديولوجيات والمعتقدات السائدة في المجتمع على قيمة المشاركة السياسية كحقيقة واقعة في النظم السياسية في المجتمعات المتقدمة.

فالتنمية المحلية تهدف إلى إحداث سلسلة من التغييرات في المجتمعات المحلية والتي بدورها تهدف إلى تحسين الأحوال وتلبية مختلف الحاجات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وغيرها للمجتمع المحلي، بدءاً بالاحتياجات الأكثر ضرورة مع العمل على الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع. حيث أنه يجب البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة أبناء المجتمع وإشعاره بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية⁽¹⁾.

وسر نجاح أي تجربة تنموية هو في مدى اهتمامهم بالبشر، ليس فقط بتلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، ومن حريات مدنية وسياسية، باعتبار أن تلك الحريات هي في حد ذاتها حاجات أساسية، ولكن بإشراك هؤلاء البشر في عملية التنمية ذاتها وفي مراحلها المختلفة، سواء بالتخطيط، أو التنفيذ أو المتابعة⁽²⁾.

ارتباط المشاركة السياسية يكون في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة، فالمجتمع الذي تُدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لأسس الديمقراطية فإنه يفرض

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية و حقوق الإنسان- نظرة إجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص 181.

ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي.

ولا شك أنّ الحكومات خاصة في الدول النامية لديها من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع، وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة وفي مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة. وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أي عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد، فالديمقراطية أريقّت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة ولم تفرض بقرار من أعلى هرم السلطة، ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام.

ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لا بد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. الجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها، وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه. فالإنسان هو المخطط للتنمية وهو هدفها والمنفذ لبرامجها، ومن هنا فإن إدراك الفرد لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجذوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أنّ متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددتها يسعى لكشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

- المطلب الثاني: المشاركة كوسيلة للتنمية:

يُنظر للمشاركة السياسية على أنّها وسيلة لتحقيق أهداف عالية القيمة وإذا استطاع الفرد تحقيق أهدافه بتولي وظيفة أعلى أو تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فإنّ ذلك يكون بديلاً للمشاركة السياسية وتلعب تكلفة المشاركة السياسية دوراً هاماً في تحديد معدلاتها، فإذا كانت تكلفة الوسائل الأخرى أقل سيلجأ إليها الفرد

كبديل للمشاركة السياسية، كما تقيّم الجماعات تكاليف وعوائد الخيارات البديلة، وتلجأ إلى المساعدة الذاتية أولاً ثم الضغط أو التعاون مع الجماعات الأخرى، وأخيراً محاولة التأثير على الحكومة، أي هنا تتوقف على الفوائد التي ستعود على الفرد في حالة ما إذا كان ما سيحصل عليه أكبر ممّا تنازل وضحي به.

فالمشاركة السياسية وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي، بل وإنّ إسهام الكثيرين في شؤون المجتمع يعطي كل واحد منهم الفرصة للتعبير عن مصالحه الخاصة، ويعمل على ضمان الخير للعدد الكبير، ويدعم الاستقرار والنظام. هذا فضلاً عن أنّ المجتمع سوف يجني الكثير من خلال اعتماده على مهارات ومواهب أكبر عدد ممكن من الشعب كما يستفيد المشاركون أنفسهم حيث تساعدهم المشاركة على الإحساس بقيمتهم الخاصة وتنبه الحكام والمحكومين نحو واجباتهم ومسؤوليتهم، وتوسع من نطاق الوعي والإدراك السياسي⁽¹⁾.

فالمشاركة السياسية بهذا تعتبر أحد المحاور الهامة لبناء المجتمع العادل، والفرد القادر على العمل من أجل صالح هذا المجتمع، كما تعتبر ذات أهمية بالنسبة لمؤسسات الدولة حيث تسهم في حل الصراع بين العاملين بها وتُحسّن من ظروف الاتصال بينهم من واقعيتهم وارتباطهم بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسؤولية وتحسّن من الفاعلية وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيّف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة والاعترا ب، وتحقق قيم المساواة والحرية. ولذا فإنّ المشاركة السياسية تعتبر شرطاً ضرورياً لتوفير المناخ المواتي لتحقيق التنمية الشاملة.

- المطلب الثالث: المشاركة كنتاج للتنمية:

التغييرات التي تحدث في مستويات وأشكال المشاركة السياسية إنّما هي ناتج لعملية التنمية، أي نتيجة لخيارات واعية من جانب الجماعات والنخب والأفراد، ورغم تنوع وتعقد العلاقة، فإنّ التنمية تميل بصفة عامة إلى

1- نفس المرجع السابق، ص 179.

تشجيع مستويات عليا من المشاركة السياسية، أكثر تنوعاً وتعقيداً في أشكالها وأسسها وهي علاقة ليست ثابتة ولا موجودة فقد تتأثر بالتوتر المجتمعي أو باتجاه النخبة وسياساتها وغيرها. وبصفة عامة فإنّ النخبة التي تعمل على دعم بناء الأمة وبناء المجتمع والتنمية والمساواة، تخلق ظروفاً تساعد على توسيع وتنويع صور المشاركة السياسية التي قد تكون نتاج وضع اقتصادي واجتماعي مرتفع، فالتنمية تزيد من إعداد المتعلمين الذين يشعرون بالقدرة على التأثير على سياسات الحكومة، ويعتقدون بواجب مشاركة الفرد في السياسة. فالاستقلال الاقتصادي المتزايد حتى ولو ارتبط بمكانة اقتصادية- اجتماعية متواضعة يعزز المشاركة، وكذلك الاشتراك التنظيمي، وأحياناً قد يؤدي امتداد عملية المشاركة لجماعات جديدة إلى تغيير قيم ومواضيع السياسة بطرق تعزل النخب، كما تحدد المشاركة السياسية خيارات النخب والجماعات السياسية وتغذيها كنتاج للتنمية.

فمستويات وأسس وأشكال ومحددات المشاركة السياسية تتشكل وفقاً للأولويات التي تعطيها النخب والجماعات للمشاركة كهدف للتنمية أو كوسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى، أو كونها أحد نواتج عملية التنمية. ويمكن القول أنّ المشاركة السياسية قد تكون هدفاً للتنمية كما أنّها قد تكون من وسائلها أو نواتجها، فنجد مثلاً - كوريا الجنوبية- فتحت المجال للمشاركة السياسية الواسعة أمام مواطنيها من حرية التعبير وتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي، ولكن ليس كهدف في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذن فهي لم تكن كنتاج لها.

- المبحث الثاني: أهمية المشاركة السياسية في التنمية المحلية وأهدافها:

المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، والتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة سياسية وإذ تعرّف على أنّها "توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم

والرقي لمجتمعهم" ⁽¹⁾. وبالتالي هنالك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، التي هي حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، وإنه لمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهمه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، ويرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة والكفاءة على قيادة الجماهير والتعبير عن آرائهم وطموحاتهم في المجالس النيابية.

كما أنّ المشاركة واجب على كل مواطن، حيث أنّه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع. وتعتبر المشاركة في وضع القرارات السياسية هي جوهر الديمقراطية، ولذا يرى المحللون الذين يربطون التنمية بالمجال السياسي أنّ شعبية المشاركة السياسية تعد شرطاً أساسياً للتنمية.

فالمشاركة تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع. والمشاركة في التنمية تعني مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى الإسهام في عدد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دورها الأساسي ومسؤولياتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر مفهوم المشاركة في التنمية فيما يلي ⁽²⁾:

1- إنّ مشاركة المواطنين قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي، والتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي باعتبارهم أصحاب المصلحة

¹ - عليوة منى محمود، المشاركة السياسية للشباب، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، سنة 200، ص 50.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان- نظرة إجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الحقيقية والمستفيدين من حدوثها، فضلا عن كونها وسيلة فعّالة علاجيا وتربويا، وهي تتضمن في ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية واكتشاف وتنمية القيادات المحلية.

2- إنّ مشاركة المواطنين في التنمية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية، بمعنى أن يقوم بها المواطن بوازع من إرادته واختياره وبدون أن يتعرض لأي ضغوط أو إجبار على القيام بها.

3- إنّ مشاركة المواطنين في التنمية هي حق لجميع فئات المجتمع، طالما هم لديهم القدرة عليها وليست قاصرة على فئة أو طبقة محددة بالمجتمع ويجب أن تشمل جميع الفئات وخاصة فئتي الشباب والمرأة لأنّ ذلك يحقق نموا مطردا لمشروعات التنمية. وبذلك يمكن أن يتحقق للمواطن المساهمة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجتمعه.

4- لا يجب أن تقف مشاركة المواطنين في التنمية عند حد اختيار القيادات الشعبية فحسب، وإلاّ أصبحت عملية موسمية فقط، بل يجب أن تمتد إلى المساهمة في جميع عمليات ومراحل تنمية المجتمع لكافة البرامج والمشروعات التي تتم في مجتمعهم، وبذلك تضمن لها الاستمرارية وتصبح ذات دور محوري في كافة مراحل التنمية.

- المطلب الأول: أهمية المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية:

لقد ظهر مفهوم المشاركة ضمن مفاهيم التنمية في الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال ملاحظة المسؤولين في مجالات التنمية الاختلاف الكبير بين واقع المجتمعات وتوقعاتهم الشخصية، وهو الأمر الذي تم تفسيره بابتعاد هذه المشروعات عن اهتمامات السكان، ومن هنا برزت أهمية المشاركة الشعبية لنجاح أو فشل مشروعات التنمية⁽¹⁾. على اعتبار أنّ المشاركة هي المتغير الأساسي الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل مشروعات التنمية، خاصة في المجتمعات النامية ومنذ ذلك الوقت أصبحت مشاركة المواطنين والأفراد في مشروعات التنمية

1- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

المحلية، حقيقة يؤمن بها المخططون والممارسون وحتى المسؤولون سواء في البلدان النامية أو حتى في البلدان المتقدمة، خاصة بعد أن زاد تأكدهم من أنّ المشروعات التي يشارك فيها الأفراد المحليون، تكلفتها أقل من الناحية المادية ومردودها أكثر من الناحية العملية، خاصة في إنجاح الخطط التنموية التي تقام في المجتمع⁽¹⁾.

وحسبما أشار إليه -دوباي-Dubay- في دراسته التي أجراها على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددها بأنفسهم، كما أنّها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مجريات الأحداث والقرارات الهامة، التي تمس مجتمعهم وتؤدي إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع⁽²⁾.

وإذا كانت التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تعرّف على أنّها: "تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات"⁽³⁾، وإذا كان مفهوم المشاركة كما رأينا بمدلوله العام يشير إلى أنّها: "العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها"⁽⁴⁾، فإنّه يمكن الاستنتاج أنّ المشاركة بمفهومها التنموي، هي "إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بمجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية"⁽⁵⁾.

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² - نجّد خشمون، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، عدد 10 سبتمبر 2010، ص 174.

³ - سميرة كامل نجّد، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 1988، ص 132.

⁴ - عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1966، ص 32.

⁵ - قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 11، أكتوبر 2017، ص 77.

وعليه، فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعّالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة تجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، ممّا يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي⁽¹⁾.

فالمقصود بالمشاركة في التنمية يعني "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية"⁽²⁾. فمشاركة الأفراد في التنمية المحلية تعني وفق هذا التعريف إلى الإسهام الكبير أو القليل للمواطنين في تصميم الخطط التنموية وتنفيذها على المستوى المحلي، على اعتبار أنّ المشاركة تعد بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي. ويجمع أغلبية المفكرين والمتخصصين في مجال التنمية على أهمية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي وذلك نظرا لعوامل وأسباب عديدة يمكن ذكر أهمها فيما يلي⁽³⁾:

- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم بأنفسهم دون اتكال على الدولة.
- يؤكد اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها، ممّا يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.
- يعتبر المواطنون المحليون أكثر الناس علما بما يصلح لمجتمعهم وما هم بحاجة إليه.

¹ - طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية و التمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 26، العدد 5، سنة 2014، ص 66.

² - أحمد رشيد، الإدارة المحلية و التنمية: المفاهيم العلمية، الطبعة 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1981، ص 99.

³ - عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نضرة الشرق، القاهرة، مصر، سنة 1995، ص 47.

- إنّ مشاكل المجتمعات أصبحت أكثر حجما ودقة من أن يتمكن العاملون المهنيون بمفردهم من اكتشافها والعمل على حلها.
- إنّ مشاركة المواطنين توفر الجهد الحكومي لما هو أهم (كالمسؤوليات الكبرى على المستوى القومي).
- كما أنّ المشاركة الشعبية تمثل مساندة للإنفاق الحكومي.
- إنّ الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية هو دور تدعيمي وتكميلي لدور الدولة (الحكومة)، وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة التنموية.
- مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات، التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.
- يمكن للهيئات غير الحكومية، والتي تمثل شكلا من المشاركة الشعبية، أن تؤدي دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية عن تأديته في بعض المستويات، وذلك نظرا لما للهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وبسرعة لرغبات الجماهير.
- كما أنّ المشاركة الشعبية عن طريق الهيئات الشعبية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط، وهي بذلك إلى جانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة.
- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين، وذلك لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك.
- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل -بل يمنع أحيانا- من وقع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين، إذ إنّ ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف. والقيادة في

أي بلد نامي لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب، وضرورة تيسير حل مشاكل الشعب وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركون لا متفرجين أو مهرجين.

- إن مشاركة المواطنين تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، كما أنّها تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في التخطيط لها.
- تعمل المشاركة على تعليم المواطنين الحرص على المال العام، وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية.
- كما أنّها تجعل المواطنين أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعهم، وللاّمكانات المتاحة لحلها.
- المشاركة الكاملة للمواطنين تفتح باباً للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، كما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينهما.
- المشاركة تسرع بإدخال التغييرات اللازمة لمساندة وإنجاح عملية التنمية، إذ كثيراً ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد والقيم السائدة عقبة في سبيل التنمية، وبالمشاركة يمكن تغييرها، حيث يختار المواطنون بأنفسهم ويقررون التغيير اللازم، ويحددون اتجاهه، ويرسمون وسائل إحداثه في المجتمع.
- تساعد المشاركة على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات التنمية، براجها ومتطلباتها.
- تؤدي المشاركة إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته وأغنى الدول والمجتمعات رسوخاً في نظمها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلاّ بممارسات تلك الأنظمة، تخطئ في بعضها فتعد لها، وتصيب في بعضها الآخر فتحسنها، وهكذا وصلت إلى ما هي عليه من استقرار وازدهار.

- المطلب الثاني: أهداف المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية:

إنّ الهدف الأسمى للتنمية هو توفير الحياة الكريمة للأفراد داخل المجتمع، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل الفردي، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشونها الأفراد في المجتمع من حيث توفر المسكن الملائم والخدمات المناسبة الاجتماعية منها والصحية والتعليمية، أي جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالقدر الكافي للأفراد.

ويعتبر الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية وكذلك هو أيضا الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة، ولأجل ذلك لا بد وأن يشعر الفرد في المجتمع بأنّه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحماس والحافز لتنفيذ ما يُبَاط به لتحقيق أهداف التنمية. وطالما أنّ مكاسب التنمية سيشعر بها الفرد في المجتمع من حيث تحسّن سبل الحياة التي يعيشها، أي توفير الحياة الكريمة له فذلك مدعاة لمساهمته المساهمة الفعّالة في تحقيق أهدافها.

وبما أنّ التنمية المحلية هي العملية الاجتماعية الديمقراطية التي يساهم من خلالها المواطنون جميعا في تطوير بيئتهم، فهي تهدف بالأساس إلى إحداث سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية في المجتمعات المحلية، والتي تهدف في النهاية إلى تحسين الأحوال وتلبية مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع المحلي، بدءا بالاحتياجات الأكثر إلحاحاً، مع ضرورة الإسراع في التنفيذ لأجل الحصول على النتائج المادية الملموسة لفائدة المجتمع ككل. إنّ إشراك الأفراد المحليين في عمليات التنمية المحلية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها ذات طابع سياسي - اجتماعي، وأخرى ذات طابع اقتصادي وتتلخص كالآتي:

- يتمثل الهدف الأساسي من هذه المشاركة في إتاحة الفرصة للأفراد لممارسة الديمقراطية والشعور بسيادتهم داخل وطنهم.
- تهدف المشاركة إلى تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم إلى أنها الحل المناسب لمشاكلهم الإدارية.
- تهدف المشاركة إلى ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية وإلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها⁽¹⁾.
- تعتبر المشاركة مطلباً اقتصادياً تنموياً يهدف أساساً إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد المادي السريع الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني اللازم للمردودية⁽²⁾.
- كما تهدف المشاركة إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال تشجيع المساعدات والمبادرات المحلية، بالإضافة إلى استغلال الموارد المحلية للمجتمع⁽³⁾.
- وتهدف المشاركة أيضاً إلى جعل أفراد المجتمع وجماعته يسعون جاهدين إلى إنجاح المشروعات التنموية وتدعيم اعتقادهم بأنّ عائد هذه المشروعات سيعود بالفائدة العامة عليهم بالدرجة الأولى، ممّا يجعلهم أكثر تفهماً وصبراً في التعامل مع القائمين على هذه المشروعات التنموية.

¹ - منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع - مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2001، ص 265.

² - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الطبعة 2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 231.

³ - المرجع نفسه، ص 230.

- المبحث الثالث: مستويات المشاركة السياسية في التنمية المحلية وأشكالها:

إنّ التنمية تفترض نظاماً ديمقراطياً للحكم، جنباً إلى جنب مع المؤسسات و النظم، التي تضمن العدالة، وتحمي أفراد المجتمع من أي تيارات لا تتفق مع قوانين العدالة المعروفة والمقبولة من أفراد هذا المجتمع. فالتنمية تشتمل على النمو وعلى التغير لذا فهي لا تُعنى بناحية واحدة من نواحي الحياة، كالناحية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تتناول كافة نواحي الحياة في مختلف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات عميقة وشاملة وبعبارة أخرى أنّ التنمية هي عبارة عن النمو المتعمد الذي يتحقق بواسطة الجهود المخططة والمنظمة والتي يقوم بها الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف معينة⁽¹⁾.

والتنمية تتعلق أولاً وأخيراً بالإنسان لأنها تستهدفه وتستخدمه وتوجه نشاطاتها ونتائجها لتؤثر في حياته حاضراً ومستقبلاً ممّا يستدعي بل يستوجب مشاركة الإنسان في اختيارها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها، لتكون المشاركة السياسية، في النهاية شرط تحقيق التنمية و ركنها التأسيسي، والتجسيد العملي للعلاقة العضوية الثابتة بين المشروعين التنمويين الإجماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه⁽²⁾.

كما يجب على النظام توفير القنوات التي تنظم المشاركة السياسية في إطار شرعي وقانوني وذلك بخلق مؤسسات قادرة على استيعاب مختلف مطالب ومصالح الفئات الاجتماعية وتكون بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة. وتختلف طبيعة ودرجة المشاركة للأفراد في عمليات التنمية المحلية من حيث مستوياتها وأشكالها من مجتمع لآخر، بحسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب البناء الاجتماعي والاختصاصات التي تتنازل عنها السلطات المركزية لصالح المستويات المحلية.

¹ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية و حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - علي عباس مراد- فتحي مجّد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية: قراءة في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، دار الإبل للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، سنة 2005، ص 288.

- المطلب الأول: مستويات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية:

تتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة و تُنطق متفاوتة، حيث تختلف طبيعة ودرجة هذه المشاركة وأشكالها من مجتمع لآخر، بحسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب البناء الاجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة، هي التي تنظم شكل المشاركة وطرقها خاصة بالنسبة للدول التي تتبع أسلوب الإدارة المحلية في تنظيمها الإداري وذلك من خلال الصلاحيات والاختصاصات التي تتنازل عنها السلطات المركزية لصالح المستويات المحلية. ويمكن تقسيم مشاركة الأفراد في التنمية المحلية إلى مستويين رئيسيين⁽¹⁾:

1- المشاركة على المستوى الفردي:

في دراسة أجراها -كارل دوتش- في بداية الستينات، حدّد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي:

- **المستوى الأول:** يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع، حيث حدّد -كارل دوتش- ستة شروط، رأى أنّ توفر ثلاثة منها في شخص يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي:

- العضوية في منظمة سياسية ما.
- التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.

¹ - محمد خشمون، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

- مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
- **المستوى الثاني:** يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون فيه برأيهم وأصواتهم الانتخابية.
- **المستوى الثالث:** يشمل أولئك الذين يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطع أو بشكل اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث وعندما يشعرون بأن مصالحهم مهددة⁽¹⁾.
- يمكن القول أنّ المشاركة على المستوى الفردي تنبع أساساً من حرص الفرد على أداء واجبه، باعتبار هذه المشاركة عملية اجتماعية سياسية ضرورية لتنمية مجتمعه فضلاً عن شعوره بالالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباته نحوها ووعيه لأهميتها وضرورتها.

2- المشاركة على المستوى الجماعي المنظم:

- تكون المشاركة على هذا النحو من المستوى أكثر تأثيراً وفعالية، لأنها أكثر تنظيماً، حيث تتم عن طريق منظمات شعبية ومؤسسات إجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافاً رسمياً من طرف الهيئات المسؤولة، مما يجعلها أكبر عائداً وأقوى تأثيراً وأوسع مدى.
- وتتخذ المشاركة على المستوى الجماعي المنظم عدة أشكال ، تكاد تكون لا تحصى حيث تختلف تسميتها ووظائفها من بلد لآخر ويمكن ذكر أهم أشكالها كما يلي⁽²⁾:

المجالس المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها، الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية، الجمعيات السياسية والتعاونية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

¹ - إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² - محمد خشمون، المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 180.

تجسّد مشاركة هذه الجماعات الاجتماعية المنظمة والمُعترف بها من خلال مناقشة السلطات المحلية وإبداء رأيها في القضايا المثارة على مستوى المجتمع والمشاركة في الاجتماعات السياسية الهامة وتقلد بعض المناصب أو المواقع السياسية الهامة، ممّا يزيد في تأثيرهم على اتخاذ القرار وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة، ويمكن القول أنّ أشكال المشاركة على المستوى المحلي، تزداد وتتجسّد أكثر، عندما تأخذ الدولة بأسلوب الإدارة المحلية في إدارة الشؤون المحلية وذلك من خلال طبيعة هذا الأسلوب الإداري وما يمنحه من فرص للمشاركة، خاصة إذا تمّ التطبيق الفعلي لسياسة اللامركزية الذي يقتضيه أسلوب الإدارة المحلية.

بصورة عامة تختلف مستويات المشاركة بين المجتمعات من بلد لآخر وداخل المجتمع الواحد من زمن لآخر ومن نظام حكم لآخر، إلّا أنّ المشاركة على المستوى الفردي هي في الحقيقة مكتملة للمشاركة على المستوى الجماعي، حيث لا يمكن أن تتم إحداها دون الأخرى، فالمشاركة عملية تغير إبداعي يقوم بها الأفراد في المجتمع المحلي بالتعاون مع الجهات المسؤولة لخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

- المطلب الثاني: متطلبات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية:

تعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي و الأساسي للديمقراطية، حيث أنّ روح الديمقراطية وشرعية النظام السياسي القائم يرتبطان بالمشاركة. وتحقيق مشاركة سياسية فعّالة في أي مجتمع تتطلب توافر مجموعة من الشروط والإجراءات، كاحترام وتكريس مبدأ المساواة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في الحقوق والواجبات وتفعيل الدور الإيجابي للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وتعميم الممارسة الديمقراطية الحقّة. فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية التي قوامها الأساسي الموازنة بين الحقوق والواجبات، فهي سمة هامة من سمات الأنظمة الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور المجتمعات على أساس مدى اتساع نطاق المشاركة السياسية وجعلها حق مشروع يتمتع به كل إنسان في المجتمع الذي يعيش فيه.

وبذلك يمكن تحديد أهم المتطلبات أو المستلزمات الأساسية لبلوغ أقصى حد ممكن من المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي من خلال ثلاث مطالب تتمثل في ⁽¹⁾:

يتمثل المطلب الأول في ضرورة ارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتياً، يسعى الأفراد عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه وقد يكون وعياً عاماً يتكون من خلال المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر ⁽²⁾.

أمّا المطلب الثاني هو توفر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها الأفراد لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن رأيهم.

في حين يوجب المطلب الثالث توفير المناخ العام للملائم، الذي يجب أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة، حيث أنه بزيادة سيادة المناخ الديمقراطي تزداد معه بصفة آلية مشاركة الأفراد تلقائياً ⁽³⁾، وهي في الحقيقة مسؤولية الدولة. كما يجب العمل على خلق الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد وتشجيع قياداتهم على تحملها ⁽⁴⁾، بأن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة. مما يؤدي إلى ترسيخ القيم والعادات والتقاليد التي تخدم المشاركة، كالتركيز على التعاليم الدينية التي تحث على التعاون والتضامن وإتقان العمل واستنكار عكسها وخلق الدافع الذاتي للمشاركة التلقائية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية للأفراد المشاركين، كما ينبغي العمل على إدماج الجهود الأهلية المحلية للأفراد، وكذلك يجب العمل على خلق ميكانزمات جديدة لتحقيق التعاون والتضامن بين الأفراد المحليين وقياداتهم المحلية.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 171.

² - منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 249.

³ - أحمد بوذراع، أبعاد المشاركة الديمقراطية: رؤية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 03، سنة 1995، ص 122.

⁴ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ويمكن القول أنّ هذه المتطلبات الكثيرة يتقاسم مسؤولية تحقيقها، كل من أفراد المجتمع والسلطات الحكومية القائمة فيه، حسب اختصاص كل واحد منها، بما من شأنه أن يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من المشاركة، فتوفر هذه المتطلبات أو المستوجبات يحقق المناخ المناسب والملائم الذي تصل فيه المشاركة إلى إعطاء كل ما ينتظر منها من نتائج، وبما يعود بالفائدة العامة على جميع أفراد المجتمع.

- المطلب الثالث: عوامل زيادة فاعلية المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية:

إذا كانت متطلبات المشاركة السياسية تهدف إلى تحقيق المناخ الملائم الذي يضمن سيرها بشكل جيد، فإنّ عوامل زيادة فاعليتها، تهدف إلى بلوغ الحد الأقصى من مردوديتها، لذا فلا يكفي العمل على تحقيق متطلبات المشاركة فحسب، بل يجب العمل على زيادة فاعليتها وذلك من خلال تدريب الأفراد أكثر و تعويدهم على الممارسة الديمقراطية لحقوقهم وواجباتهم⁽¹⁾. كما يستلزم توفير القنوات اللازمة للمشاركة الإيجابية كالمجالس المحلية والجمعيات، والعمل على إحداث هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها، من خلال زيادة الحوافز التي تحقق فائدة شخصية للأفراد المشاركين، والاستفادة من الخبرات السابقة للمشاركين القدماء، مع التأكيد على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة في المجتمع لزيادة الثقة، فكلما زادت الثقة زادت المبادرة⁽²⁾. حيث أنّ العمل على إقناع القيادات السياسية والحكومية بأهمية المشاركة في إنتاج مشروعات تنموية وتسخير أجهزة الإعلام للدعاية المطلوبة للمشاركة وتشجيع المشاركين على المبادرة، يؤدي لا محالة إلى توفير الدعم المالي المناسب⁽³⁾، من خلال الأفراد المحليين بما يساعد مشروعات التنمية المحلية في المجتمع.

¹ - أبو النجاء محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 157.

² - طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ - أبو النجاء محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ومن خلال كل ما تم عرضه يتضح لنا، أنّ متطلبات المشاركة كثيرة وعوامل زيادة فاعليتها أكثر، فهي تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها كل بلد، فهذه العوامل في حد ذاتها إذا لم تتوفر قد تتحول إلى عوائق تعرقل مسيرة المشاركة في تنمية المجتمع ولهذا على الهيئات المسؤولة بذل قصارى جهدها لتوفير ولو الحد الأدنى منها لضمان سير المشاركة والعملية التنموية بشكل جيد⁽¹⁾.

¹ - محمد خشمون، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الباب الثاني:

الإطار المنهجي
والميداني للدراسة

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية

تمهيد:

سنتطرق في فصلنا هذا من الدراسة إلى الجانب الميداني بعد أن تم التعرض في الفصول السابقة من الباب الأول إلى الجانب النظري لموضوع المشاركة السياسية والتنمية المحلية، مع إبراز المقاربة النظرية بين كليهما. إذ سيتم توضيح المنهج المتبع في الدراسة معرجين على أهم الخطوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات، مع توضيح المجال الزماني والمكاني للدراسة من خلال التعريف بمجتمع البحث، إضافة إلى كيفية تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

إختيار منهج الدراسة يتوقف إلى حد كبير على طبيعة موضوعها وعلى الأهداف المتوخاة منها، ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى الاختلافات الكبيرة الموجودة بين الباحثين حول إيجاد تصنيف موحد لمناهج البحث في علم الاجتماع أو حتى في تسمياتها، حيث كثيرا ما تتبع هذه التسميات الدلالات اللغوية والاصطلاحية للأساليب والأدوات المستعملة في البحث، ولكن سيعمل على اختيار أنسب هذه المناهج وأكثرها ملائمة لهذا البحث، من خلال إسقاط وتقريب أنسب هذه الدلالات، وأكثرها توافقا مع طبيعة الدراسة وأهدافه وبالأخص على توقعات أكثر أفراد المجتمع قدرة على الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في الإشكالية وأقربهم إلى الممارسة الفعلية⁽¹⁾.

ويعرّف المنهج على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تحكم سير العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة⁽²⁾.

وعليه فإنّ دراستنا هنا تنتمي إلى الدراسات الوصفية ذات الطابع الكمي لأنّها تهدف إلى معرفة كيفية وجود الظاهرة بوصفها وتشخيص ملامحها الأساسية، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على وصف الظواهر وتحليلها. ويعرّف المنهج الوصفي بأنّه المنهج الذي يتبع الوصف في العرض والترتيب والتصنيف⁽³⁾.

فقيمة البحوث والدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي وطرقه وأساليبه المتعددة تكمن أولاً في واقعيّتها وارتباطها بموضوعات وظواهر ومشكلات بحثية يعيشها الإنسان في حياته اليومية، كما تكمن في أنّ معلوماً

¹ - مجّد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية- دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010-2011، ص 219.

² - علي غربي، أبعاد المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة 2، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، سنة 2009، ص 72.

³ - رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، الطبعة 4، زعياش للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2012، ص 169.

وبياناتها تعبر عن الواقع، كما أنّ مصادر هذه المعلومات هو الواقع نفسه وهذا ما يجعل لنتائج هذه البحوث قيمة علمية وعملية، حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير الواقع نحو الأفضل⁽¹⁾.

ومنه فالدراسة تعد وصفية تحليلية في بنية النسق، فهي تقوم باختبار معارف وتقييمات فئة هامة ومؤثرة في المجتمع بالمعالم والمكونات الخاصة بالنظام السياسي وهي فئة الشباب و دورها في عملية التنمية المحلية. وقد استعنا في هذه الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي لكونه يعد من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الاجتماعية، حيث يعرف بأنه: "محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث والمقابلة"⁽²⁾.

ويعتبر منهج المسح الاجتماعي من أهم وأكثر المناهج تداولاً واستعمالاً في الدراسات الوصفية، التي تتيح للباحث عادة الحصول على كمية معتبرة من المعلومات والبيانات حول موضوع البحث، لاسيما في جانبه الميداني، حيث يستعمل هذا المنهج للوصف والتصوير الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة، عن طريق جمع المعلومات بطريقة منظمة ومقننة إحصائية ثم تصنيفها وتحليلها وتفسيرها ومن ثم تعميمها، للاستفادة العلمية منها مستقبلاً.

وذلك ما يتضح لنا من خلال تعريفه الذي هو: "محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو لبيئة اجتماعية، ويركز المسح الاجتماعي على قطاع عريض من الحاضر ولفترة كافية من الزمن للدراسة، بهدف الحصول على بيانات، يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، بغية الاستفادة منها في ترشيد التطبيق العملي في المستقبل القريب"⁽³⁾.

¹ - أحمد مصطفى عمر، البحث الإعلامي: مفهومه وإجراءاته ومناهجه، الطبعة 2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2002، ص 214.

² - محمد علي مجد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1983، ص 182.

³ - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة 2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1984، ص 187.

وقد انطلقنا في بحثنا هذا بالاعتماد على نظرية التفاعلية الرمزية لدراسة التفاعل الاجتماعي الذي هو عملية التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع والذي يتم عبر أنماط مختلفة ووسائل متعددة ومصادر مختلفة. إذ تركز هذه النظرية على أنّ فهم الأدوار المختلفة التي يجد فيها الفاعل الاجتماعي نفسه عندما يواجه ظرفاً اجتماعياً أو مواجهته ومن ثمّ عليه أن يتخذ حيال ذلك الطرف موقفاً غالباً ما يتحدد بناءً على فهمه وتقديره لذلك الطرف وما قد يترتب عليه. وفي هذا المجال نجد أفكار - جورج هيربرت ميد - قد أثرت كثيراً في تشكيل مفاهيم الدور والأنا والذات وتفاعلهما مع المجتمع ومتطلباته. ولقد أسهمت هذه المفاهيم في تطوير مفهوم رمزية التفاعل الاجتماعي. أي عملية التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، والذي يتم عبر أنماط كثيرة ووسائل متعددة ومصادر مختلفة.

إنّ الأفعال الاجتماعية تتشكل خلال العملية التي يلاحظ فيها الفاعلون المواقف التي تواجههم، ويقومون بتأويلها. وعليه فإنّ الكائن البشري هو ذلك العضو في الجماعة الفعّال بنفسه والذي يشارك في شغل الدور الاجتماعي، وفي نفس الوقت هو الفرد الذي يتفاعل مع نفسه في العملية التأويلية. إنّ الأفعال المتداخلة والمعقدة الترابط تكوّن التنظيمات والنظم وتقسيم العمل، وأنّ شبكة الاعتماد المتبادل هي عملية ديناميكية وليست أمور ثابتة (1).

فالمجتمع إذن نتاج لعمليات التفاعل القائمة بين العديد من الأفراد والجماعات المتجانسة، والتي تدخل في علاقات متبادلة وتفاعل دائم ينتج عنه بالضرورة نتائج التنظيم الاجتماعي المختلفة. ومن ثمّ يترتب على تنوع استجابات الأفراد والجماعات خلال التفاعل وتوافقهم أشكال التنظيم الاجتماعي المتنوعة.

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع - الرواد والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص 258.

فالحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا حصيلة التفاعلات التي تقوم بين البشر والمؤسسات والنظم وبقية الكائنات، وهذه التفاعلات تكون ناجمة عن الرموز التي كوّنها الأفراد نحو الآخرين بعد التفاعل معهم. ثم إنّ التفاعلية الرمزية تحاول الرّبط بين الحياة الداخلية للفرد (الذات والعقل) وبين المجتمع وما ينطوي عليه من نظام قيمي وأحكام قيمية وأخلاقية يمكن إصدارها على الفرد الذي يكون مصدر عملية التفاعل مع الآخرين.

كما أنّ للمكانة الاجتماعية للفرد دور أساسي وفّعال في بروز التفاعل الاجتماعي، نتيجة التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، وهي تعدّ من أهم وحدات التحليل في النظرية التفاعلية الرمزية، إضافة إلى العديد من الوحدات كالمعاني والرموز، والذات والأنا الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي.

إنّ اعتمادنا في هذه الدراسة على عملية التفاعل الاجتماعي من خلال نظرية التفاعلية الرمزية، راجع إلى إشارة أغلب الدراسات على أنّ الوضعية الاجتماعية هي "النموذج القياسي" للمشاركة السياسية و علاقتها بالتنمية. إذن، فالتفاعل الاجتماعي تحكمه المكانة الاجتماعية والأدوار والمواقف الاجتماعية والالتزامات المتبادلة المتعلقة بأدوار الأفراد الاجتماعية.

أدوات جمع البيانات:

إنّ أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي كثيرة ومتنوعة، وعلى الباحث أن يختار أنسب هذه الطرائق والأدوات التي يستطيع من خلالها اختبار صدق فرضه، حيث تعتبر أهم الوسائل لاختبار فروض الدراسة من حيث إثبات مدى صحتها أو عدمها، والإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، حيث يعتبر المنهج المتبع في البحث هو المحدد الأساسي لاختيار الأدوات الملائمة لجمع البيانات الكمية والكيفية للوصول إلى الحقائق الميدانية المرتبطة بالظاهرة المدروسة.

حيث لا يمكن للباحث الاجتماعي أن يحقق الأهداف المرجوة من بحثه، إلا إذا اعتمد أساساً علمياً سليماً عند تصميمه لهذه الأدوات، مما يزيد من سلامة النتائج التي يتوصل إليها، فأدوات جمع البيانات تعتبر بالنسبة للباحث بمثابة الوسيط بين ما يدرسه وما ينطلق منه نظرياً وبين ما يوجد في واقع أو ميدان الدراسة، وعليه، فكلما كانت هذه الأدوات ملائمة أكثر ومعدة بطريقة مضبوطة تغطي كل جوانب الظاهرة المدروسة، كلما زادت القيمة العلمية للنتائج المتوصل إليها⁽¹⁾.

فقد اعتمدنا في دراستنا على أداة من أدوات القياس والمتمثلة في استمارة الاستبيان، وهي استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، يتم توجيهها إلى المبحوثين للإجابة عنها. وتستهدف هذه الاستمارة التعرف على جملة المعارف المكونة لدى المبحوثين وكذا الأحكام القيمية التي يصدرها هؤلاء اتجاه النظام السياسي الجزائري، ومكوناته المختلفة، واتجاه الشباب كفرد في الحياة السياسية. وكذا بالتعرض للمصادر والمراجع البشرية ذات العلاقة بالمشكلة والتي تفيد في معرفة الحقائق والعناصر وإدراك العلاقات بينها ووضع التفسيرات المبدئية الخاصة بها.

حيث تعد استمارة الاستبيان "أهم أداة تستخدم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية الميدانية، لذلك يلاحظ الاعتماد المفرط عليها، خصوصاً وأن استخدامها ممكن في جل أنواع البحوث الاستكشافية، الوصفية ولو بدرجات متفاوتة، وتعتبر هذه الأداة الأنسب كونها تتوجه إلى أكبر عدد ممكن من أفراد مجتمع البحث، كما أنها توفر الوقت والجهد وقادرة على جلب المعلومات أكثر من المبحوثين وملائمة لدراسة الجمهور، فمن أجل معرفة رأي المجتمع حول ظاهرة ما أو حول نظام اجتماعي ما، يستدعي الأمر استجواب الأفراد"⁽²⁾.

¹ - محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 221.

² - La ville christain et Dionne jean, **La construction de savoir**, Cheleniér, Montréal, 1996, p. 204.

كما تعرفها - مادلين غرافيتز - بأنها "وسيلة اتصال بين الباحث والمبحوث، إذ تقوم هذه التقنية بترجمة هدف البحث إلى أسئلة" ⁽¹⁾. كما تعرف أيضا على أنها "أداة علمية تبنى وفق مراحل علمية تكتسب عبرها صدقها وثباتها وتشتمل بنودها على إمكانية قياس فرضيات البحث وتحديد العلاقات بين المتغيرات" ⁽²⁾. كما تعد الاستمارة نظاماً أو نموذجاً، يضم مجموعة من الأسئلة المثارة بطريقة إرادية والتي يستحسن أن تكون قصيرة وسهلة قدر الإمكان عند توجيهها للأفراد المبحوثين ⁽³⁾.

أما بخصوص تصميم استمارة دراستنا المتعلقة بدراسة المشاركة السياسية للشباب الجزائري ودورها في عملية التنمية المحلية، فقد قمنا بتقسيمها على محاور متضمنة لأسئلة عدّة، منها المحور الأول الذي يتناول السمات العامة للمبحوثين من حيث الجنس والسّن والمستوى الدراسي والحالة العائلية والمهنية ومكان الإقامة. ثم المحور الثاني لإبراز اهتمام المبحوثين بالمشاركة السياسية من خلال مختلف صورها المباشرة وغير المباشرة. والمحور الأخير يتضمن لأسئلة تتعلق برأي المبحوثين حول التنمية المحلية ومدى تأثرها بالمشاركة السياسية.

المجال المكاني للدراسة:

بخصوص الإطار المكاني للدراسة فقد كان محصوراً في وسط حضري ببلدية الأمير عبد القادر، متضمن لكافة المرافق المؤسسية والاجتماعية الضرورية، حتى يمكننا الاتصال مع العينة المقصودة بالدراسة. وقد اخترنا من بين وحدات المجتمع الأصلي الوحدة أو الفئة التي تتوفر فيها جميع السمات والخصائص التي تخدم أهداف البحث، وهي الشريحة الشابة، والمتغيرات التي تتصف بها كتحديد السّن والمستوى الدراسي والحالة الاجتماعية.

¹ - صالح بونوار، مبادئ العلوم الاجتماعية والانسانية، دار الفائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، سنة 2012، ص 198.

² - مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة 2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2006، ص 244.

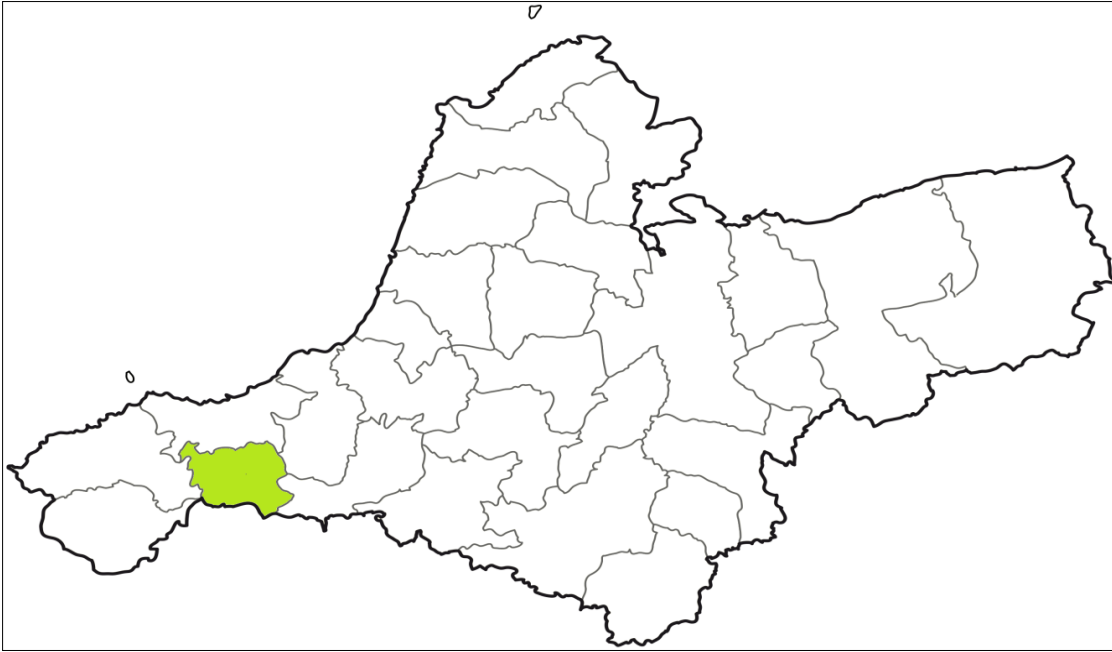
³ - Salvador Juan, *Méthodes de recherches en sciences sociohumaines- exploration critique des techniques*, Presses universitaires de France, 1999, p 185.

إذ تعد بلدية الأمير عبد القادر إحدى بلديات ولاية عين تموشنت، ويعود أصل تسميتها القديم إلى العهد الإستعماري أين لقيت ببلدة "la plâtrière - الجبس" نسبة إلى كثرة مادة الجبس التي كانت متواجدة بالمنطقة. ثم تمت إعادة تسميتها بعد الاستقلال وبعد بناء القرية الاشتراكية بها إلى منطقة الأمير عبد القادر، نسبة لإبرام معاهدة تافنة بالمنطقة بتاريخ 31 ماي 1837 بين الأمير عبد القادر و الجنرال بيجو. حيث أنشئت كبلدية في إطار التقسيم الإداري لسنة 1984 بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في: 04 فبراير 1984 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، بعدما كانت تابعة سابقاً إقليمياً لبلدية بني صاف. وتقع في الجهة الغربية للولاية، وتم ترسيم حدودها بموجب القرار الولائي رقم: 544 المؤرخ في: 13/05/1986. إذ يحدها شمالاً بلدية بني صاف، ومن الجنوب بلديتي عين الطلبة وسبعة شيوخ (ولاية تلمسان)، ومن الشرق بلدية سيدي الصافي، ومن الغرب بلدية ولهاصة الغرابة، ويمر عبرها طريقين وطنيين رقم 22 و رقم 35 الرابط بين كل من ولايتي تلمسان ووهران، و بذلك فهما يساهمان في تطوير الحركة الاقتصادية للمنطقة والدفع بالتنمية المحلية. وتتربع البلدية على مساحة إجمالية تقدر بـ: 64.14 كلم²، ويقدر عدد سكانها بحوالي 6300 نسمة، وبكثافة سكانية تتراوح بـ: 137 ساكن/كلم². فضلاً على أنّها تضم إلى مركز البلدية تجمعين سكنيين يشمل على (قرية عين بصال - قرية بني غانم). وتعد بلدية الأمير عبد القادر منطقة حضرية ذات طابع فلاحي بامتياز، إذ تقدر مساحة الأراضي الفلاحية بـ: 5150 هكتار منها 1754 هكتار مساحة صالحة للزراعة.

تحتل البلدية على مواقع أثرية سياحية هامة منها الضريح الملكي سيفاكس (ويعود بناء المعلم للعصور القديمة حيث شيد في 202 ق.م، حسب المؤرخ الذي اكتشف الضريح سنة 1902)، الذي يقع بالقرب من قرية بني غانم التابعة لبلدية الأمير عبد القادر، والمتوج بجمال سقونة الواقعة على بعد 4 كلم من الضفة اليمنى لوادي تافنة.

ويقع على ارتفاع 221 متر فوق سطح البحر، والذي تقدر مساحته بـ 2559 م²، تم تصنيفه ضمن التراث الوطني الجزائري سنة 2007.

وموقع إبرام معاهدة تافنة التاريخية بين مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر والجنرال بيجو ممثلا للجيش الاستعماري الفرنسي، الذي يشارف على المدخل الغربي للبلدية و المتاخم مباشرة لمصب وادي تافنة.



خريطة توضيحية لموقع بلدية الأمير عبد القادر بولاية عين قوشنت

المجال الزمني للدراسة:

و للتفصيل أكثر في دراستنا، كان لابد لنا من تحديد الإطار الزمني لها، حتى يتسنى لنا إحاطة الموضوع من جميع الجوانب، وعليه، فقد تم حصر زمن الدراسة خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2021، حيث تعد هذه الفترة هي الأنشطة سياسي، وما الدليل على ذلك إلا المواعيد الانتخابية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة.

وقد انطلقنا في البحث الميداني كخطوة أولى بالدراسة الاستطلاعية أواخر سنة 2014 لتمتد إلى الأسابيع الأولى من سنة 2015، حيث تم توزيع نسخ من استمارة الاستبيان على بعض المبحوثين كفترة تجريبية. ليتم بعدها العمل على القيام ببعض التعديلات في أسئلة الاستبيان بعد إجراء الدراسة الاستطلاعية، لكنها استغرقت مَنّا الوقت الكثير لظروف عملية، لنعاود الانطلاق في البحث الميداني من خلال توزيع الاستمارات على العينة المبحوثة ببلدية الأمير عبد القادر بعد تحريرها في شكلها النهائي، خلال بداية شهر أفريل من سنة 2017 إلى شهر جويلية من نفس السنة.

كيفية تحليل البيانات:

تعتبر عملية تحليل البيانات المتحصل عليها من الميدان، من أهم الخطوات المنهجية في الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتأكد الفعلي من نتيجة إختبار فروضها، حيث يتمثل الهدف الأساسي من التحليل في ترتيب وتنظيم وتصنيف البيانات، وإبراز العلاقات والارتباطات بين الظواهر، بما يمكن من التفسير العلمي الدقيق لها⁽¹⁾.
فقد اعتمدنا في دراستنا كما سبق وأن ذكرنا على إستمارة الاستبيان كتقنية أساسية لجمع المعطيات والمعلومات من الميدان، لتتم بعدها عملية تفريغ البيانات حسب المحاور المذكورة عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية -SPSS- (Statistical Package for the Social Sciences)، بهدف قياس وتكميم دور الفواعل الأساسية للمشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية.

حيث تم الاعتماد على جداول إحصائية لتفريغ وتحليل البيانات، التي تصف وتعرض لنا نتائج الدراسة الميدانية، بنسب مئوية مضبوطة ودقيقة، وحتى نتمكن من تفسير هذه النتائج، كان لابد لنا من الجمع بين الأسلوب الكمي والكيفي من خلال الاستفادة من النسب المئوية المتحصل عليها من الجداول الإحصائية لتوضيح

¹ - نجد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 229.

الرؤية بغية الوصول إلى صحة الفروض التي افترضناها في بداية دراستنا. وذلك ما يوضحه حسن الساعاتي حيث يرى: "أنّ الأسلوب الكمي ببياناته الإحصائية، لا يكفي وحده لفهم الظواهر الاجتماعية أو حتى جوانب معينة منها كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية فهماً متعمقاً، بل يجب الاستعانة بالأسلوب الكيفي أيضاً، لأنّ ذلك يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية، الأمر الذي يساعدنا على دقة التحليل وضبط التفسير وبخاصة في البحوث الاجتماعية، التي تتطلب نوعاً خاصاً من المعالجة يتناسب مع طبيعتها" (1). وذلك بغية الوصول إلى نتائج ميدانية تبرز مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة النظرية.

مجتمع البحث:

تعتبر عملية تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الإنسانية والاجتماعية، حيث يعرف على أنّه "جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها، وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث الذي يشمل جميع أسماء وعناوين مفردات المجتمع" (2). واعتباراً على أنّ دراستنا تركز على فئة هامة في المجتمع ألا وهي فئة الشباب، كان لا بد لنا من تحديد نوع وحجم العينة، التي هي "جزء من مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزء من الكل بمعنى تتخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث" (3).

فقد تمّ اختيار العينة بطريقة قصدية، والعينة القصدية هي: "تلك العينة التي يختارها الباحث اختياراً مقصوداً من بين وحدات المجتمع الأصلي وذلك تبعاً لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر بهذه

¹ - حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية- نسق جديد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1982، ص 196.

² - علي غربي، أبعاد المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

³ - رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية، الطبعة 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007، ص 34.

الوحدات أو المفردات وتخدم أهداف البحث، بحيث تكون هذه الوحدات قريبة الشبه من المجتمع، ويترك للباحث في الميدان حرية اختيار وحداتها" (1).

إنّ الشريحة الاجتماعية التي هي محل موضوعنا والواقعة في فضاء اجتماعي ممزوج بظروف متميّزة، ووجود مجالات عديدة، التي يلجأ إليها هذا الكيان الاجتماعي، هي فئة الشباب التي تتفاعل بتفاعل الواقع الاجتماعي، وهذا ما ينطبق على عينة دراستنا، حيث شملت ثلاثمائة (300) شاب، مع الحرص على ظهور بعض المتغيرات البيو-اجتماعية و ثقافية والتي تؤثر في سلوك الإنسان وتفاعلاته داخل المجتمع، كالجنس من خلال الذكور والإناث الذين مستهم المعاينة.

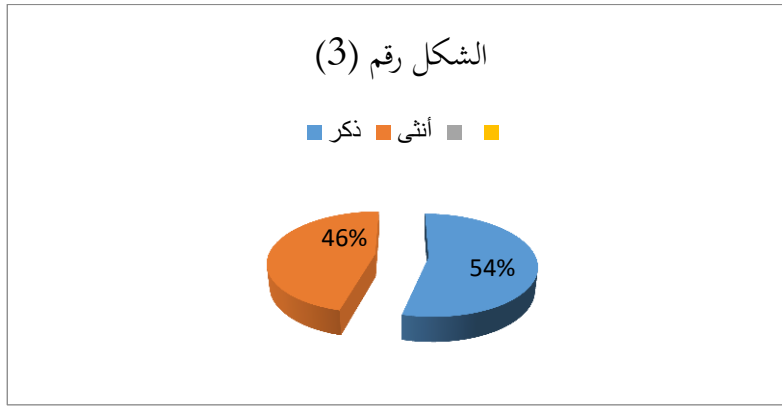
أما بالنسبة لمتغير السن، سعينا لأن يكون المبحوثين من فئة الشباب، أعمارهم محددة ما بين 18 و 35 سنة. وفي متغير المهنة فتحنا المعاينة على أفراد متعددي المهن، من موظفين بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، وعاطلين عن العمل، وطلبة جامعيين. كما لدينا في العينة التنوع في المستوى الدراسي للمبحوثين (ابتدائي - متوسط - ثانوي - جامعي).

ويمكن التعرف على خصائص المبحوثين من خلال الجداول التالية:

-الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
54 %	162	ذكر
46 %	138	أنثى
100 %	300	المجموع

¹ - محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، القاهرة، سنة 1993، ص 183.

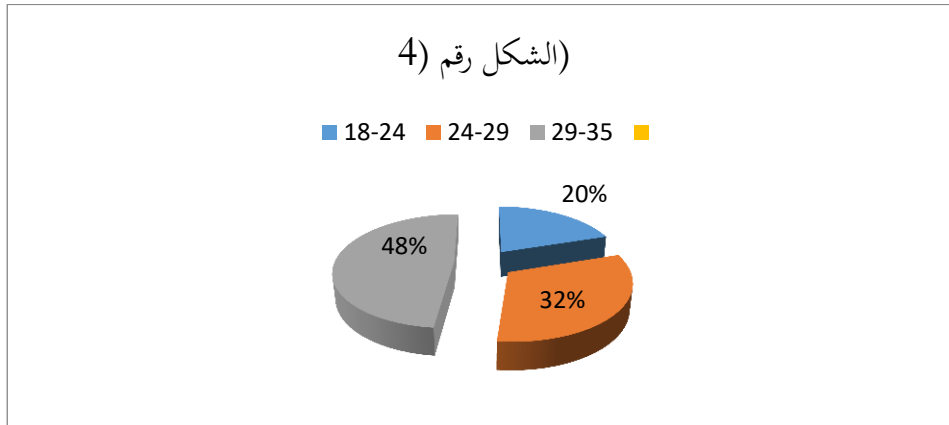


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (01) وتمثيله البياني أنّ نسبة الذكور لدى المبحوثين أعلى من نسبة الإناث على الرغم تقاربهما، حيث قدرت بـ (54 %) وهو ما يعادل (162) مبحوث من أصل (300) في حين قدرت نسبة الإناث بما نسبته (46 %) أي ما يعادل (138) مبحوث من أصل (300)، فغالبية المبحوثين هم من فئة الذكور وهذا ما يتوافق مع ارتفاع نسبة الذكور في المجتمع الجزائري وفقاً للشيء الملاحظ في الإحصائيات الوطنية ككل سنة.

–الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة %	التكرار	الفئات
20 %	60	24–18
31.67 %	95	29–24
48.33 %	145	35–29
100 %	300	المجموع

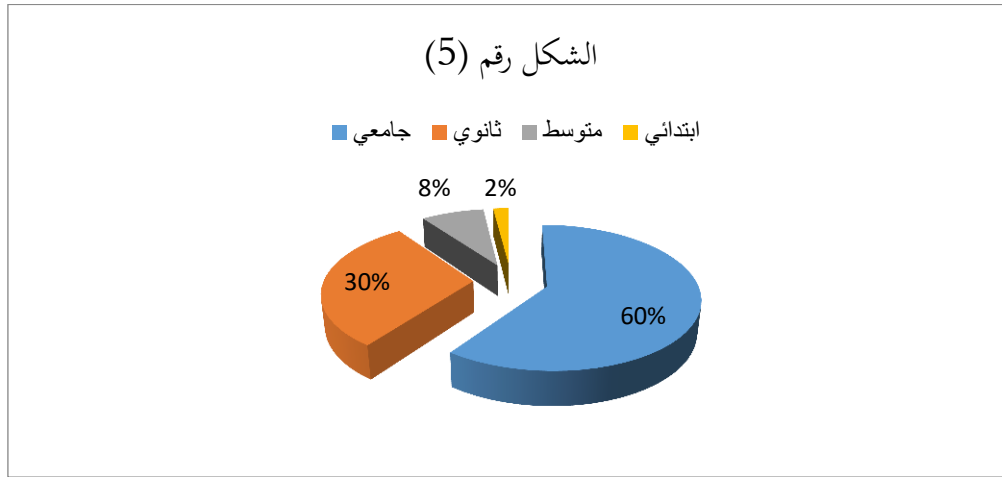


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02) وتمثيله البياني يتضح لنا أنّ الفئة الثالثة من المبحوثين ما بين (35-29) سجلت أعلى نسبة بـ(48.3 %) أي ما يعادل (145) مبحوث من أصل (300)، ثم تليها الفئة الثانية ما بين (29-24) سجلت ما نسبته (31.7 %) أي ما يعادل (95) مبحوث من المجموع الكلي للمبحوثين، لتسجل الفئة الأولى (24-18) أقل نسبة بـ(20 %) أي ما يعادل (60) مبحوث.

–الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	الخيارات
60 %	180	جامعي
30 %	90	ثانوي
08 %	24	متوسط
02 %	06	ابتدائي
100 %	300	المجموع



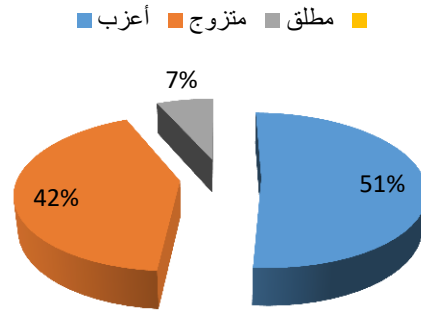
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يبين لنا الجدول رقم (03) وتمثيله البياني أنّ أكثر من نصف العينة المبحوثة لديها تكوين جامعي إذ سجلت نسبة (60 %) أي ما يعادل (180) مبحوث، في حين كان لنا فقط (02 %) من المبحوثين لديهم مستوى ابتدائي، بينما تراوحت نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي (30 %)، و (08 %) هي نسبة المبحوثين ممن لديهم مستوى متوسط.

-الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية

النسبة %	التكرار	الخيارات
51.3 %	154	أعزب
42 %	126	متزوج
06.7 %	20	مطلق
100 %	300	المجموع

الشكل رقم (6)

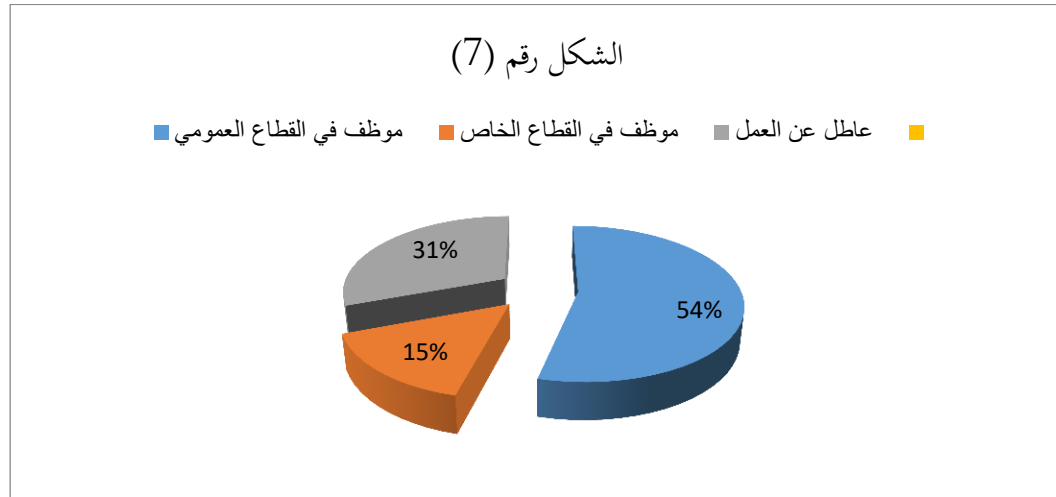


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول التوضيحي رقم (04) و الشكل البياني له، نرى أنّ أكبر نسبة للمبحوثين حسب متغير الحالة المدنية سجلت هي فئة العزاب، بما نسبته (51.3 %) أي ما يعادل (154) مبحوث أعزب. وفي فئة المتزوجين نجد (126) حالة بنسبة (42 %)، وما مجموعه (20) مبحوث مطلق بنسبة (6.7 %) من المجموع الكلي للمبحوثين.

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

النسبة %	التكرار	الخيارات
54 %	162	موظف في القطاع العمومي
15.33 %	46	موظف في القطاع الخاص
30.67 %	92	عاطل عن العمل
100 %	300	المجموع



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

أما بخصوص الحالة المهنية للمبحوثين، يتضح لنا من خلال الجدول رقم (05) وتمثيله البياني، أنّ أغلبية المبحوثين موظفين بالقطاع العمومي بنسبة (54 %) أي ما يعادل (162) مبحوث، و نسبة (15.3 %) منهم موظفين في القطاع

الخاص بمجموع (46) مبحوث. أما بقية المبحوثين فهم عاطلين عن العمل بنسبة (30.7 %) أي ما يعادل (92) مبحوث من إجمالي المبحوثين.

تلكم هي إذن أهم خصائص العينة المبحوثة كما سبق وأن وضحناها من خلال الجداول والأشكال البيانية المبينة أعلاه.

الفصل السادس:

المعالجة الكمية والكيفية للبيانات

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصل السابق إلى الإجراءات المنهجية المتبعة في إنجاز الجانب الميداني من هذه الدراسة، وكذا إلى التعريف بمجتمع البحث مع تحديد إطاره المكاني والزمني، إضافة إلى إبراز أدوات جمع البيانات والمتمثلة في استمارة الاستبيان، المستخدمة بكثرة في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالخصوص ذات المنهج الوصفي.

إذ سيتم في فصلنا هذا عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، لأجل الوصول إلى إثبات صحة الفرضيات من عدمها، معتمدين في ذلك على الجداول الإحصائية والأشكال البيانية، المتحصل عليها من الميدان وفقاً لبرنامج (SPSS)، ليتم تحليلها وفقاً للأسلوب الكمي والكيفي، بغية فهم الظاهرة الاجتماعية المدروسة، مع العمل على كشف الجوانب المرتبطة بها كالمواقف والآراء والقيم للوصول إلى استنتاجات عملية من الواقع، لإبراز مدى صحة الفرضيات أو عدمها التي قامت عليه الدراسة النظرية.

عرض وتحليل نتائج المشاركة السياسية للمبحوثين:

للإجابة على التساؤلات المطروحة المتعلقة بمدى مشاركة الشباب الجزائري سياسياً، وإبراز صحة الفرضية الأولى من عدمها، التي تعتبر النظام السياسي الديمقراطي التعددي المحدد الأساسي للمشاركة السياسية، وأن تحقيق مستويات معتبرة من التنمية المحلية مرهون بارتفاع معدلات مشاركة الشباب في الحياة السياسية عامة. قمنا بدراسة مجموعة من الصور المألوفة والمتاحة في الواقع السياسي الجزائري، والتي تصنف إلى ثلاث مستويات هي: الأنشطة القاعدية، الأنشطة الانتقالية، وأنشطة النضال السياسي، كما سبق وأن تطرقنا إليها بالشرح والتفصيل من الناحية النظرية في الفصل الثاني من الباب الأول للدراسة، وكانت النتائج حسب الآتي:

-أولاً: الأنشطة القاعدية:

أ- التصويت:

لقد شهدت الفترة التي قصدناها بالدراسة (2012-2022) تسعة إقتراعات عامة شهدتها البلاد، بداية من اقتراع 10 ماي 2012 وإجراء الانتخابات التشريعية، ثم الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012. وبعدها جرت الانتخابات الرئاسية في 17 أبريل 2014، ليعود المواطنون إلى صناديق الاقتراع في 04 ماي من سنة 2017 للانتخابات التشريعية، ومنها إلى المحليات في 23 نوفمبر من نفس السنة، ثم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، ثم استفتاء التعديل الدستوري بتاريخ 01 نوفمبر 2020، لتأتي بعدها الانتخابات التشريعية في 12 جوان 2021، وبعدها الانتخابات المحلية بتاريخ 27 نوفمبر 2021. وتشير الأرقام الرسمية، حول نسب المشاركة في هذه الانتخابات، إلى أنّ نشاط التصويت في الانتخابات متذبذب من حيث المشاركة.

وقبل الخوض في مناقشة محدد المشاركة السياسية هذا ألا وهو التصويت لدى مبحوثينا، كان ولا بد لنا من معرفة نسبة امتلاكهم لبطاقة الناخب، حيث أفرزت لنا نتائج الدراسة من خلال السؤال 14 باستمارة الاستبيان،

أن أغليبيتهم يؤكدون على حيازتهم لبطاقة الناخب بما نسبته (71 %) من مجموع العينة حسب الجدول رقم (07) الآتي:

-الجدول رقم (06): يوضح نسب امتلاك المبحوثين لبطاقة الناخب (السؤال رقم -14-)

الاجابة	التكرار	النسبة %
نعم	214	71 %
لا	86	29 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وقد قمنا بتحديد فئات الشباب كما سبق وأن قدمنا تعريف مفصل لها في الباب الأول من الدراسة، وتم توزيعها إلى ثلاث فئات، تبدأ من سن 18 سنة والذي يعتبر السن القانوني للبلوغ وتنتهي إلى ما يفوق سن 35 سنة. لتتحصل على الجدول التالي لتوزيع المبحوثين حسب السن و الجنس من إجمالي مجتمع البحث، لنقوم بقراءة بسيطة من الجداول الرسمية المتحصل عليها بخصوص إجمالي الهيئة الناخبة بالبلدية مقسمة هي الأخرى على متغيري الجنس والسن كذلك.

-الجدول رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن

الفئات	ذكور		إناث		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
24-18	09.25 %	15	32.60 %	45	20 %	60
29-24	35.19 %	57	27.54 %	38	31.67 %	95
35-29	55.55 %	90	39.86 %	55	48.33 %	145
المجموع	54 %	162	46 %	138	100 %	300

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

والجدول التالي يوضح لنا إجمالي الهيئة الناجبة على مستوى بلدية الأمير عبد القادر موزعة حسب الجنس والسن، من سن 18 سنة إلى ما يفوق 60 سنة، في مقابل كانت العينة المقصودة بالدراسة محددة من سن 18 سنة إلى 35 سنة.

-الجدول رقم (08): يوضح إجمالي الهيئة الناجبة موزعة حسب الجنس والسن

الفئات	ذكور	إناث	المجموع
الناخبون الجدد البالغون 18 سنة	39	27	66
19 - 20 سنة	66	95	161
21 - 30 سنة	350	337	687
31 - 40 سنة	455	506	961
41 - 50 سنة	434	458	892
51 - 60 سنة	333	302	635
أكثر من 60 سنة	445	353	798
المجموع	2122	2078	4200

المصدر: الأمانة العامة لبلدية الأمير عبد القادر

وإن كانت نسبة امتلاك المبحوثين لبطاقة الناخب مرتفعة إلا أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّهم يدلون بأصواتهم في الانتخابات، حيث أنّ لهاته الفئة بالذات أسبابها التي تجعلها تمتنع عن الإدلاء بصوتها خلال المواعيد الانتخابية، وقد عبّر ما عدده (97) من الشباب المبحوثين عن حرصهم على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات بنسبة ضئيلة عموماً وهي (45.33 %) من الحجم الإجمالي للمبحوثين مالكي بطاقة الناخب. كما أنّ للمشاركين

في عملية التصويت أسبابهم التي تجعلهم يحرصون على المشاركة فيها، وذلك ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه الذي يوضح لنا نسبة المصوتين في الانتخابات وأسباب حرصهم على ذلك، وكانت نتائجه المستقاة حسب إجابات المبحوثين حول السؤال رقم -16- و -17- من استمارة الاستبيان.

-الجدول رقم (09): يوضح نسب تصويت المبحوثين الذين يملكون بطاقة الناخب و أسباب مشاركتهم

تكرار سبب التصويت في الانتخابات				هل تحرص على الإدلاء بصوتك في الانتخابات		
الإجابات	التكرار	النسبة %	لأنني أثق في عملية التغيير	لأجل ختم بطاقة الناخب	التصويت واجب وطني	لأعبر عن صوتي
نعم	97	45.33 %	20	18	25	34
لا	117	54.67 %				
المجموع	214	100 %				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

أما بخصوص إجابات أولئك الذين لا يحرصون على الإدلاء بأصواتهم في العمليات الانتخابية والتي تفوق نسبة (54 %) من الحائزين على بطاقة الناخب عن أسباب عدم مشاركتهم، فنجد لكل منه أسبابه الخاصة والتي يرجعها إلى أسباب متعددة، وهو ما استقيناه من النتائج المتحصل عليها من الميدان، فمنهم من يرجع عدم مشاركته لاقناعه بأن الانتخابات لا تغير شيئاً أو لعدم اقتناعه بالعملية الانتخابية أصلاً، ومنهم من يردّها إلى عامل الوقت الذي ليس بأيديهم كونهم لهم انشغالات ذات أولوية حسبهم، أو لعدم قيمة أصواتهم.

-الجدول رقم (10): يوضح سبب عدم إدلاء المبحوثين بأصواتهم في الانتخابات

النسبة %	التكرار	الإجابات
22.22 %	26	الانتخابات لا تغير شيئاً
15.39 %	18	لعدم الاقتناع بالعملية الانتخابية
18.80 %	22	ليس لدي الوقت
17.09 %	20	صوتي لا قيمة له
26.50 %	31	أسباب أخرى
100 %	117	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

وربما يكون مردُّ انخفاض نسب التصويت راجع إلى كثرة المواعيد الانتخابية، إذ تشير المقارنة بدراسات عديدة عن المشاركة الانتخابية إلى وجود بعض العوامل التي تدفع الناخبين إلى التغيب الانتخابي في الجزائر، وهي مرتبطة أساساً بتصور الناخبين للفعل الانتخابي ولقيمة المشاركة فيه، بالإضافة إلى أنَّ تكرار استدعاء المواطن للقيام بالواجب الانتخابي بشكل مكثف من شأنه أن يخمّد إرادة المشاركة لديه. وبدل النموذج السويسري على التأثير السلبي لكثافة المواعيد الانتخابية على حجم المشاركة فيها، فمنذ الستينيات من القرن الماضي نزلت معدلات المشاركة الانتخابية إلى أقل من (50 %) من الناخبين المسجلين، في دولة أصبحت فيها استدعاء الناخبين مرة كل ثلاثة أشهر مع بداية الثمانينيات⁽¹⁾.

فعدم الإقبال على صناديق الاقتراع من قبل فئات الشباب للإدلاء بأصواتهم خلال المواعيد الانتخابية، يشكل أزمة مشاركة سياسية وحجر عثرة للنظام السياسي الباحث عن سيرورته ومصادقته. إذ لا يزال يشغل بال صناع القرار في كل استحقاق انتخابي والتي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة وعائقاً حقيقياً أمام عملية

¹ - Nonna Mayer et Pascal Perrineau, op.cit, p.36.37.

التنمية المنشودة وعلى جميع مستوياتها. فعزوف الشباب عن الانخراط في العمل السياسي وتغيبه عن العملية الانتخابية ناتج عن إيمانه بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من قبل الفاعلين السياسيين.

وفي سياق ذلك يوضح - عبد الحميد مهري- في تصريح له عبر صفحات جريدة الخبر اليومية، في الإجابة عن سؤال جوهرى هو "لماذا لم أنتخب"، حيث يرى أنّ مقاطعة الانتخابات هي ظاهرة إجتماعية لها أسبابها السياسية، وعلى الذين بيدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة بقراءة سليمة، وهناك أسباب عديدة ساهمت في تضخيم ظاهرة المقاطعة منها⁽¹⁾:

1. غياب النقاش الجاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجهها بلادنا، والالتفاف عليها بعموميات غامضة، ومحاولة الفوز بالمصادقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن.
2. تقديم صورة عن الانتخابات التشريعية في جميع مراحل ومستويات تحضيرها، بأنّها في الأساس عملية ترمي للإبقاء على الحكم القائم وترميم السدود التي أقيمت للحيلولة دون تطويره أو تغييره.
3. الاعتقاد السائد بأنّ المشاركة في الانتخابات واختيار نواب جدد مهما كانت كفاءاتهم في ظل النظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئاً.
4. صحيح أنّ تزوير الانتخابات بالمعنى التقليدي للكلمة لم يعد هو العامل الأساسي الذي يكتف نتائجها، ذلك أنّ السلطة دجّنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات عديدة، وبطرق ووسائل مختلفة، إلى حدّ يمكنها من مخاطبة السحب الانتخابية مطمئنة: أمطري حيث شئت سيأتيني خراجك.

¹ - قندوز عبد القادر- مبطوش الحاج، واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، جوان 2022، ص 86.

5. إنّ العزوف عن المشاركة في الانتخاب، الذي اتسع بشكل ملحوظ، يعكس الطموح إلى تغيير سياسي عميق، أصبح اليوم حلما مشتركا بين جميع شرائح المجتمع، رغم اختلاط هذا الحلم بما يشبه اليأس من حدوثه في المنظور القريب.

إنّ مقاطعة الانتخابات تعتبر مؤشر مهم على ضعف حجم المشاركة في الحياة السياسية، وهو ما يعني عدم اكتراث فئات معتبرة من الناخبين لعدم اقتناعهم لا بهذه العملية ولا بالمرشحين لها، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في التغيير والمراقبة، ولا تفسّر المقاطعة هنا بضعف مستوى التعليم لدى الهيئة الناخبة أو بظروفهم المادية، كعناصر أساسية للتأثير كي يتعدوا عن الفعل الانتخابي، إذ نجد أغلبية مبحوثينا لديهم مستوى جامعي و أكثر من نصف العينة موظفون في القطاع العمومي. ويمكن تفسير هذه الوضعية بأسباب وظروف أخرى تجعلها تقلل من الممارسة الفعلية للعملية الانتخابية.

ب- مناقشة المواضيع السياسية:

و في إطار مناقشة المواضيع السياسية الذي يعتبر هذا النشاط ضمن الاهتمام السياسي المرتبط بمتابعة القضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية من خلال الدائرة الضيقة لانتمائهم وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات والمواعيد الانتخابية. إذ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أنّ أغلبية المبحوثين يتناقشون في المواضيع السياسية بنسبة (64 %)، ويعد وسط الأصدقاء، وزملاء الدراسة والعمل من أنسب الأطر أو الفضاءات لطرح المواضيع السياسية ومناقشتها لدى مبحوثينا، إذ يتناقش (34 %) منهم مع الأصدقاء، وكذلك (31 %) منهم مع زملاء العمل والدراسة. كما تمثل الأسرة فضاءاً للنقاشات السياسية عند (24 %) من المبحوثين، فيما لا يمثل الإطار العام، أي في إطار المناقشة مع أناس تقل

درجة ارتباط المبحوث معهم، وفي خلال التجمعات أو الملتقيات والندوات، اختياراً مقبولاً سوى لدى (11 %) من المبحوثين. ويعود سبب النقاش وإطار مناقشته كذلك، إلى عامل الحضور القوي للسياسي في حياة الجزائريين بالنظر إلى كثرة المواعيد السياسية، والتحويلات السريعة التي عاشها المجتمع الجزائري والأوضاع التي يشهدها، وكذا النقاشات التي تثار في الفضاءات العمومية وفي وسائل الإعلام على الخصوص، حيث يربط -كمال المنوفي- "النقاشات غير الرسمية بطبيعة الأزمات والقضايا المطروحة على الساحة"⁽¹⁾، وكل هذا يجعل السياسة محوراً حتى لدرشة الأصدقاء أو أفراد الأسرة.

-الجدول رقم (11): يوضح إجابات المبحوثين حول مناقشة المواضيع السياسية و إطار مناقشتها

إطار المناقشة				مناقشة المواضيع السياسية		
إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة %	أفراد الأسرة	زملاء الدراسة و العمل	الأصدقاء	في إطار نقاش عام
نعم	192	64 %	38	47	52	55
لا	108	36 %				
المجموع	300	100 %				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

ج-حضور التجمعات السياسية العامة:

لنتقل بعدها إلى صورة أخرى من صور المشاركة السياسية، حيث يتضح لنا من تحليل إجابات أفراد العينة على السؤال -رقم 19- حول كونهم قد سبق لهم حضور تجمعات سياسية عامة أم لا، أنّ ما نسبته (68 %) للذين لم يسبق لهم حضور تجمعات سياسية عامة، كما أنّه لا يعكس بالضرورة ارتفاع نسبة مناقشة المواضيع

¹ - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص344.

السياسية لدى المبحوثين (64%)، وذلك راجع نسبة للعدد الهائل من التجمعات السياسية التي تنظم في أكثر من مكان داخل التراب الوطني، خصوصا وأنّ التجمعات هذه تشكل أكثر الوسائل والآليات المستخدمة في الحملات الانتخابية التي عرفت منها الجزائر عدد لا بأس به منذ بداية مسار التعددية الحزبية، وبالاخص خلال الفترة المقصودة بالدراسة. وما الجدول التالي إلا خلاصة للنتائج المتعلقة بهذا النوع من النشاط والخاص بالمبحوثين:

-الجدول رقم (12): يوضح إجابات المبحوثين حول حضور تجمعات سياسية

النسبة %	التكرار	حضور تجمعات سياسية
32 %	95	نعم
68 %	205	لا
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

– ثانيا: الأنشطة الانتقالية:

ونقصد بالأنشطة الانتقالية على هذا المستوى من المشاركة بتضمنه لنشطين هامين ويتمثلان في المساهمة في حملات انتخابية والاندماج في التنظيمات الشبه سياسية.

أ- المساهمة في حملة إنتخابية:

–الجدول رقم (13): يوضح إجابات المبحوثين حول المساهمة في حملات إنتخابية

طبيعة النشاط المساهم به				المساهمة في حملات إنتخابية		
محاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح مترشح	تنظيم تجمعات	وضع ملصقات	مساهمة بالمال	النسبة %	التكرار	إجابات المبحوثين
23	14	20	18	25 %	75	نعم
				75 %	225	لا
				100%	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

و تظهر النتائج المتحصل عليها حول السؤال المتعلق بالمساهمة في حملة انتخابية من قبل لصالح حزب أو مرشح معين، أنّ نسبة (25 %) من مجموع المبحوثين فقط من كانت لهم مساهمة في هذا النوع من النشاط، في الحين الذي يبقى (75 %) من المجموع العام للعينة بعيدين عن ممارسته.

وقد يفسّر ضآلة نسبة الذين ساهموا في حملات انتخابية، ما يتطلبه هذا النشاط من اقتناع كبير بطروحات المترشح أو الحزب للترويج لها، أو أهمية الرهان والمصلحة المتعلقة بفوزها، وكذا مقدار الجهود التي يتطلبها بدءا بالظهور أمام العامة والاتصال المباشر بأناس ليسوا في غالب الأحيان ممن يعرفونهم أو يتعاملون معهم.

وكما يبيّن لنا الجدول أعلاه فإنّ أغلب من ساهموا في حملة انتخابية، قد قاموا بمحاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح حزبهم أو مرشحهم المفضل وعددهم (23) وهو نشاط لا يتطلب بذل الجهد والجرأة اللتين يتطلبهما النشاطان الآخران اللذان اقترحناهما على المبحوثين. حيث لم يتجاوز (18) مبحوث ممن ساهموا بالمال، و(20) من قاموا بوضع ملصقات من مجموع ممارسي هذا النوع من النشاط.

وفي الغالب فإنّ من قاموا بمحاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح من يقومون لهم بالحملة الانتخابية، قاموا بذلك في إطار الجماعات المرجعية، أي في إطار محيط المعارف القريبة للمساهم في الحملة الانتخابية (الأسرة، زملاء الدراسة والعمل، الأصدقاء...)، وعلى العموم من يقومون بكل هذا العمل هم من المنخرطين في الأحزاب المرشحة، أو الذين تربطهم علاقات قوية ومباشرة بالمرشحين وقد يتم ذلك بمقابل مالي. إذ يلجأ المترشحون لتكليف أفراد أو منظمات بتعليق ملصقاتهم الإشهارية، والغاية من ذلك العائد المادي.

ب- الاندماج في التنظيمات شبه السياسية:

على الرغم من تزايد نمو التنظيمات شبه السياسية في الجزائر منذ فتح المجال أمام إنشاء التنظيمات والجمعيات غير السياسية الوطنية والمحلية، فنلاحظ أنّ الانخراط فيها ضئيل لدى مبحوثينا، فقد لم تتعد نسبة المنخرطين (17 %) أي ما يعادل (50) مبحوث من مجموع أفراد العينة. و الجدول التالي يبين لنا ذلك:

-الجدول رقم (14): يوضح نسب انخراط المبحوثين في جمعيات

النسبة %	التكرار	الانخراط في جمعية
17 %	50	نعم
83 %	250	لا
100%	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

و تشير هذه النتائج إلى ضعف اندماج المبحوثين في التنظيمات شبه السياسية المختلفة، والذي مرده إلى ما يشوب عمل هذه التنظيمات من تشوهات، فكثيرا ما أشير إلى ارتباطات مباشرة بين بعض هذه الجمعيات أو النقابات وأحزاب سياسية، وهو ما يأخذه الناس موضع الريبة والشك.

كما أنّ هناك عاملاً آخر يحد من مشاركة المواطن في الحياة السياسية عن طريق التنظيمات شبه السياسية، هو غياب الديمقراطية في التسيير الداخلي لهذه التنظيمات⁽¹⁾، وتوظيفها لأغراضهم الشخصية، وهو الشيء الملاحظ في الواقع الجزائري، ويكفي ما أصبحنا نراه من مظاهر مترتبات مثل ذلك الأمر، والظاهرة للعيان من خلال النزاعات والشقاقات المختلفة بين أعضاء ومسيري مختلف الجمعيات والتنظيمات.

وحتى وإن كان لمبحوثينا انحراط ضئيل في مثل هذه التنظيمات والتي تمثل نسبة (17 %) إلا أنّ طابع هذه التنظيمات يكون ثقافي ديني، أو اجتماعي رياضي، وذلك من خلال عدد الجمعيات المعتمدة ببلدية الأمير عبد القادر، التي تقدر بخمسة عشر (15) جمعية بمختلف طوائعها، وذلك ما نلاحظه من خلال الإحصائيات الرسمية للبلدية.

-الجدول رقم (15): يوضح عدد جمعيات المعتمدة ببلدية الأمير عبد القادر وطائعها

طابع جمعية	العدد
جمعية ذات طابع ديني	03
جمعية ذات طابع ثقافي	02
جمعية ذات طابع رياضي	03
جمعية ذات طابع إجتماعي	05
المجموع	15

المصدر: الأمانة العامة لبلدية الأمير عبد القادر

¹ - Jean Meynaud et Alain Lancelot. op.cit, p.28.

فضالة الانخراط في الجمعيات يرجعه الكثير من المفكرون إلى عدة عوامل أساسية ومهمة، وفي هذا السياق تعد البطالة أحد العوامل المهمة المحددة للسلوك السياسي، أو أحد عوامل ترك السياسي لدى الشباب. إنَّ عدم اندماج الشباب داخل الحياة الاجتماعية والإنتاجية، يؤدي إلى الإحساس بعدم الجدوى والتهميش ومن ثم عدم الاندماج داخل الحياة السياسية للبلاد⁽¹⁾.

وقد سبق لـ -لازارسفيد- ومجموعته أن أبرزوا من خلال دراسة أجروها بـ- ماريانتال- بفرنسا، التأثير الواضح الذي عرفته الحياة الاجتماعية والسياسية بهذه المدينة نتيجة التغير الذي ستعرفه المنطقة بسقوط أغلب سكانها في البطالة. إنَّ الحياة السياسية ستعرف نتيجة لذلك تحولات ملحوظة وتراجعا كبيرا، وذلك في مستويات عدة: سواء منها الاهتمام والمتابعة، الانتماء، المشاركة السياسية... وغيرها، وسيظهر تراجع الاهتمام بالمجال السياسي من خلال تراجع الإقبال على الجرائد السياسية رغم بحس ثمنها، في مقابل ازدياد الطلب على جرائد المنوعات رغم غلائها، في نفس الوقت ستعرف المنظمات السياسية تراجعاً كبيراً على مستوى عدد أعضائها ومنخرطيها، وهو الأمر الذي لن تسلم منه حتى الجمعيات بما فيها الرياضية⁽²⁾.

وحتى وإن كان الاندماج في التنظيمات شبه السياسية على ضآلته، لا يعبر بالضرورة عن اهتمام المنخرطين بالسياسة وأمورها، من هذا المنطلق يبدو أنَّ الانتماء إلى الجمعيات لا تغذيه الرغبة في التعبير عن الرأي أو المشاركة السياسية الفعالة وإنما تحدده بالأساس الرغبة في الاستفادة المادية، مادام أنَّ الرأي السياسي يفقد مصداقيته وقدرته على التعبئة في لحظات الأزمة، الضيق والحاجة، لكن ذلك لا يعني أنَّ الرأي السياسي يختفي بتاتا، ولكنه يفقد تأثيره الفعال على التصرفات، أو في مستوى الممارسة الفعلية⁽³⁾.

¹ -Olivier Galland, **les jeunes**, 7eme édition, la découverte, paris, 2009, p. 102.

² - Paul Lazarsfeld- Marie Jahoda- Hans Zeisel, **Les Chômeurs de Mariental**, éditions de minuit, paris, 1981, p.71.

³ -Ibid, p.74.

- ثالثا: أنشطة النضال السياسي:

كما سبق وأن ذكرنا في ثنايا الفصل الثاني من الباب الأول المتعلق بالإطار النظري للمشاركة السياسية،

إذ يتكون هذا النوع من النشاط من عنصرين أساسيين:

أ- الانخراط في الأحزاب السياسية:

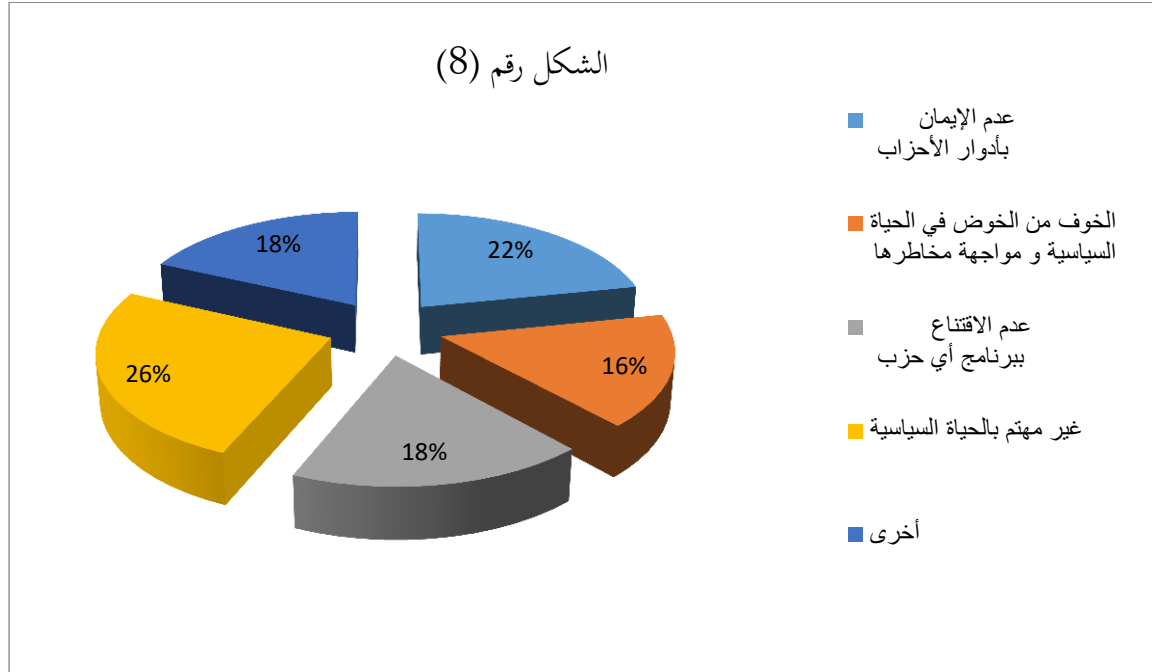
ومن خلال النتائج المتحصل عليها من إجابات المبحوثين نجد أنّ الأحزاب السياسية الجزائرية لا

تستقطب الكثير من المواطنين وذلك ما نلمسه من خلال الإجابة على السؤال رقم 23 و 24 والجدول التالي

يوضح لنا كذلك أسباب عدم الانضمام لأي حزب سياسي:

-الجدول رقم (16): يوضح نسب انخراط المبحوثين في أحزاب سياسية و أسباب عدم الانتماء

أسباب عدم الانضمام لأي حزب سياسي					الانخراط في أحزاب سياسية		
أخرى	غير مهتم بالحياة السياسية	عدم الاقتناع برنامج أي حزب	الخوف من الخوض في الحياة السياسية و مواجهة مخاطرها	عدم الإيمان بأدوار الأحزاب	النسبة %	التكرار	الإجابات
					08 %	25	نعم
50	70	50	45	60	92 %	275	لا
					100 %	300	المجموع



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

وعلى الرغم من الأحزاب الكثيرة التي تعج بها الساحة السياسية في الجزائر، إلا أننا نلاحظ ضآلة المنخرطين فيها إذ تصل نسبتهم إلى (08 %) من مجموع المبحوثين، فيما تصل نسبة (92 %) من المبحوثين يصرحون أنهم غير منخرطين في أحزاب سياسية. ولكل فئة أسبابها التي تجعلها تنعزل بمنأى عن الاندماج في هذه التنظيمات السياسية. إذ يوضح لنا - مورييس دوفر جييه - تصنيفاً بخمس مستويات من اندماج الأفراد في النشاط الحزبي، "فالناخب" الذي يصوت في الانتخابات أحياناً لحزب معين، دون أن يعلن ميله إليه، يترتب في أدنى مستويات المشاركة الحزبية. و"المتعاطف" يهتم بنشاطات الحزب ويحضر حملاته الإعلامية ويتابع صحافته. أما "المنخرط" فهو شخص يملك بطاقات عضوية ويدفع اشتراكات مالية دورية ويحضر اجتماعاته العادية. ويأتي بعده "المناضل" وهو المنخرط النشط الذي وقع على عاتقه أداء الأعباء الاعتيادية: دعائي نشط، ييثر شعارات الحزب، ويبيع صحفه، ويضع الملصقات، ويضمن التأطير والحفاظ على النظام في تجمعات الحزب، فهو الرجل الضروري في كل المستويات بالخصوص عند أوقات الحملات الانتخابية، وأخيراً هناك "الدائم" الذي تعد السياسة

بالنسبة له حرفة بأنم معنى الكلمة⁽¹⁾. وهو يلخص لنا كل هذه النقاط ويوضح تسلسل حجم فئات النشطين الحزبيين، حيث تضيق دائرة النشاط الحزبي كلما اتجهنا إلى مركز الدائرة، وانتقلنا إلى مستوى أعمق من الاندماج فيه.

لكن الشيء الملاحظ أنّ أغلبية مبحوثينا هم خارج هذه الدائرة، وهو ما يمثل (26 %) من هؤلاء الراضون للانخراط وهي أعلى نسبة مقارنة ببقية الفئات ليس لديهم أي اهتمام بالحياة السياسية، وينسب متقاربة ما بين خائف من الخوض في الأمور السياسية و مواجهة مخاطرها، وما بين رافض وغير مقتنع ببرنامج أي حزب من هاته الأحزاب، ومنهم من لا يؤمن بأدوار الأحزاب أصلاً. وقد تكون قلة الوعي السياسي لدى المبحوثين هي السبب الأساسي والرئيسي من وراء عدم دخولهم غمار السياسة ودهاليزها، إذ يعتبر كل من الوعي السياسي والممارسة أو المشاركة السياسية من أهم أبعاد التربية السياسية.

فالوعي السياسي لدى الأفراد يتكون من خلال تربيتهم السياسية، والتربية السياسية هي تعبير عن مشاركة الأفراد في المسائل العامة على أساس من الوعي. إلا أنّ الوعي يحتل مكانة مهمة في عملية التربية السياسية لما له من ضرورة بالغة في إحداث التنمية في المجتمع، كما أنّه يعتبر من الضرورات الأساسية لقيام أي مجتمع خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تتسم بسواد ظواهر سلبية عديدة لعل من أهمها "ضعف دور الجماهير في الحياة السياسية ... ويرجع هذا الضعف إلى تدني مستوى الوعي السياسي فيها"⁽²⁾.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن وعلى السياسة العامة، يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة. ويعود ذلك لأسباب عديدة منها ذاتية شخصية ومن أهمها غياب الحافز أو الدافع قد يساعد على ظهور الميل إلى اللامبالاة السياسية حيث يشعر المواطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي،

¹ - Jean Meynaud et Alain Lancelot. op.cit, p.32.

² - أحمد شاطر باش، الوعي السياسي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد السابع، جانفي 2011، ص 140.

ويتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة. كون ذلك النشاط لا يتيح له إشباعاً عاجلاً، وكذلك فقدان الاهتمام بالمكانة أو الموقع، ولانعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية أو الشعور بالخوف وعدم الأمن فضلاً عن مدى الوعي والفهم لأهمية النشاط السياسي. كان ينظر المواطن إلى النشاط السياسي على أنه يشكل تهديداً لبعض جوانب حياته أو قد يؤثر على علاقته بالآخرين، فيرى أنّ اللامبالاة أكثر ملائمة لحياته.

وقد تكون اللامبالاة بفعل عوامل سياسية منها الاغتراب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أو لعدم وفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية، وفي كثير من الحالات تكون اللامبالاة تعبير عن نوع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما أو واقع سياسي معين وتحدث هذه الحالة عندما يصل المواطنون المعنيين إلى حالة خيبة الأمل أو الإحباط في مواجهة الظروف السياسية المعينة، وذلك سواء بعدم القدرة على التكيف أو لعدم القدرة على التعبير أو لوقوع الأطراف المعينة تحت تيار عارم من الإكراه أو الإجبار المادي والمعنوي⁽¹⁾.

ب- الترشح لمناصب قيادية:

نلاحظ من تحليل النتائج المتحصل عليها، أنّ (75) من مجموع المبحوثين فقط من سبق لهم الترشح لمناصب قيادية بنسبة (25%)، منهم ما يقارب (10%) ترشحوا في مناصب قيادية لجمعيات أو نقابات مهنية، وما نسبته أقل من (04%) في حزب سياسي، والذي لم يسبق لهم الترشح لمثل هذه المناصب وصلت نسبتهم إلى (75%) من مجموع العينة، وهو ما يعكس ضآلة نسبة المساهمين في هذا النوع من النشاط، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

¹ - حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الأبعاد)، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، سنة 2020، ص 43.

-الجدول رقم (17): يوضح نسب ترشح المبحوثين لمناصب قيادية

النسبة %	التكرار	الترشح لمناصب قيادية
09.34 %	28	جمعية او نقابة
03.33 %	10	حزب سياسي
05.33 %	16	منظمة جامعية
01.67 %	05	مؤسسات و أجهزة الحكومة
05.33 %	16	لجنة الحي السكني
75 %	225	لم يسبق لي الترشح
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وعلى العموم تلك الصور التي تعرضنا لها هي صور المشاركة السياسية الأكثر شيوعا والتي يتيحها الواقع السياسي الجزائري، وإلى جانب هذه الصور القانونية والمتعارف عليها، هناك صور أخرى من المشاركة ليست محل دراستنا، تتمثل في نشاطات تتميز بقدر أو بآخر من العنف والسرية والتنظيم، متدرجة من مجرد كتابة شعارات مناوئة للحكومة على الجدران إلى غاية التخطيط للاستيلاء على الحكم بطريقة عنيفة وقلب النظام.

وبعد التطرق إلى صور المشاركة السياسية وأهم نشاطاتها، وقد تكوّن لدينا تصور ولو بالقدر القليل حول مدى مشاركة المبحوثين سياسيا، ودرجة اهتمام الشباب بالمسائل السياسية، ومدى فاعليتها على تكوين الفرد المشارك إيجابيا في السياسة العامة للبلاد. حيث نجد أغلبية مبحوثينا ترتفع نسب مشاركتهم من خلال المستوى

الأول لصور المشاركة وهي الأنشطة القاعدية، في حين تقل في المستويين الآخرين وهما الأنشطة الانتقالية وأنشطة النضال السياسي.

فقد كان افتراضنا الأول يقتضي تحقيق مستويات معتبرة من التنمية المحلية، الذي هو مرهون بارتفاع معدلات مشاركة الشباب في الحياة السياسية لمجتمعهم، بموجب النظام السياسي الديمقراطي الذي يحوي التعددية السياسية. وبالتالي فمشاركتهم من خلال امتلاك بطاقة الناخب والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ومناقشة الأمور السياسية على حسب النسب المتحصل عليها بالنسبة للأنشطة الانتقالية لا يعني بالضرورة انغماسهم في الحياة السياسية لمجتمعهم، وهذا راجع لتهميشهم وشعورهم بالاغتراب في المجتمع. فقد أصبح المواطن يملك شعوراً بعدم الرضا، وفقد الثقة في القيادة السياسية، لأنه يعاني الإحباط وعدم الاهتمام بالتوجهات الحكومية، وبالنظام السياسي بكامله. ولعل ذلك ما أظهرته المقاطعة الواسعة في الانتخابات، التي عكست عدم اكتراث شريحة كبيرة من المواطنين بالعملية الانتخابية. أما الصورة الأخرى التي تعبّر عن الاغتراب الذي يعانيه المجتمع، فتتمثل في أعمال الشغب والعنف التي يشهدها كثير من مناطق الوطن، وهو ما يعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة، أو في مؤسساتها التمثيلية، لاقتناع الفرد الجزائري بأنّ النخبة السياسية بشكل عام، وجميع المنتخبين بشكل خاص، لا يسعون إلاّ إلى خدمة مصالحهم الخاصة⁽¹⁾.

ومن خلال إجابات المبحوثين نجد أنّ لديهم قناعات بأنّ اللعبة السياسية مغلقة وأنّ هنالك فساد سياسي سواء على المستوى الإداري أو الفعلي الممارس، لهذا هم لا يفكرون حتى في دخول غمارها أو عدم الاهتمام بها. وهذا ما خلق نمط من الثقافة السياسية ترى أنّ لا فائدة من المشاركة لأنّ القضية في يد الأقوياء. كما قالت -ماري روبنسون-Mary Robinson- مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان: "إنّ الفساد

¹ - محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر- الأسباب والآثار والإصلاح، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2011، ص 165.

السياسي يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة لأنّ الأمر يتعلق بتشكيل ذهنيات ترى أن لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة وأنّ الأمر يتعلق بالأقوياء" (1).

بصفة عامة، إنّ طبيعة الأنظمة السياسية العربية المائلة إلى التسلّط وخنق الحريات من جهة، والتغني بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطرحه النخب الحاكمة برجالها ورموزها السياسيين والثقافيين، خلق تناقضا لدى المواطنين العرب انعكس "في إحباط مركب يؤسس بدوره لنوع من الهروب الجماعي أو شبه الجماعي عن عمل مسؤولية التحضير للغد المفعم بالتحديات، حيث تصبح أولوية المجتمع إمّا التعايش مع الواقع بكل مرارته وخموله وتراجعته ... وإمّا البحث عن وسيلة خارج القانون العام للتغيير، وكل هذا يؤدي إلى الاغتيال المعنوي والمادي لأجيال بكاملها" (2).

وخلاصة لكل ما سبق أنّ أفراد مجتمع البحث لدينا يعيشون معزولين عن السياسة وانشغالاتها، وذلك لما لهم من آراء أنّ شاغلي المناصب العليا ينتهكون حقوق الشعب والتي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة واستغلال الموارد المتاحة المختلفة، كالسلطة والثروة واستعمال التهديد بوسائل الإكراه والإرغام، والغرض من كل هذا خدمة لمصالحهم الخاصة.

فهذا السلوك الفاسد والغير لائق يكون من خلال استخدام عدة طرق كالرشوة، المحسوبية والبيروقراطية، وهذا ما يثير للشباب فقدان الثقة التي تؤدي إلى الشك الذي بدوره ينبع من خلال الوعود الكاذبة والشعارات السياسية الواهمة ويعتبر في هذا الشأن - سعد إبراهيم جمعة- "أنّ عدم الثقة والشك السياسي أحد خصائص الدول المتخلفة في مراحل الانتقال، ولعلّها واحدة من النتائج الأساسية التي تتعرض لها هذه المجتمعات... كما

¹ - زدام يوسف، دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية- مقارنة ثقافية، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 386.

² - نفس المرجع، ص 386.

تبدو بعض مظاهر الاغتراب بين الشباب لعدم الحرص على الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات أو الانتخابات لاعتقادهم بأن أصواتهم غير مؤثرة ولا قيمة لها في توجيه مسار العمل السياسي في بلادهم وفي اختيار ممثليهم⁽¹⁾.

وهنا يرى الشباب أنّ الواقع لم يعد يمثل آمالهم وطموحاتهم، إنّ واقع مختلف بدرجة كبيرة عن العالم الذي يسمونه لحياتهم ويتمنون العيش فيه، فهم غاضبون من المجتمع الذي يجبونه كثيرا ولكنهم لا يشعرون بقوة الانتماء إليه، وهذا ما يؤدي إلى قتل روح الابتكار والتجديد والإبداع وينمّي فيهم الإتكالية واللامبالاة.

ومن أهم الأسباب التي تقف وراء عزوف المواطن عن المشاركة السياسية الإيجابية، واتخاذ موقف سلبي، أو لا مباليا، أو تحت تأثير الغربة أو الاغتراب السياسي كما جاء به - محمد السويدي - حيث يردّها إلى⁽²⁾:

1- ما يتوقعه البعض من نتائج تتسبب فيها مشاركته في النشاط السياسي في مجتمعه، كأن يشعر الفرد أنّ اشتراكه في السياسة فيه تهديد لحياته الخاصة، أو تؤثر على مكانته الاجتماعية، أو يهدد مركزه المهني.

2- قد يرى البعض أنّ نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة، وأنّ هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع، ممّا يدفع بالأفراد إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية.

3- غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية، ويرتبط هذا بوسائل الإعلام الجماهيرية ودورها في المجتمع والحياة السياسية، كما يرتبط بطبيعة التنشئة السياسية السائدة في المجتمع.

4- المناخ السياسي العام، ويرتبط هذا بالتنظيمات والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع، وبال دستور وطبيعة النظام الحزبي السائد.

¹ - سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها، مرجع سبق ذكره، ص 161 ص 162.

إذن، فالمشاركة تعني أنّ هناك فعالية سياسية وليدة تجربة الفرد وتعامله اليومي مع السياسة وتمثل قوة الأنا وديناميكيتها. بمعنى آخر أنّ الفعالية السياسية إن كانت تعبر عن تجربة الفرد فإنّ قوة الأنا تتصف بسيطرتها ورقابتها على البيئة. والفرد الذي لا يتمتع بهذه الفعالية يوصف بالركود الذي يخلق لديه نوعاً من القلق بسبب تحرك كل شيء من حوله ممّا يدفعه إلى الركون إلى القدريّة كملجأ وكتعويض عن هذا النقص، لذا فإنّ مشاركته السياسية تتصف إمّا بمقاطعة الانتخابات أو بالغياب عنها أو إتباع مجموعة ما، يتصور بأنّها الأكثرية⁽¹⁾. يبدو أنّ ضعف المشاركة قد سمح بتوطيد الفساد السياسي، إذ لا تقاس المشاركة بحجم المشاركة الانتخابية فقط، بل تتعدى ذلك إلى درجة فعاليتها، ومدى مساهمتها في ضبط النظام السياسي، ووضع حدود لمن يمارسون السلطة، وتقييد السلطة بأدوات الرقابة، والوقوف ضدّ التلاعب بآليات العملية السياسية الديمقراطية، وشراء الأصوات الانتخابية والنيابية، والتزوير... وغيرها من صور تزيف الممارسة النزيهة للسلطة⁽²⁾.

¹ - سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 175.
² - محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر- الأسباب والآثار والإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص 142.

عرض وتحليل نتائج التنشئة والثقافة السياسية للمبحوثين:

لأجل إبراز صحة الفرضية الثانية من عدمها، والمتعلقة بالتنشئة والثقافة السياسية للشباب الجزائري، على أساس أنّها الدافع الرئيسي لمشاركته في صياغة الأهداف التنموية لمجتمعه على المستويين المحلي والوطني والمساهمة في صنع السياسات والقرارات الحكومية، وكانت النتائج حسب الآتي:

-الجدول رقم (18): يبين إجابة المبحوثين عن أهم المواضيع التي يحرصون على قراءتها في الجرائد و المجلات

الخيارات	التكرار	النسبة %
سياسية اقتصادية	45	15 %
اجتماعية ثقافية	63	21 %
تربوية دينية	26	08.67 %
علمية أدبية	43	14.33 %
رياضة و تسلية	52	17.33 %
لا أقرأ	71	23.67 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ أكثر من (76 %) من أفراد عينة الدراسة يحرصون على مطالعة الجرائد والمجلات، في حين باقي أفراد العينة وهم يمثلون نسبة (23.67 %) ليس لديهم اهتمام بالمطالعة. ونلاحظ أنّ مجالات اهتمام المبحوثين متقاربة فيما بينها، إذ نجد ما نسبته (15 %) منهم لديهم اهتمام بالمطالعة في المجال

السياسي والاقتصادي، و(21 %) في المجال الاجتماعي والثقافي وهي أعلى نسبة من بين هؤلاء، ولدينا ما يفوق (17 %) من المبحوثين درجة اهتمامهم بخصوص قراءة المواضيع المسلية والرياضية فقط لا غير. إذ يتفاوت الأفراد في مستوى اندماجهم في الحياة السياسية، وحجم مشاركتهم السياسية، وقد أبرزت دراسات كثيرة دور بعض العوامل في إحداث التفاوت والتميزات الفردية. وتتأثر مشاركة الأفراد في الحياة العامة بتغيرات متعددة أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي.

فالمنبهات السياسية تعتبرها النظرية السلوكية أساسا للسلوك السياسي كونها المحرك للاستجابات، فبتعرض الفرد للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة. غير أنّ التعرض للمنبه السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة. وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمناقشات. وبالرغم من أنّها متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أنّ مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة ويختلف من شخص لآخر، كما أنّ لمتغير الشخصية تأثيره في طريقة وحجم التعرض للمنبهات، فمتابعة الشباب للأخبار عبر الجرائد والمجلات لا يعني بالضرورة تعرضه للمنبه السياسي، فقد يقضي الشاب معظم وقته في تصفحها إلا أنّه يتابع أخبار أخرى، تتعلق بالرياضة والتسلية والترفيه غير السياسة.

فالفرد يكتسب الثقافة من حيث هو عضو في المجتمع الذي يعيش فيه، لذا يعرفها -برهان غليون- على أنّها "جملة الأنماط والقيم والقواعد والأعراف والعادات التي تبذل وتنظم لدى جماعة ما حقل الدلالات العقلية والروحية والحسية وتحدد بالتالي لدى هذه الجماعة أسلوب استخدامها لإمكانياتها البشرية والمادية ونوعية استهلاكها لبيئتها"، وهو أقرب لتعريف -مُجد عابد الجابري- الذي يرى أنّها "النشاط والإنتاج الفكري والروحي

الذي ينجزه أناس متميزون بكونهم نشيطين ومنتجين في هذا الحقل" ⁽¹⁾. وبهذا فالثقافة السياسية تتكون من خلال التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام ورموزه وقواعده وقيمه، وكيف يتفاعل معها بالسلب أم بالإيجاب. وقد يكون التعريف الأنسب هو التعريف الذي ساقه -صادق الأسود- والذي يعرفها بكونها تنطوي على التوجهات السياسية لأكبر عدد من الأفراد في بلد ما، هذه التوجهات التي تترك آثارها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة ⁽²⁾.

ومن بين المنبهات السياسية نجد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، إذ نلاحظ من النتائج المستقاة من الميدان أنّ أغلبية المبحوثين من متابعي القنوات التلفزيونية، لكن الأكثرية من هؤلاء هم من هواة متابعة البرامج الرياضية والألعاب، ومتابعة المسلسلات والأفلام، وبدرجة أقل من متابعي البرامج والأخبار السياسية الاقتصادية وخصص النقاش السياسي والبرامج التوعوية الدينية. وذلك ما يلخصه لنا الجدول التالي:

¹ - عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، الطبعة 1، دار العرب للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015، ص 172 ص 173.
² - المرجع نفسه، ص 174.

-الجدول رقم (19): يبين إجابة المبحوثين عن أهم البرامج التي يحرصون على مشاهدتها في التلفزيون

الخيارات	التكرار	النسبة %
سياسية اقتصادية	40	13.33 %
برامج توعوية دينية	46	15.33 %
رياضة و ألعاب	79	26.33 %
علمية أدبية	22	07.33 %
مسلسلات و أفلام	75	25 %
منوعات و أغاني	21	07 %
لا أشاهد التلفزيون	17	05.67 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

فمتابعة الشباب الجزائري لبرامج القنوات التلفزيونية لا يعني بالضرورة تعرضه للمنبه السياسي، فقد يقضي الشاب معظم وقته أمام التلفاز إلا أنه يتابع برامج أخرى، رياضية، ترفيهية، أفلام....، غير سياسية. والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية بل ويسعى إليها بعكس الشخص السلبي الذي ينأى بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا. كما أنّ التعرض لها يختلف باعتبار انتماء الفرد إلى حزب أو تنظيم سياسي معين من عدمه.

-الجدول رقم (20): جدول يوضح مشاركة المبحوثين في إحدى النشاطات

النسبة %	التكرار	الخيارات
21.67 %	65	عمل تطوعي في جمعية
18.67 %	56	نشاطات طلابية
12 %	36	نشاطات على مستوى الحي السكني
07.33 %	22	مشاركة في الانتخابات
40.33 %	121	لا لم يسبق لي و أن شاركت في إحداها
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (21) أنّ أكثر من نصف العينة المبحوثة لديهم مبادرات لأجل المشاركة في إحدى النشاطات المطروحة، في حين نجد ما نسبته (40.33 %) من الذين لم يسبق لهم المشاركة في إحداها، وأكبر نسبة سجلت هي (21.67 %) من المبحوثين كانت مشاركتهم من خلال عمل تطوعي في جمعية. فمشاركة الشباب المبحوث في إحدى هذه النشاطات التي تعتبر دافعاً مهماً عبر مؤسسات المجتمع المدني المتاحة، هي في حد ذاتها وسيلة تعمل على بلورة الرأي العام للضغط على صانعي القرار، وتزيد من قوتها وفعاليتها ومشاركتها، والتي لا بد للفرد أن يستنبطها من خلال الثقافة السياسية التي تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية أو التنشئة السياسية. لاسيما، أنّ عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديمقراطي الفعّال في الحياة السياسية، وهذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيري السياسي.

فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكاً اقتصادياً واجتماعياً هاماً للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي الإنساني، ويبرز ذلك جلياً في فترة الأزمات واشتداد المشاكل.

إنّ الطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهّل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات تحسيس وتوعية ضد أخطار حوادث المرور وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع، سواء في المناسبات كالاحتفال باليوم العالمي للمخدرات أو في غيرها من الأيام، إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة، وبالتالي فمن خلال مساهمتها في تربية المواطن وتوجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية فإنّ جمعيات المجتمع المدني تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من أهم دعائم التنمية بشتى أنواعها، خاصة ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بالتنمية البشرية⁽¹⁾.

هذا الشكل يركز على مشاركة الفرد في عملية التنشئة، بأن يكون نشطاً ومشاركاً في جميع التظاهرات والمناسبات، كأن يرشح نفسه لمنصب في قسمه، أو يحاول الترشح لمنصب سياسي، أو غيرها من النشاطات، وعلى العموم فهذا النمط حسب -توكفيل- Tocqueville - "هو الذي يوفر للفرد معظم ما يعتقد ويتعلمه من السياسة والذي يأتي من خلال ملاحظاته وخبراته في العملية السياسية"⁽²⁾.

إذ أنّ جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، والتي تطبع سلوك أعضائه المجتمع بطابع معين يميّزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى. وهي كذلك توحد بين مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمع نحو تحقيق أهداف معينة. وقد لا

¹ - محمد غربي و مشري مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 348.

² - ريتشارد داوسن- كينيت برويت- كارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، الطبعة 2، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد زاهي بشير المغربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، سنة 1998، ص 144.

يختلف ذلك كثيرا عما تتضمنه فكرة الثقافة. ولا يتأتى للإنسان أن يصل إلى هذا الفهم المشترك بمجرد ولادته، ولكنه يصل إليه عن طريق عملية طويلة وممتدة منذ الولادة وحتى يحتل مكانه ويشغل دوراً معيناً في نظام اجتماعي معين.

فالعملية تقترب من الاكتساب أكثر منها لأي شيء آخر، أي تأتي بواسطة ما يسميه علماء الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية. وهي تعني أنّ الأفراد يكتسبون من خلال عملية التنشئة هذه، المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم. وتعتبر مرحلة الطفولة هي الفترة الحاسمة في حياة الإنسان، حيث يبدأ الطفل في اكتساب الخبرات من واقع الحياة الاجتماعية أو من الوسط الاجتماعي الذي يحيا فيه.

-الجدول رقم (21): جدول يوضح إجابة المبحوثين حول أهم المعوقات التي واجهتهم خلال مشاركتهم في

النشاطات

الخيارات	التكرار	النسبة %
عدم وضوح الهدف من المشاركة	37	12.3 %
عدم تقدير إمكانات الشباب	70	23.33 %
سيطرة كبار المعنيين	38	12.67 %
المشاركة مكلفة ماليا	51	17 %
عدم وجود خبرة سابقة لي بالمشاركة	104	34.67 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول رقم (22) أعلاه المتضمن لإجابات المبحوثين حول أهم المعوقات التي واجهتهم خلال مشاركتهم في إحدى النشاطات، نجد ما نسبته (34.67 %) من المبحوثين يرجعون أهم سبب إلى نقص الخبرة سابقا بعملية المشاركة، ونسبة (23.33 %) من المبحوثين يعتبرون أنّ عدم تقدير إمكانيات الشباب هو أهم عائق حال دون مشاركتهم، في الحين الذي تقاربت فيه نسب إجابات المبحوثين فيما يخص الخيارات الأخرى المتاحة، من عدم وضوح الهدف، إلى سيطرة كبار المعنيين، وإلى التكاليف المالية. فالملاحظ هنا، مادام لا يستطيع الشباب المشاركة بسبب عدم تقدير إمكانياته، فالنتائج يكون عدم حصوله على الخبرة الكافية التي تؤهله للمشاركة من خلال القنوات السياسية المتاحة. ضف إلى ذلك سيطرة نفس الوجوه من الكبار وعدم منح الفرصة للشباب، لا يعني أنّ الشباب يرفضون القيم والمبادئ السياسية الأساسية التي تقوم على أساسها الديمقراطية. إنّ الاختلال الواقع بين الشباب والكبار على مستوى القيم الأخلاقية لا يرجع إلى ظهور أو إعادة الاعتبار للقيم الكلاسيكية كالأصالة، التسامح، أو الحرية، ولا إلى اضمحلال أو حذف القيم التقليدية لغالبية المواطنين، كالوطنية، الشرف، الاحترام، الحس الديني، ولكن يرجع بالأساس إلى كون الشباب أكثر حساسية، بل خاب ظنهم في وفاء عدد من الكبار لبعض القيم الإنسانية كالعدالة، الاستقامة والأمانة، الحب، احترام الغير... وهي القيم التي يدافع عنها الشباب⁽¹⁾.

وعليه وفي غياب الحرية، يتحول الفرد أو الإنسان بصفة عامة مجرد بيدق تحركه رغباته، أو رغبات مستخدميه. فالفرد الجزائري، صنعت منه الاشتراكية كائناً متواكلاً أو اتكالياً، تسيره عقلية بفلوفية خاضعة لمؤثرات خارجية، لا يملك إلا الاستجابة لها سلباً أو إيجاباً. أمّا الرأسمالية، فشكّلت شخصية أنانية، براغماتية إلى أقصى الحدود، حيث عملية الانفتاح السياسي المتسرع والتحرير الاقتصادي الفوضوي، أطلقت العنان للمكبوتات المترسبة في لا شعور الفرد الجزائري نتيجة لقيود مرحلة الاشتراكية، حيث أفرغ كل شحنات القهر والانتقام من

¹ - Michel Carraud, **Que faire des jeunes?: Radiographie d'une nouvelle fracture sociale**, Publisud, Paris, 1989, P.151.

عقلها وصبت حممها وغضبها على كل ما يرمز للدولة. حيث انخرط المجتمع الجزائري في موجة من التدمير الذاتي سواء كان مبرمجاً منظماً أو عفوياً وتلقائياً⁽¹⁾.

وإذا كانت بعض المؤشرات تؤكد ارتباط الشباب الجزائري بوسطه الاجتماعي واستعداده للدفاع عن مصالح بلاده، وبخاصة بعد التيقن من حقيقة خطر تمزيق الجزائر، فإنّ بعض المعطيات المتوفرة عن أوضاعهم المعاشة تؤكد انتشار التمرد وعدم الرضا، إلى جانب استيعاب الأنشطة غير الرسمية لأكثرهم كونهم أكثر عرضة واستهدافاً للخطر. ولقد شهدت هذه الأنشطة تزايداً مخيفاً، تلك الأنشطة المشروطة منها أو غير المشروطة (كالالتجار في المخدرات، الاعتداءات، السرقة،... وغيرها). فتميل الثقافة السياسية للفرد هنا إلى علاقة التبعية التي تدفع الأفراد إلى اللامبالاة والاعتزاب وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على أنّه نظام أبوي يتعدهم ويتولاهم وينوب عنهم في أي شيء.

إنّ ثقافة الشباب تعد ثقافة فرعية داخل إطار الثقافة الأم، ولا يعني ذلك أنّها تشترك في كل أو غالبية قسماها، وإنّما تشترك معها في بعض السمات وتختلف في الأخرى. وهي عموماً ذات تفاصيل الثقافة الأم. كما أنّها تمارس نوعاً من التنشئة الذاتية، أي أنّها دائمة القدرة على إفراز عناصر ثقافية من صنع الشباب أنفسهم، يواجهون بها واقعهم المتغير، ويقفزون بواسطتها على أسوار بعض المحرمات والقيود. ومن الممكن أن تنشأ الثقافات الفرعية كأشكال للمقاومة الرمزية داخل المؤسسات الاجتماعية التي تعكس بعض جوانب التنظيم الاجتماعي للمجتمع الكبير.

كما أنّ الثقافات الفرعية يمكن أن تكون بمثابة شبكات أوسع من العلاقات تجمع الأفراد الذين يبحثون عن تأكيد الإحساس بالاختلاف الذي يشعرون به كبعض قطاعات الشباب⁽²⁾.

¹ - دحاس عميبر صالح، مآزق التنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² - أحمد حلواني، الهدنة والشباب تفاعل إيجابي في حركة المجتمع، في كتاب: أشغال الملتقى الدولي حول الشباب بين الأصالة ومسيرة العصر، 24-25-26 مارس 2008، الجزائر، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، سنة 2009، ص 224.

وكما يرى- مصطفى حجازي- أنّ علاقة التسلط والرّضوخ، وسلسلة القمع والقهر، فهي: "...الخاصية الأساسية للعلاقات السائدة في العالم المتخلف، وعندما يعيش الإرهاب والقهر في الإنسان على هذا النسق، عندما لا يكون أمامه نموذج آخر سوى نموذج التسلط والرّضوخ، لابد للذهن أن يفقد مرونته وحرية حركته والاتجاه التحليلي النقدي... فالجدل والتفكير النقدي لا يتاح لهما النمو في النهاية إلّا في جو من العلاقة الديمقراطية الحقيقية، التي وحدها تجعل الحوار ممكنا، وتفتح الطريق أمام قانون التناقض تلاقي الـ"مع" والـ"ضد" في علاقة الجدل. الذهن المتخلف يعاني من التفكير وحيد الجانب والاتجاه، نظرا لتحكم علاقات التسلط والرّضوخ: كلمة السيّد وأوامره، قانونه يقابلها معاش انفعالي عند التابع الذي يعمم بدوره نفس الموقف الذهني في مختلف وضعيات الحياة. شلل الفكر النقدي نابع من فرض الطاعة دون النقاش والفهم" (1).

عرض وتحليل نتائج المشاركة في التنمية والوضعية الاجتماعية للمبحوثين:

كان لابد لنا من عرض النتائج المتحصل عليها من مجتمع البحث للتحقق من صحة الفرضية الثالثة، التي تؤكد على أنّ الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري تفرض نفسها بالتأثير على مدى مشاركته الفعلية في العملية السياسية، والمساهمة في عملية التنمية، فالإدراك والوعي والرغبة في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح أهدافها وبالتالي فهي بذلك تؤدي إلى الرّفع من معدلات المشاركة السياسية. ومن خلال الجداول التي سنوردها لاحقا سيتضح لنا مدى مشارك الشباب المبحوث في نشاطات خدمة للتنمية المحلية و الرفع من مشاركته السياسية.

¹ - مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، الطبعة 8، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2001، ص 84.

-الجدول رقم (22): جدول يوضح نسبة نشاط المبحوثين خدمة لتنمية المجتمع المحلي

النسبة %	التكرار	المشاركة في أنشطة خدمة لتنمية المجتمع المحلي
24 %	72	توعية و مساعدة الآخرين
07 %	21	خدمة للبيئة و المحيط
13.33 %	40	تحسيس بالمواطنة
55.67 %	167	غير ناشط
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ أكثر من نصف العينة وهي (55.67 %) غير ناشطين خدمة لتنمية المجتمع المحلي، في حين باقي الشباب من المبحوثين يعملون على توعية ومساعدة الآخرين بنسبة (24 %)، ونسبة (07 %) فقط منهم لهم نشاطات خدمة للبيئة ونظافة المحيط، لترتفع نسبتهم قليلا ممن يقومون بأدوار تحسيس أفراد المجتمع بالمواطنة بمعدل (13.33 %)، ومادام أغلبية مبحوثينا لديهم تكوين جامعي يكون تفكيرهم غير، بحيث يكونون أكثر انفتاحا وقدرة على استيعاب الظروف التي تدور حوله. فالمواطنة في حد ذاتها هي رابطة قانونية تقوم على توازن في الحقوق والواجبات بين مختلف أطراف هذه العلاقة، ولكن قدرة المثقف الجزائري على إيصال مفاهيمه وأفكاره إلى المسؤولين، ونشرها في المجتمع ضعيفة للغاية، ما يجعل هذا الفهم حكراً على هذه الفئة، ولا يعكس واقعها الفعلي في الجزائر⁽¹⁾.

¹ - مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2013، ص 160.

وقد كانت لـ مالِك بن نبي - وجهة نظر خاصة للتوازن بين حقوق وواجبات المواطنة الفعّالة، إذ اعتبرها متلازمين، واعتبر أنّ تقديم المطالبة بالحقوق على أداء الواجبات معادلة صفرية، والأصح أن نقوم بالواجب حتى نحصل الحق، وهي المعادلة التي اعتبرها كفيلة بتحقيق التقدم الحضاري في مجتمعاتنا، وفي هذا يقول "فالحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تُغتصب وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان"، و "لكلّ سعي -قيام بالواجب- أثره وإن قلّ، إذ هو يُساهم في بناء التقدم والنهضة، تماماً كما تساهم القشّة الصغيرة في بناء عش الطير" (1).

ويقول بن نبي في هذا السياق دائماً "لقد أصبحنا لا نتكلم إلاّ عن حقوقنا المهضومة، ونسينا الواجبات، ونسينا أنّ مشكلتنا ليست فيما نستحق من رغائب، بل فيما يسودنا من عاداتٍ، وما يراودنا من أفكارٍ، وفي تصوراتنا الاجتماعية، بما فيها من قيم الجمال والأخلاق، وما فيها من نقائص تعترّي كلّ شعب نائم" (2).

كما للتنشئة الاجتماعية دور أساسي -إضافة إلى حاجة الشباب للتغيير، بسبب ما يفرضه عليه الواقع- لأنها تشير إلى عملية تشكيل نفس الإنسان تشكياً اجتماعياً بشكل يجعله قادراً على الحياة في مجتمعه، ويتمثال طبيعياً مع السلوك المقبول اجتماعياً. وذلك ما يوضحه -جورج هربرت ميد- George Harbert Mead - من خلال نظريته في التفاعلية الرمزية، وهو ينطلق من فكرة عامة مؤداها، أنّ النفس البشرية تأتي نتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي، والذي هو عملية التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، والذي يتم عبر أنماط مختلفة ووسائل متعددة ومصادر مختلفة.

كما أنّ للمكانة الاجتماعية للفرد دور أساسي وفعّال في بروز التفاعل الاجتماعي نتيجة التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، وهي تعدّ من أهم وحدات التحليل في النظرية التفاعلية الرمزية، إضافة إلى العديد من

¹ - نفس المرجع السابق، ص 161.

² - مالِك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الوحدات كالمعاني، والرموز، والذات والأنا الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي. فهي تشير إلى موقع السلم الاجتماعي الذي يحدده المجتمع العام ويعكس ممارسات دور الفرد فيها. بمعنى عند قيام الفرد بواجباته ومستلزماته في المجتمع يؤدي به إلى تبوئه منزلة اجتماعية تقابل الدور الذي يقوم به. وبالتالي فاهتمام مؤسسات المجتمع بمكانة الفرد هي التي تحدد وضعيته الاجتماعية.

وتؤكد أكثر التفسيرات شيوعاً للنشاط السياسي على دور المرتبة الاجتماعية كحافز على المشاركة. ومن الممكن أن تكون السياسة نشاطاً باهضاً فيما يتعلق بالوقت المطلوب للمحافظة على الوعي والقدرات الفكرية المطلوبة لفهم القضايا السياسية المعقدة، والمرتبة الاجتماعية تعكس الموارد الضرورية. ذلك أنّ المواطنين ذوي المكانة الرفيعة يمتلكون الوقت الكافي والمال ووسيلة الحصول على المعلومات والمعرفة والقدرة على ولوج عالم السياسة. فالتفاعل الاجتماعي تحكمه المكانة الاجتماعية والأدوار والمواقف الاجتماعية والالتزامات المتبادلة المتعلقة بأدوار الأفراد الاجتماعية.

-الجدول رقم (23): جدول يوضح أهم المشاكل التي يعاني منها المبحوثين

النسبة %	التكرار	الخيارات
16,67 %	50	تنمية
32,67 %	98	عمل
34,33 %	103	سكن
07 %	22	خلافات أسرية
09 %	27	مشاركة في خدمة الصالح العام
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول أعلاه أنّ أغلبية الشباب يعاني من مشاكل عدة لكن أبرزها هي الشغل والسكن اللذان يعتبران عاملان مهمان في استقرار الفرد وذلك ما نراه من خلال إجابات المبحوثين وهي على رأس القائمة وينسب متقاربة، فأغليبتهم يرجعون أنّ أهم مشكل يواجههم هو السكن بنسبة (34.33 %) ثم يأتي بعده مشكل الحصول على منصب عمل بنسبة (32.67 %)، ليسجل ثالث أعلى نسبة والذي يواجهه الشباب المبحوثين ألا وهو عامل التنمية في المجتمع الذي يعيشون فيه بنسبة (16.67 %). إنّ اندماج الأفراد في الحياة السياسية يختلف وفق عناصر عديدة، وبذلك تتفاوت مستويات مشاركتهم، ودرجة اهتمامهم بالحياة السياسية عامة. فالعوامل المحددة لذلك كثيرة، كما أن سبق و أن ذكرنا تصنيفها ضمن أربعة أصناف أساسية وهي: العوامل الفردية، العوامل الاجتماعية، الإطار السياسي والمنبهات السياسية. فالوضعية الاجتماعية للفرد تمثل دوراً أساسياً وفعالاً في بروز التفاعل الاجتماعي، نتيجة التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع، كما أنّها المتغير الأول الذي يجب أن يضاف لمجموعة الأسباب الكامنة للمشاركة.

إنّ المؤثرات الاجتماعية من بطالة وتفاوت اجتماعي، تعد من أهم العوامل المؤثرة في تغيير نمط المشاركة السياسية. فقد انتشرت أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة على المستوى الوطني وبالخصوص في أوساط الشباب من خريجي الجامعات والحاصلين على أعلى الشهادات، على الرغم من محاولات النظام وخلال عقدين من الزمن مجابهة تلك الأزمة، محاولة السير وفق النظم الدولية ومواكبة للتطور التكنولوجي والتنمية المستدامة من خلال خلق إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل. فارتفاع معدلات البطالة أدى بصانعي القرار إلى التدخل عن طريق إعداد استراتيجيات واضحة المعالم للتقليل من حدة هذه الظاهرة، واستحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة لدعم ومساعدة فئة الشباب للتواجد بقوة في سوق العمل، من بين أهم هذه البرامج (جهاز الإدماج المهني للشباب -DIPJ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة -CNAC-) وغيرها، إلّا

أثما لم تحقق النجاح المطلوب خدمة للتنمية المنشودة التي كانت تنتظره منها السلطات العمومية نظراً لاصطدامها في الواقع العملي بمجموعة من المعوقات الاجتماعية منها والاقتصادية على حد سواء.

وكذلك فشل المؤسسات الاجتماعية، وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموماً، وكذا الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظراً لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها. إضافة إلى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، وبخاصة أنّ هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمى يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، وظاهرة التفاوت الاجتماعي أصبحت مرفوضة من قبل القوى الاجتماعية.

إنّ عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها فأصبحت البطالة والتهميش الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية، وبصفة خاصة في المناطق الحضرية وفي أوساط الشباب وقد ساعد هذا الوضع الاجتماعي على نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي.

وإذا كانت بعض المؤشرات تؤكد ارتباط الشباب الجزائري بوسطه الاجتماعي واستعداده للدفاع عن مصالح البلاد، وبخاصة بعد التيقن من حقيقة تمزيق الجزائر، فإنّ بعض المعطيات المتوفرة عن أوضاعهم تؤكد انتشار التمرد وعدم الرضا، إلى جانب استيعاب الأنشطة غير الرسمية لأكثر من 30 بالمائة منهم. ولقد شهدت هذه الأنشطة تزايداً مخيفاً، سواء تلك الأنشطة غير الرسمية المشروطة أو غير المشروطة (الاتجار في المخدرات، الاعتداء، السرقة...) (1).

¹ - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يناير 2002، ص 260.

-الجدول رقم (24): جدول يبين رأي المبحوثين في السياسة التنموية في الجزائر

النسبة %	التكرار	الخيارات
15 %	45	هادفة
35 %	105	لا تخدم الشباب
13.67 %	41	تسير بخطى ثابتة
36.33 %	109	لا تسير وفق مخطط واضح
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة قليلة فقط من الشباب المبحوث من عبّرت على أنّ السياسة التنموية في الجزائر هادفة وهي (15 %)، ثم تليها ثاني نسبة وهي (13.67 %) ترى بأنّ السياسة التنموية تسير بخطى ثابتة نحو الأفضل، إلّا أنّ أغليتهم يرون بأنّها لا تسير وفق مخطط واضح بنسبة (36.33 %)، ونسبة (35 %) من المبحوثين أجابوا بأنّها لا تخدم قطاعاً الشباب.

فأغلبية المبحوثين يتحدثون عن العدالة الاجتماعية، وتطبيق الديمقراطية، وإعطاء فرص للشباب من أجل الدخول إلى عالم السياسة والمشاركة في رسم السياسة العامة للبلاد وتنفيذ القرارات السليمة والصحيحة، مع النظر إلى هذه الشريحة كعماد أو أساس للمجتمع به يقوى ويزدهر ويشارك في تنميته، لكن اصطدامه بالواقع المر جعله معزولاً أو غير مبالٍ بما يجري من حوله، وهُم الوحيد توفير لقمة عيشه وسكن يأويه وترك السياسة لأصحاب النفوذ والمصالح الضيقة، فالسياسة التنموية في البلاد حسب أفراد عينتنا في نظرهم هي -خادم الأسياد-، أي نظام يخدم مصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وفرض آراء القمة، وعدم أخذ بعين الاعتبار ما تحتاجه القاعدة. وهذا

ما يعبر عنه المبحوثين من خلال إجاباتهم عن السؤال رقم 29 حول ما إذا كان النظام السياسي الحالي يخدم الاحتياجات المختلفة للشباب، وذلك حسب الجدول التالي:

-الجدول رقم (25): جدول يبين إجابة المبحوثين حول ما إذا كان النظام السياسي الحالي يخدم الاحتياجات المختلفة للشباب

الخيارات	التكرار	النسبة %
نعم	35	11.67 %
لا	73	24,33 %
نوعا ما	135	45 %
لا أدري	57	19 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

إنّ فقدان الثقة بالنظام السياسي راجع إلى تردي الأوضاع المعيشية، وانتشار التهميش والتفاوت الاجتماعي، إضافة إلى عدم وجود الحلول البديلة، نتيجة فشل مؤسسات الدولة في تطبيق النظام السياسي المنوط بها، ذلك ما جعل أغلبية إجابات المبحوثين ترى بأنّه يخدم احتياجات الشباب نوعا ما بنسبة (45 %)، ونسبة (24.33 %) ترى بأنّه لا يخدم فئة الشباب إطلاقاً، في الحين الذي سجلت أدنى نسبة ممن يرون أنّه يخدم الشباب و يعبر عن احتياجاتهم (11.67 %) وهي نسبة لا تفوق حتى 12 بالمائة من مجموع المبحوثين.

إنّ احتياجات واهتمامات الشباب غالبا ما تتمحور حول مكانته في الأسرة أولا ثم المجتمع. فمن ناحية الأسرة فيهتم الشاب بمشكلاته الشخصية، والتعليم والعمل لتحقيق الاستقلال المادي عن أسرته، والإعداد للزواج وتكوين أسرة مصغرة خاصة به، ومن ناحية المجتمع، فهو يحاول إثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية المتميزة،

وإيجاد مبادئ مستقرة للحياة، وكذا المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، مع تنمية الشعور بالاحترام والتقدير المتبادل مع الآخرين. وعلى أساس هذه الاحتياجات العامة للشباب يجب أن تبني برامج في إطار خطط للتنمية بحيث تسعى هذه البرامج لإشباع تلك الاحتياجات حتى تضمن أعلى مستوى للقبول والاستجابة من جانب الشباب للمشاركة الفعالة في أنشطتها.

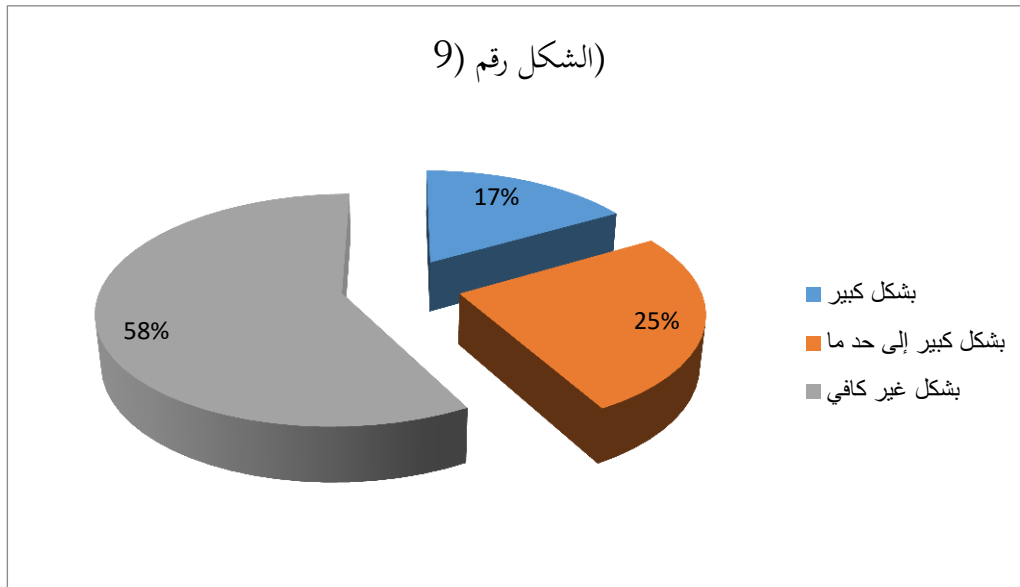
وحتى يتم الاستفادة من هذه الطاقات والإمكانات يقتضي على الدولة من خلال مؤسساتها أن تقوم بخلق المناخ الملائم والبيئة المناسبة التي تتيح فرصة الانطلاق وتفجر الطاقات الإبداعية للشباب لكي يشارك في كافة الأنشطة والجهود في مختلف مناحي الحياة، ويتأتى ذلك من خلال توفير المقومات التي تسمح بوجود مؤسسات قادرة على أن تتماشى مع المتطلبات والحاجات المتغيرة.

فوجود المؤسسة في النظام الديمقراطي يحقق عدة مزايا ومنافع وتتمثل هذه في أنّ نواة النظام السياسي وجوهره يتمثل في المؤسسات، فوجود المؤسسات يفيد في توجيه عقل المواطن باستمرار بأنه عضو في جماعة وبهذا تسهم في إخراجها من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة كلها. والمؤسسات الديمقراطية لا تفترض وجود نوع من المسؤولية الاجتماعية فحسب، بل وتفترض أكثر من هذا وجود حد أدنى من الثقة المتبادلة بين المواطنين في دولة تتمتع بالحرية⁽¹⁾.

-الجدول رقم (26): جدول يوضح إجابة المبحوثين حول استفادتهم من برامج التنمية المحلية

¹ - عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 63.

النسبة %	التكرار	الخيارات
16.67 %	50	بشكل كبير
25.33 %	76	بشكل كبير الى حد ما
58 %	174	بشكل غير كافي
100 %	300	المجموع



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

وبناء على نتائج الجدول أعلاه يرى أغلبية المبحوثين أنهم لم يستفيدوا من برامج التنمية المحلية بالشكل الكافي حيث كانت إجاباتهم حول هذا الخيار بنسبة (58 %)، في حين نلاحظ تسجيل نسبة استفادة الباقين بشكل كبير بما نسبته (16.67 %) ونسبة (25.33 %) بشكل كبير إلى حد ما. لكن من خلال إجابات أولئك الذين لم يستفيدوا من برامج التنمية يعيدونها إلى الفساد الإداري والبيروقراطي الذي تعاني منه المؤسسات الرسمية.

فعجز التوصل إلى عمل تنموي محلي، يُفسّر بالعلاقة العملية لخصوصية البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، وبعجز بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية بالجزائر. وبطئ عملية المشاركة الديمقراطية الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض المكتبية "Bureau pathologie" وبخاصة استشراف الفساد الإداري.

وهذا ما اعترف به خطاب السلطة إذ جاء فيه: "... إنّ محاربة تفشي ممارسات من مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحي حتمية"، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطئ الإدارة وسوء تنظيمها والتي تقوّض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن. لذا فمن الضروري "... وضع حدّ للسلوكيات البيروقراطية التي تجمّد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية،... وغياب الشفافية والتواصل، الذي يتناقض والحاجة إلى إدارة ناجعة، في خدمة المواطنين والإصغاء لانشغالاتهم، فالكسل والرشوة والآفات الاجتماعية والضياع والتسيّب، كلها تنتشر يوما بعد يوم، وتنتشر بخطورة..."⁽¹⁾.

¹ - يومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

–الجدول رقم (27): جدول يوضح رأي المبحوثين في أهم المعوقات التي تحول دون مشاركتهم في التنمية المحلية

الخيارات	التكرار	النسبة %
عدم وجود فرصة للمشاركة	67	22.33 %
انعدام التوجيه و الإعلام	62	20.67 %
عدم وجود الوقت الكافي لذلك	49	16.33 %
الخوف من المشاركة	17	05.66 %
سيطرة نفس الوجوه على المشاركة	50	16.67 %
إحباط طموحات الشباب	35	11.67 %
كثرة مشاكل الشباب	20	06.67 %
المجموع	300	100 %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال إجابات المبحوثين حول السؤال رقم 32 المتعلق بأهم المعوقات التي تحول دون مشاركتهم في التنمية المحلية، نجد أغليبيتهم يرجعونها إلى عدم وجود فرصة للمشاركة وذلك بنسبة (22.33 %)، في حين نجد ثاني أعلى نسبة سجلت بخصوص انعدام التوجيه والإعلام وهي (20.67 %)، ليجيب ما نسبته (16.67 %) من الذين يرون أنّ سيطرة نفس الوجوه على المشاركة هو ما حال دون مشاركتهم في عملية التنمية المحلية لمجتمعهم، ونفس النسبة تقريبا سجلت (16.33 %) بخصوص عدم وجود الوقت الكافي لذلك.

فقد أصبح عزوف المواطنين عن المساهمة في إدارة الشؤون المحلية، يمثل العقبة الرئيسية أمام كل محاولة تنموية على الصعيد المحلي، وهي ظاهرة –أي العزوف– كثيراً ما تواجهها التنمية في البلديات والولايات ذات

الطابع الريفي، أين يسجل هنالك ضعف استجابة للتغيير الذي يحمله أي إصلاح تنموي. كما يترجم عزوف الأفراد، بانعدام الثقة بينهم وبين قياداتهم المحلية (منتخبين ومسؤولين معينين)، حيث تتكون علاقة بين الطرفين (السكان والقيادة المحلية) يطبعها حالة تنافر وعدم استقرار، الأمر الذي يسيء للتنمية المحلية، فيصبح الأفراد معاول هدم بدل أن يكونوا عوامل تشييد⁽¹⁾.

فالشباب خلال هذه المرحلة العمرية يكون في طور تلقي واكتساب قيم المجتمع وعاداته وتقاليده نتيجة تعرّضه لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وحيث لم ترسخ بعد في نفسه أو تتغلغل في ذاته، ولم تصبح جزءاً وطيداً من نسيجه القيمي والثقافي، وهو ما يجعل تقبله للقيم الجديدة التي تتأتى من خلال عملية التنمية أكثر يسراً ونجاعة، إذا ما قارناه بالفئة الأكبر منه سناً ونضجاً، أي أولئك الذين ترسّخت لديهم القيم والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من خصائصهم الشخصية والذاتية، وهم رافضون لأي محاولة تغيير، ومن ثم لا يعارضون السياسات الفاشلة من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في طريق التنمية المنشودة في هذا الشأن بالمقاومة والصد والرفض.

إنّ الشباب ومن ناحية التنشئة السياسية، يعيش بين واقعين، أحدهما: واقع محلي تأثيره ضعيف، وأخذ في التراجع، والآخر: واقع عالمي تبثه وتصنعه وسائل إعلامية وعولمية متطورة كالفضاءات والانترنت، مما أفقد الشباب ثقتهم بكل ما هو محلي، وأصبح الشباب لا يعرف نفسه، ويتساءل عن هويته⁽²⁾.

¹ - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² - جمال حواوسة، ظاهرة الصراع القيمي لدى الشباب الجزائري- دراسة تحليلية، في كتاب: أشغال الملتقى الدولي حول الشباب بين الأصالة ومسايرة العصر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

–الجدول رقم (28): جدول يبين رأي المبحوثين في كون المشاركة السياسية مؤثرة فعليا في التنمية داخل المجتمع

النسبة %	التكرار	المشاركة السياسية مؤثرة فعليا في التنمية داخل المجتمع
70 %	209	نعم
30 %	91	لا
100 %	300	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال إجابات المبحوثين حول السؤال –رقم 33– حول رأيهم فيما إذا كان للمشاركة السياسية تأثير فعلي في التنمية داخل المجتمع، سجلوا نسبة (70 %) يؤيدون هذا الرأي، فهي حسبهم مبدأ أساسي من مبادئ التنمية في أي مجتمع، وبدونها لا تتم تنمية حقيقية، كما أنّها حق من حقوق المواطنة يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في كنف مجتمع ديمقراطي يولي أهمية خاصة لحقوق الإنسان.

لذلك كان على السلطات إيلائها العناية اللازمة والاهتمام الخاص للنهوض التنمية الحقيقية وعلى أعلى المستويات، بدءاً بالنهوض بالموارد البشرية، والعمل على تقريب الإدارة من المواطن، وترسيخ روح الديمقراطية من خلال العمل على وجود أحزاب سياسية تعمل لخدمة الصالح العام وتوفير مجتمع مدني فعّال تطبيقاً لمبدأ الشفافية والقضاء على الفساد الإداري والمحسوبية.

فالمشاركة الجماهيرية في إدارة الشؤون المحلية، أحد مقومات التنمية المحلية الناجحة، وعاملاً هاماً يسمح لهؤلاء الاقتناع بأي تغيير أو إصلاح إلى درجة تبنيه، ومن ثم يسعون من أجل تحقيقه بمحض إرادتهم دون إكراه أو ردود أفعال مناهضة له. فكلما اتسع نطاق مساهمة السكان وتعددت مجالات هذه الأخيرة وأشكاهما، كلما زادت ثقتهم بقيادتهم المحلية.

وتتحول بذلك علاقة التنافر التي كانت بينهم إلى علاقة تكامل وتعاون. ويمكن تحقيق هذه المشاركة الجماهيرية من خلال أربعة جوانب رئيسية هي: وجود رجل إدارة محلية فعال، تحسين العلاقات العامة، إحياء المحركات الثقافية للتنمية، وأخيراً وضع إطار مؤسسي ينظم هذه المشاركة⁽¹⁾.

وخلاصة كل ما سبق أنّ أفراد مجتمع البحث لدينا يعيشون معزولين عن السياسة وانشغالاً بها، وذلك لما لها من آراء أنّ شاغلي المناصب العليا ينتهكون حقوق الشعب والتي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة واستغلال الموارد المتاحة المختلفة، كالسلطة والثروة واستعمال التهديد بوسائل الإكراه والإرغام، والغرض من كل هذا خدمة لمصالحهم الخاصة.

فهذا السلوك الفاسد والغير لائق يكون من خلال استخدام عدة طرق كالرشوة، المحسوبية والبيروقراطية، وهذا ما يثير للشباب فقدان الثقة التي تؤدي إلى الشك الذي بدوره ينبع من خلال الوعود الكاذبة والشعارات السياسية الواهمة. وهنا يرى الشباب أنّ الواقع لم يعد يمثل آمالهم وطموحاتهم، إنّه واقع مختلف بدرجة كبيرة عن العالم الذي يرمونه لحياتهم ويتمنون العيش فيه، فهم غاضبون من المجتمع الذي يحبونه كثيراً ولكنهم لا يشعرون بقوة الانتماء إليه، وهذا ما يؤدي إلى قتل روح الابتكار والتجديد والإبداع وينمّي فيهم الاتكالية واللامبالاة.

وذلك ما ينطبق على أفراد عينتنا، الذين لم تتعدى نسبة مشاركتهم في مختلف صور المشاركة السياسية النصف من مجموع المبحوثين، فهم يمتلكون بطاقة الناخب لكن يدلون بأصواتهم بكثرة خلال المواعيد الانتخابية، وتغلب المواضيع السياسية محور مناقشاتهم لملء أوقات فراغهم أو من أجل المناقشة حسبهم، ما عدا هذين النشاطين الذين ترتفع فيهما نسبة المشاركة، فالأنشطة المتبقية في نظر أغلب المبحوثين فهي لا تخصهم، وتسبب لهم المشاكل وغير مفيدة، لذا لا تتجاوز نسبة كل نشاط على حدى (30%) وهي نسبة ضعيفة في بلد معظم سكانه من الشباب، وينشط في ساحته السياسية الكثير من الأحزاب إلى جانب الآلاف من التنظيمات

¹ - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

والمنظمات الاجتماعية المحلية والوطنية، ولا تنقصه إمكانيات من ناحية الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

الفصل السابع:

خلاصة عامة واستنتاجات

كان لابد لنا في الأخير أن نتّوج عرضنا باستنتاج عام الذي هو بمثابة خلاصة لأهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية، التي لا تمثل نهاية لبحثنا بقدر ما يمكن أن تكون كمنطلق لدراسات جديدة بما يقدمه من معالم لسبل لم نسلّكها وتظهر أهمية تناولها بالفحص والتحليل.

ويتبيّن لنا ممّا تقدم، أنّ مشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها. غير أنّ مجرد التعرض للمنبه السياسي وحده لا يكفي لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإمّا لابد أيضاً أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة. وبالرغم من سيطرة النظام السياسي على تشكيل هوية الفرد في المجتمع وثقافته السياسية، وسطوته على أهم قنوات التنشئة السياسية كون هنالك قنوات أخرى تعمل على تشكيل الفرد وفهمه لمجريات اللعبة السياسية.

فالمشاركة السياسية تعتبر حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، ومن حقه أن يختار حكامه ونوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة للشعب، وكلما اتسّعت فرص المشاركة كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى المواطنين وكلما تحققت قيم العدالة والمساواة والحرية فإنّ هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة جماهيرية، إذ من خلالها يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة ككل، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدّها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من

جانب السلطة، وفي هذه الحالة يمكن القول أنّ هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

فالفرضيتين الأولى والثانية اللتين افترضناهما في بداية هذه الدراسة لم تتحققا كون أنّ إرساء الديمقراطية التي تحوي التعددية الحزبية ليست هي المحدد الأساسي للمشاركة السياسية وذلك راجع إلى أنّ النظام السياسي الجزائري تبنى التعددية السياسية والحزبية ليس كعملية للتحديث والإصلاح السياسي والديمقراطية الفعلية وتمكين المواطنين من الممارسة الفعلية في صناعة القرارات والسياسة العامة للبلاد، وإنّما كانت لاستمرارية الأحادية الحزبية ولكن بثوب مغاير وتأسيس شرعية جديدة، من جرّاء تقييد هذه التعددية في شكل أحزاب سياسية مع وضع قيود وضوابط وأطر قانونية وتنظيمية خدمة لتلك الأحادية والنظام السائد سابقاً.

إضافة إلى فشل تأثير الأحزاب السياسية الذي كان متواضعاً ولم يرتقي إلى مستوى القوة والنفوذ والمساهمة في صنع القرار ورسم السياسة العامة للبلاد أو التداول على السلطة، فهذا التأثير أثار بالسلب على التطور الديمقراطي، وذلك بسبب القيود السياسية والإدارية إلى غياب الديمقراطية الداخلية وضعف القاعدة الاجتماعية، وطغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

فعلى الذين يرفضون المشاركة السياسية أن يتذكروا أنّ العالم تغير عما كان عليه قبل عقود، وأنّ مجتمعاتهم وشعوبهم تغيرت، وزاد معدل وعيها السياسي ارتفاعاً عن ذي قبل، وأنّ ثمة من ينتظر -خارج كياناتها- أن تمنع حُنبنا الحاكمة في الإقدام على مثل هذه المشاركة حتى يتذرّع بذلك للتدخل المباشر في الداخل العربي تحت عنوان الإصلاح! والأهم من ذلك كله، على الذين يرفضونها أن يتنبهوا إلى الحقيقة التي ربما ذهّلوا عنها اليوم، لكنها لا ريب يفها: هي أنّ حكم الناس بالإكراه وبغير رضا منهم قد يطول، لكنه -قطعاً- لا يدوم، وهو حكماً فعل آيلٌ

إلى زوال. والخوف من أن لا يكون نهايته ممّا لا يقع عليه تراخي حضاريّ بين الجميع، بل في صورة نهاية دراماتيكية مؤلمة⁽¹⁾.

كما يمكن أن يكون هنالك اهتمام من طرف الشباب الجزائري بالمشاركة السياسية وذلك راجع إلى ثقافتهم وتنشئتهم السياسية، لكن ذلك ما لم نلاحظه من خلال دراستنا لميدان بحثنا، كون الجزائر بلد عربي، ومجمل الدول العربية تغلب عليها الثقافة السياسية الرعوية، وكان استنباطنا لذلك من انخفاض نسب مشاركة أفراد العينة في مختلف صور المشاركة السياسية، الأمر الذي يجبرهم على انتظار صانعي القرار للتكفل بهم في جميع الميادين وهذا راجع لانعزالهم وعدم مبالاقتهم بالمسائل السياسية وذلك الدافع الكافي لتردي مؤسساتهم وحياتهم من جميع النواحي.

عندما تكون المشاركة فعّالة يكون لها علاقة جوهرية بكل الأهداف الاجتماعية والسياسية، وهي تمثل عملية لتحديد الأهداف واختيار الوسائل بالنسبة لكل أنواع القضايا الاجتماعية الأخرى، ويُفترض أنّه من خلال المشاركة تتحدد أهداف المجتمع بشكل يؤدي إلى مضاعفة توزيع المزايا في المجتمع لمواجهة حاجات ورغبات السكان، وهي لا ترتبط بالأهداف الاجتماعية فحسب ولكنها أسلوب لتحديد الأهداف واختيار الأولويات وتقدير الموارد التي تستخدم لتحقيق الأهداف. كما أنّها لا تعمل فقط على توصيل احتياجات ورغبات المواطن إلى الحكومة، ولكن لها مزايا مباشرة أخرى، فهي تعتبر مصدراً أساسياً للرضا عن دور الفرد، علاوة على ذلك فقد تم النظر لها كوسيلة تعليمية يمكن من خلالها الفرد تعلّم القيم الدينية. وذلك ما يؤيده رأي -جون ستيوارت ميل- "أنّه من بين المزايا الكبرى للحكومة الحرة أنّها تنمي الذكاء والوجدانات لجميع أفراد المجتمع عندما يُدعون للمشاركة في أعمال تؤثر مباشرة على المصالح العظمى للبلد، ومن خلال المشاركة يتسنى للفرد تعلم المسؤولية، وبهذا المعنى

¹ - عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، في كتاب: في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح - مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

يكون للمشاركة أكثر من قيمة وظيفية، هي غاية في حد ذاتها، وفي واقع الأمر يستطيع المرء القول بأنه في ظروف المعايير الديمقراطية يتحطم تقدير المرء لذاته، إذا لم يشارك في القرارات التي تؤثر في حياته⁽¹⁾.

ثم إنَّ اعتمادنا على نظرية "التفاعلية الرمزية" التي تنطلق من فكرة عامة مؤداها أنَّ النفس البشرية تأتي نتيجة التفاعل الاجتماعي، والذي بدوره يبرز من خلال المكانة الاجتماعية للفرد، نتيجة التأثير والتأثر بين الفرد والمجتمع. بمعنى عند قيام الفرد بواجباته والتزاماته في المجتمع يؤدي به إلى تبوُّه منزلة اجتماعية تقابل الدور الذي يقوم به، فاهتمام مؤسسات المجتمع بمكانة الفرد هي التي تحدد وضعيته الاجتماعية. وبالتالي فالمكانة الاجتماعية هي المتغير الأول الواجب إدراجه لمجموعة الأسباب الكامنة للمشاركة-، هو ما كان له الأثر الأكبر في تحقيق فرضيتنا الثالثة الخاصة بهذه الدراسة، فنسبة المشاركة السياسية في الجزائر لدى الشباب تتعلق بواقعه الاجتماعي وبوضعيته الاجتماعية التي تفرض نفسها بالتأثير على مدى مشاركته الفعلية في العملية السياسية، والمساهمة في عملية التنمية، فالإدراك والوعي والرغبة في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح أهدافها وبالتالي فهي بذلك تؤدي إلى الرِّفع من معدلات المشاركة السياسية.

وبعد تفسير نتائج البحث، تبين لنا أنَّ الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري تعد عاملاً مهماً ومحددًا أساسياً لمشاركته في الحياة السياسية وفي مختلف صور أنشطة المشاركة. فللمحددات الاجتماعية دور فعال في تحديد حجم ومدى المشاركة السياسية، إذ تبين لنا العديد من الدراسات ارتباطاً بين المكانة الاقتصادية والحالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. فهم يرجعون سبب عزوفهم عن المشاركة السياسية، لما يشوب ذلك من شك، وما فيه من تهديد لحياتهم وممتلكاتهم، وهذا راجع وبالدرجة الأولى إلى ما عايشوه وشاهدوه خلال العشرية السوداء التي مرّت بها الجزائر، والأزمات السياسية السابقة والأزمات الأمنية (اغتيالات-تهديدات-اعتقالات)، وهو ما كان ولا يزال يشجع الشباب الجزائري على عدم الولوج إلى عالم السياسة والمشاركة في صناعة القرارات والتأثير فيها، وكثاني

¹ - بركات حمزة حسن، علم النفس السياسي، الطبعة 1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، سنة 2008، ص 154.

سبب بعد المحددات الاجتماعية، بالرغم من استتباب الأمن و عودة المياه إلى مجاريها إلى الكثير من مناطق القطر الجزائري، ورحيل أقطاب النظام السابق إثر الحراك الشعبي سنة 2019 بمختلف أطيافه.

ويتضح أنّ القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأتمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنّها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية⁽¹⁾.

فواقع وحجم المشاركة الفعلية للشباب الجزائري في عملية رسم السياسة العامة للبلاد، والتأثير في القرارات الحكومية، تحدده المكانة الاجتماعية للفرد التي تعد كحافز على المشاركة، والمترتبة الاجتماعية تعكس الموارد الضرورية بمعنى أنّ المواطنين ذوي المكانة الرفيعة يمتلكون الوقت الكافي والمال ووسيلة الحصول على المعلومات والمعرفة والقدرة على دخول عالم السياسة.

إذ تتمحور ثقافة المشاركة حول فكرة المواطنة، بالانتقال في النظرة إلى الأفراد والجماعات من موقع الرعايا التابعين إلى المواطنين المشاركين، بصيغة المشاركة ضمن الأنشطة الطوعية التي تمكنه من لعب دور أساسي وفعل في الحياة السياسية والاجتماعية من حيث أنّها مبدأ حق المواطنة للفاعلين الاجتماعيين، فالتنمية ليست سبب الديمقراطية وإنّما هي نتيجة لها. ويقول -ألان تورين- في هذا الصدد: "فأولاً وقبل كل شيء، لا وجود للديمقراطية، ولا تنمية أيضاً، بدون مواطنة أي بدون الوعي بالانتماء إلى مجموعة قومية تحكمها قوانين. أمّا ما يضيفه تحليلنا للتنمية هنا، فهو أنّ المواطنة تفترض وجود دولة هدفها الرئيسي تعزيز مجتمعتها القومي، وذلك عن طريق التحديث الاقتصادي والاستدماج المجتمعي معاً. وثانياً، إذا كان تمثيل المصالح واحداً من مقومات الديمقراطية، فهو كذلك عامل من

¹ - بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

عوامل التنمية، لأنّه العديل المكافئ، أو بوسعه أن يسفر عنها الاستدماج المجتمعي. ثالثاً وأخيراً، أنّ الاستثمار يؤدي إلى التنمية وإلى التصنيع، لأنّه يكسر إولات إعادة الإنتاج المجتمعية ويجيّرُها لصالح الحريات، ويستعيز عن مبادئ النظام القائم القديمة بمبدأ متحرك⁽¹⁾.

لكن بالنسبة للشباب الجزائري فمكائنه الاجتماعية الراهنة لا تسمح له بذلك كونه يعاني من جميع النواحي، فالبطالة والتفاوت الاجتماعي، وأزمة السكن، وغلاء المعيشة، وضعف القدرة الشرائية، وتدني المستوى المعيشي، والاختلاسات، والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية، وتقييد القوانين والأنظمة وعدم ترك الفرصة للفئة الشابة لإبراز فعاليتها بالرغم من الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها الدولة منذ سنة 2020، كلّها عوامل أدّت إلى هجر هؤلاء الساحة السياسية والانعزال في منأى عنها.

¹ - ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، الطبعة 3، ترجمة: حسن قببسي، دار الساقي، بيروت، لبنان، سنة 2016، ص 206.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر المشاركة السياسية بمثابة المحفز للتحديث والتنمية داخل أي مجتمع، وأداة ناجعة لحل مشاكل التخلف والتبعية والهيمنة الأجنبية، وأحد العناصر المهمة في التنمية البشرية، وهي مقياس صادق تقيّم وفقه درجة الديمقراطية في الأنظمة السياسية، فكلما ازدادت مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي تأكدت الصفة الديمقراطية للمجتمع، وأيضاً تمكن المشاركة السياسية القوى الوطنية داخل المجتمع من طرح أفكارها والدفاع عن تلك الأفكار بحرية، من خلال قنوات للتعبير تمنح من خلالها فرصة عرض مطالب محددة وقضايا شاملة من أجل التأثير في القرارات الحكومية بوسائل سلمية تستبعد العنف والتطرف.

ويشكل الشباب عماد الأمة وقوة المجتمع التي تنبثق منها بذور التغيير والتجديد، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الشريحة وتمكينها من فرص المساهمة في اتخاذ كافة القرارات التي تتعلق بمستقبلها، فلا تنمية حقيقية دون الاهتمام بقضايا الشباب وانشغالاته، إذ لا بد من التعامل مع التنمية المحلية كعملية مبنية على رؤية فكرية واضحة، وأهداف محددة مع توفير الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك. ولهذا فإنّ مرحلة الشباب، هي الطور الحاسم في الحياة الإنسانية، هذا إذا أُحسن استغلال هذه الثروة، إلا أنّ هناك أموراً يفرزها واقعنا المعاش، ألا وهي معاناة هذه الفئة من الظروف القاسية والمتمثلة في ظاهرة البطالة والتهميش، والتفاوت الاجتماعي وغيرها، ممّا يشكل لدى الشباب الشعور بعدم الانتماء لهذا المجتمع والاغتراب عن سياسته وعدم التدخل في صناعة قراراته.

فقد كان لا بد أن تترسخ لدى الشباب الجزائري، قيمة المشاركة، والتي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين ولو على المستوى المحلي، لتغيّر سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والتأسيس أو الانخراط في الأحزاب السياسية أو

الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع والصالح العام، والمساواة بين الجنسين حتى لا يحتل التوازن في المجتمع وتطغى الفوضى من جزاء ذلك.

كما أنّ عملية التغيير لا يمكن أن تتم من خلال تغيير القوانين فحسب، وإنما تتطلب إعادة النظر في الذهنيات والثقافة السياسية التي يتعرض لها الفرد، وعليه فإنّ أي عملية إصلاح لا بد أن تكون محل توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة، مثلما هي مدعوة إلى أن تصير إستراتيجية كاملة للمجتمع السياسي ككل، لا مجرد رهان سياسي تكتيكي ظرفي تنتهي فعاليته بمجرد غياب الظروف التي أوجدته، لأنّ إشكالية شرعية السلطة السياسية تتجلى في غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ولكن، كيف لشباب اليوم، كل همهم كيف يكسب قوت يومه، وهو عاطل عن العمل ويريد تسيير مستقبله، من أن يلج إلى عالم السياسة أو حتى يفكر في أمورها. فتفشى الرشوة والمحسوبية، وانتشار البيروقراطية، وتردي الأوضاع الأمنية، والتفاوت الاجتماعي، كان لها الأثر السلبي في انتشار الفساد على جميع الأصعدة، واختلالات في جميع النواحي وذلك ما أدى بالشباب الجزائري إلى التيه في حلقة مفرغة فرضها عليه الواقع المعاش، فتدري الأوضاع الاقتصادية، يؤدي إلى تردي الأوضاع الاجتماعية وبدوره يؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي. فتسريح العمال من جزاء غلق معظم المؤسسات العمومية أدى إلى البطالة، وذلك الفراغ من جرائها يؤدي بالكثير إلى التفكير في الحصول على لقمة العيش والكسب السريع بشتى الطرق وحتى غير القانونية منها، وذلك ما نلاحظه في مجتمعنا الجزائري، من المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والأسلحة، إلى التهريب والنهب والاختلاسات من الأموال العمومية. وذلك ما أدى أيضا لانتشار الهجرة غير الشرعية في أوساط الشباب للهروب من جحيم البطالة ومخلفاتها كآخر مخرج يلتمسون به بصفته حل لمشكلاتهم.

فالهجرة غير الشرعية، والتهريب، والاختلاسات، والمتاجرة في المخدرات والمهلوسات، لم يكن لها أن تنتشر بكل هذه الصور لو أُحسن استغلال الطاقات الشابة في جميع الميادين وكل حسب اختصاصه، وذلك بتربية الأفراد في المجتمع وتنشئتهم على طريقة التنشئة الديمقراطية، التي توجب على الفرد اكتساب الحس بالكرامة الإنسانية وعلى ممارسة الحرية الفكرية والابتكار، والتي من شأنها أن تنشئ فرداً ناقداً ومجادلاً ومحاوراً ومقلباً للأمر ودارساً لها.

وطريقة التنشئة هذه تؤهل المرء المنشأ عليها أن يكون أشد حساسية حيال أفكار الآخرين وشعورهم، ولأن يكون أكثر انضباطاً في إصدار أحكامه وفي تقييماته، وأن لا يعتبر من يخالفه الرأي خصماً له وفي أنه لا يعاقب من يخالفه أو ينتقده. وبطريقة التنشئة هذه يزداد إقرار الناس بأهمية الجهد الشخصي في اكتساب المكانة الاجتماعية وفي اكتساب المادية وفي أداء الوظائف الرسمية منها وغير الرسمية في شتى الحالات. كما تضعف من خلالها النظرة التي ترى أنّ من اللازم الحفاظ على كل النظام الاجتماعي القائم على الرغم من العيوب التي تعتوره. فالوعي العام يزداد بأهمية الحوار، بوصفه وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي والانسجام النفسي والتكامل الاقتصادي، ولتحقيق التواصل بين مختلف فئات الشعب وبوصفه وسيلة لمحاولة التوصل إلى الأحكام السديدة والرشيدة، ويحل الحوار محل طريقة الفرض والإملاء والاستبداد بالرأي.

وحتى تكون هنالك مشاركة أوسع للشباب الجزائري في الحياة السياسية لابد من إعطاءه المكانة التي يستحقها في هذا المجتمع، كونه يعد عماد الأمة وأساساً لها، وبفضله تكون هنالك تنمية وفي جميع مجالات الحياة السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويجب التأكيد هنا على أن يتحقق العمل الديمقراطي، ليس عبر القرار الرسمي الحكومي فحسب، بل عبر التفاعل ما بين هذا القرار والقاعدة الشعبية، بين المواطن والسلطة، ولعل الغاية المثلى من هذا التفاعل، هو أنّ خير ضامن للديمقراطية وأفضل مدافع عنها هو الشعب، فضلاً عن المنفعة

المتوخاة منها في إسماع أصواتهم وآرائهم وأفكارهم، خصوصاً إذا ما اقترنت الظروف المعيشية الأفضل للمواطنين بالقدر الذي لا يهضم فيه البعدين الرئيسيين للديمقراطية الحقبة السياسي والاقتصادي.

ومن مهام السلطة توفير دعائم العمل الديمقراطي قدر المستطاع، حتى يكون ثقلها كبيراً ومؤثراً، كون كل خطوة تخطوها السلطة نحو العمل الديمقراطي سيكون ذات أثر إيجابي في مجال تدعيم أسس شرعيتها وحكمها. ومن بين الخطوات هذه، إنتهاج سياسات اقتصادية إيجابية على النحو الذي يجعل المواطن يثق تماماً من أنّ هذه السياسات لصالحه أولاً وأخيراً، الأمر الذي يوفر جواً يحفز المواطن على المشاركة الفعّالة. كذلك احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفتح القنوات التي يمكن من خلالها أن يعبر المواطن عن رأيه وبطريقة سلمية ومنظمة وعلى كافة المستويات وبالشكل الذي يوفر مناخ تعدد الأصوات بدلاً من الصوت الواحد للسلطة.

وأخيراً يمكننا القول، إنّ جهود التنمية لا تؤتي ثمارها، إلّا إذا هي عبرت عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هم هدف التنمية، وهم أدوات تنفيذ برامجها. ومن دون مشاركتهم، لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه. فالإنسان هو المخطط للتنمية وهو هدفها والمنفذ لبرامجها. ومن هنا، فإنّ إدراك الفرد لاحتياجاته الفعلية، ووعيه بقضايا مجتمعه، ورغبته في تغيير الظروف المعيقة للتنمية، يدفعه إلى الإيمان بجدوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أنّ متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية، وتكوين رأي عام بخصوصها، يسعى لكشف أوجه القصور فيها، سوف يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ التنمية تفرز عوامل متعددة، منها ما يعزز المشاركة السياسية ويؤثر في أنماطها، ومنها ما يعرفها ويحد من نطاقها، وذلك ما يسمح لنا بوضع الملاحظات الآتية:

- إنّ مستويات المشاركة السياسية، تختلف داخل المجتمع، حسب الوضع والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فتكون نسبة المشاركة أعلى في المجتمعات ذات المستوى التعليمي والدخل العالي، حيث أنّ التنمية تتيح فرص أكثر للتعليم والعمل، وبالتالي تصبح نسبة المشاركة أكبر في المجتمع.
- إنّ عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدث توتراً بين جماعات المصالح الموجودة داخل المجتمع، ونشأة جماعات جديدة تهدد الجماعات القائمة، نتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات والجماعات ويؤدي اشتداده إلى تحول هذه الجماعة إلى جماعات سياسية إثر زيادة الوعي الجماعي.
- إنّ هناك علاقة إيجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية بين مختلف فئات المجتمع. وبعبارة أخرى فإنّ النمو المعقد للاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفة المنظمات والجمعيات وانضمام أعداد كبيرة من الأفراد إليها مثل رجال الأعمال واتحادات ونقابات العمال والرابطات والجماعات الثقافية والدينية.
- يترتب على عمليات التنمية توسعاً ملحوظاً في الوظائف الحكومية التي تتأثر أنشطتها بالقيم السياسية والأيدولوجية السائدة في المجتمع وتتأثر كذلك بمستوى التنمية الاقتصادية.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد



كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الاجتماع

عزيز(ت)ي المبحوث(ة) ...

إنّ الهدف من إجاباتكم على أسئلة هاته الإستمارة، هو الوصول إلى نتائج معرفية لها من الصلاحية العلمية ما

يساعدنا على إتمام أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي.

وأفيدكم علما، أنّ تعاونكم معنا بالإجابة عن أسئلة الاستبيان، بكل حرية وموضوعية، يدخل في إطار السّرية

التامة لكل معلوماتكم وبدون ذكر أسمائكم. وسيقدم ذلك خدمة جليلة للعلم، مع العلم أنّ المعلومات التي

ستقدمونها سوف لن تستخدم إلّا في الأغراض العلمية.

الرجاء وضع علامة (X) في الخانات التي تتناسب مع إجاباتكم.

س1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

س2- السن: ☐ {من 18 إلى أقل من 24} - ☐ {من 24 إلى أقل من 29} - ☐ {من 29 إلى 35}

س3- الحالة المدنية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق

س4- المستوى الدراسي: ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

س5- المهنة: ☐ موظف في القطاع العمومي ☐ موظف في القطاع الخاص ☐ عاطل عن العمل

س6- السكن: ☐ بناية ☐ عمارة

س7- مهنة الوالدين: الأب: الأم:

س8- ما هي أهم المواضيع التي تحرص على قراءتها في الجرائد والمجلات؟:

1- سياسية إقتصادية ☐ 4- علمية أدبية ☐

2- إجتماعية ثقافية ☐ 5- رياضة وتسلية ☐

3- تربوية دينية ☐ 6- لا أقرأ ☐

س9- ما هي أهم البرامج التي تحرص على مشاهدتها في التلفزيون؟:

1- سياسية إقتصادية ☐ 4- علمية أدبية ☐

2- برامج توعوية دينية ☐ 5- مسلسلات وأفلام ☐

3- رياضية وألعاب ☐ 6- منوعات وأغاني ☐

7- لا أشاهد التلفزيون ☐ - أخرى، أذكرها:

س10- هل تتناقش مع غيرك في مواضيع سياسية؟: ☐ نعم ☐ لا

س11- إذا كان الجواب بنعم فمع من؟: ☐ أفراد الأسرة ☐ زملاء الدراسة والعمل

☐ الأصدقاء ☐ في إطار نقاش عام

س12- هل سبق لك وأن شاركت في إحدى هذه النشاطات؟:

- ☐ عمل تطوعي في جمعية ☐ نشاطات طلابية ☐ نشاطات على مستوى الحي السكني ☐ مشاركة في الانتخابات ☐ لا لم يسبق لي وأن شاركت في إحداها

س13- إذا سبق لك وأن شاركت فما هي أهم المعوقات التي واجهتك؟:

- ☐ عدم وضوح الهدف من المشاركة ☐ عدم تقدير إمكانات الشبا ☐ سيطرة كبار المعنيين ☐ المشاركة مكلفا ماليا ☐ عدم وجود خبرة سابقة لي بالمشاركة

س14- هل تملك بطاقة انتخابية؟: نعم ☐ - انتقل إلى السؤال (16) لا ☐

س15- إذا لم تكن لك بطاقة انتخابية فما هو السبب؟:

- ☐ لست مهتما بالسياسة ☐ لا أحتاج إليها

أخرى، أذكرها:

س16- إذا كنت تملك بطاقة انتخابية، فهل تحرص على الإدلاء بصوتك؟

- نعم ☐ - انتقل إلى السؤال (17) لا ☐ - انتقل إلى السؤال (18)

س17- لماذا تدلي بصوتك في الانتخابات؟:

- 1- لأنني أثق في عملية التغيير عبر الانتخابات ☐ 3- التصويت واجب وطني ☐
2- لأجل ختم بطاقة الناخب ☐ 4- لأعبر عن صوتي ☐

أخرى، أذكرها:

س18- لماذا لا تدلي بصوتك في الانتخابات؟:

- 1- الانتخابات لا تغير شيئا ☐ 3- ليس لدي الوقت ☐
2- لعدم الاقتناع بالعملية الانتخابية ☐ 4- صوتي لا قيمة له ☐

أخرى، أذكرها:

س19- هل سبق لك وأن حضرت تجمعات سياسية؟: نعم ☐ لا ☐

س20- هل سبق لك وأن ساهمت في حملة انتخابية؟: نعم ☐ لا ☐ - انتقل إلى السؤال (22)

س21- ما هو النشاط الذي ساهمت به؟: ☐ مساهمة بالمال ☐ وضع الملصقات

☐ تنظيم التجمعات ☐ محاولة إقناع الغير بالتصويت لصالح مرشحك المفضل

س22- هل أنت منخرط في جمعية؟: ☐ نعم ☐ لا

س23- هل أنت منخرط في حزب سياسي؟: ☐ نعم ☐ - انتقل إلى السؤال (25) لا ☐

س24- ما سبب عدم انضمامك لأي حزب سياسي؟:

☐ عدم الإيمان بأدوار الأحزاب ☐ الخوف من الخوض في الحياة السياسية ومواجهة مخاطرها

☐ عدم الاقتناع ببرنامج أي حزب ☐ غير مهتم بالحياة السياسية

أخرى، أذكرها:

س25- هل سبق لك وأن ترشحت لمنصب قيادي في أي من هذه المناصب؟:

☐ جمعية أو نقابة ☐ حزب سياسي ☐ منظمة جامعية

☐ مؤسسات وأجهزة الحكومة ☐ لجنة الحي السكني ☐ لم يسبق لي الترشح

س26- هل لك أي نشاط خدمة لتنمية المجتمع المحلي؟:

☐ توعية ومساعدة الآخرين ☐ خدمة للبيئة والمحيط

☐ التحسيس بالمواطنة ☐ غير ناشط

أخرى، أذكرها:

س27- ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها أنت شخصيا الآن؟:

☐ تنمية ☐ عمل ☐ سكن

☐ خلافات أسرية ☐ المشاركة في خدمة الصالح العام

أخرى، حدد ذلك:

س28- ما رأيك في السياسة التنموية في الجزائر؟:

☐ هادفة ☐ لا تخدم الشباب ☐ تسير بخطى ثابتة

☐ لا تسير وفق مخطط واضح

س29- هل ترى أن النظام السياسي الحالي يخدم الاحتياجات المختلفة للشباب؟:

☐ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐ لا أدري

س30- ما مدى استفادتك من برامج التنمية المحلية؟:

☐ بشكل كبير ☐ بشكل كبير إلى حد ما ☐ بشكل غير كافي

س31- الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المتفق مع إجاباتكم:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الشباب لا يهتمون بالسياسة					
الشباب لا يهتمون بالمشاركة عموما					
الشباب لا يثق في التغيير من خلال العمل السياسي					
الشباب يشاركون أكثر في الجمعيات الجوارية					
الأسرة تمنع الشاب من المشاركة في السياسة					
أصحاب القرار يعوقون انخراط الشباب في الأحزاب					
من حق المرأة المشاركة في العمل السياسي					
كثرة الجمعيات وتنوعها تتيح للشباب المشاركة فيها					
من حقوق المواطنة مشاركة الشباب في التنمية المحلية					

س32- ما هي في رأيك أهم المعوقات التي تحول دون مشاركتك في التنمية المحلية؟:

- | | |
|--|---|
| ☐ 1- عدم وجود فرصة للمشاركة | ☐ 4- الخوف من المشاركة |
| ☐ 2- انعدام التوجيه والإعلام | ☐ 5- سيطرة نفس الوجوه على المشاركة |
| ☐ 3- عدم وجود الوقت الكافي لذلك | ☐ 6- إحباط طموحات الشباب |
| ☐ 7- كثرة مشاكل الشباب | |

أخرى، أذكرها:

س33- هل ترى بأن المشاركة السياسية مؤثرة فعليا في التنمية داخل المجتمع؟:

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ☐ نعم | ☐ لا |
|------------------------------|-----------------------------|

كيف ذلك:

س43- ما هي مقترحاتك بشأن مزيد من المواطنة وحرية الرأي لإقبال الشباب على المشاركة السياسية لتنمية المجتمع المحلي؟:

.....

.....

.....

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 1998.
2. إبراهيم اسماعيل عبده، قضايا الشباب في الخطاب السياسي - دراسة حالة مصر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، مصر، سنة 2010.
3. إبراهيم إسماعيل عبده، قضايا الشباب في الخطاب السياسي - دراسة حالة مصر، الطبعة 01، مركز المحروسة للنشر، مصر، سنة 2010.
4. إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، سنة 2006.
5. إبراهيم مذكور (محررا)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1985.
6. أبو الحسن عبد الموجود - إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2009.
7. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية و حقوق الإنسان - نظرة إجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.
8. أبو النجاء محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2000.
9. أبو بكر أحمد باقادر وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح - مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، الطبعة 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، سنة 2010.
10. أحمد رشيد، الإدارة المحلية و التنمية: المفاهيم العلمية، الطبعة 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1981.
11. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1986.
12. أحمد زايد - ناهد سيف - نيرة علوان، علم الاجتماع و المشاركة السياسية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، سنة 2013.
13. أحمد سليمان أبو زيد، نظرية علم الاجتماع - رؤية تقديمية راديكالية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.

14. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي- الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات- نماذج الممارسة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
15. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الطبعة 2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
16. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية- نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 1999.
17. أحمد مصطفى عمر، البحث الإعلامي: مفهومه وإجراءاته ومناهجه، الطبعة 2، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2002.
18. إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، سنة 1983.
19. أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، لبنان، سنة 1975.
20. إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة 1، عمان، سنة 1999.
21. إسماعيل علي سعد- السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع و السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003.
22. إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، سنة 1988.
23. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يناير 2002.
24. ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، الطبعة 3، ترجمة: حسن قببسي، دار الساقى، بيروت، لبنان، سنة 2016.
25. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، الطبعة 04، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سنة 2005.
26. بركات حمزة حسن، علم النفس السياسي، الطبعة 1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، سنة 2008.
27. بسيوني إبراهيم حمادة، إستخدام وسائل الإعلام و المشاركة السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، سنة 1995.

28. بسيوني إبراهيم حمادة، "السلوك الاتصالي و مصداقية الفعالية السياسية لدى الرأي العام"، في: السيد عبد المطلب غانم (محررا)، السياسة و النظام المحلي في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية، سنة 1995.
29. بوسني توفيق، نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني العربي - مكوناته و إطاره التنظيمي، في كتاب: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة - من الإقليمية إلى العولمة، مجموعة من المؤلفين، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2017.
30. جلي علي عبد الرزاق، الشباب و المشاركة السياسية، في عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1982.
31. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر - بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، سنة 2014.
32. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1987.
33. جون ستيوارت ميل، الحكومات البرلمانية، ترجمة: إميل الغوري، الطبعة 01، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سوريا، سنة 2017.
34. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية - نسق جديد، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1982.
35. حسن توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية"، في: سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1992.
36. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2009.
37. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الأبعاد)، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين، ألمانيا، سنة 2020.
38. حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، الطبعة 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، سنة 2009.
39. خالد العمري، دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، مجلة بلدي، العدد 15، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، سنة 1983.

40. خميس طعم الله، العرب سنة 2000، في كتاب: العرب أمام مصيرهم، الدار الجامعية للنشر، تونس، سنة 1980.
41. دريس نبيل، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2017.
42. رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، الطبعة 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007.
43. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، سنة 2002.
44. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، الطبعة 4، زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2012.
45. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية، الطبعة 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2007.
46. رعد حافظ الزبيدي، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016.
47. ريتشارد داوسن- كينيت برويت- كارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، الطبعة 2، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومُجد زاهي بشير المغيري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، سنة 1998.
48. زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة 2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة 1984.
49. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية، كتب عربية، مصر، سنة 2005.
50. سامية مُجد فهمي، مدخل في التنمية الاجتماعية، المطبعة المصرية، مصر، سنة 1986.
51. سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، سنة 1984.
52. سعيد أحمد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، مصر، سنة 1999.
53. سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة 1، إيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2004.
54. سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، الطبعة 5، المكتب العربي للأوفست، القاهرة، مصر، سنة 1992.

55. سميرة كامل مُجّد، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 1988.
56. سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، المغرب، سنة 1987.
57. سيد أبو ضيف عمر أحمد، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر، سنة 1993.
58. السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1996.
59. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، سنة 2001.
60. صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، في كتاب: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مجموعة مؤلفين، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014.
61. صالح بونوار، مبادئ العلوم الاجتماعية والانسانية، دار الفائز للنشر والتوزيع، قسنطينة، سنة 2012.
62. صفاء الدين مُجّد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، سنة 2005.
63. صلاح الدين فوزي، النظم السياسية و تطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1999.
64. صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن القومي للمجتمع، الطبعة 1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، مصر، سنة 2003.
65. طارق مُجّد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، سنة 1990.
66. طلعت إبراهيم لطفی - كمال عبد الحليم الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، سنة 1999.
67. عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1995.
68. عامر مصباح، علم الاجتماع - الرواد و النظريات، الطبعة 1، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2010.
69. عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة - دراسات و قضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1990.

70. عبد الباسط مُجَّد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة 1، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر، سنة 1976.
71. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، الطبعة 1، دار العرب للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2015.
72. عبد الرحيم تمام و مُجَّد تمام أبو كريشة، دراسات في علم إجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2003.
73. عبد الرزاق مُجَّد الديلمي، الإعلام و التنمية، دار المسيرة، عمان، سنة 2012.
74. عبد العالي دبله، الدولة: رؤية سوسيولوجية، الطبعة 1، دار الفجر، القاهرة، مصر، سنة 2004.
75. عبد الغفار رشاد، الثقافة السياسية والتنمية، مكتبة الأنجلو، مصر، سنة 1992.
76. عبد الغفار شكر- مُجَّد صورو، المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، سوريا، سنة 2003.
77. عبد الله مُجَّد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2001.
78. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2001.
79. عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية- مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 1999.
80. عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، الطبعة 1، مكتبة نخضة الشرق، مصر، سنة 1982.
81. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1966.
82. عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي، الطبعة 8، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2001.
83. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسبوط، مصر، سنة 1979.
84. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نخضة الشرق، القاهرة، مصر، سنة 1995.

85. عثمان مُجّد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة 1، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2005.
86. علي ليلة، ثقافة الشباب: مظاهر الانحياز و نشأة الثقافات الفرعية، في كتاب: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، مصر، سنة 2001.
87. علي إبراهيم سلامة، إقتصاديات التنمية، منشأة المعرفة، الإسكندرية، مصر، سنة 1991.
88. علي الكاشف، التنمية الاجتماعية- المفاهيم و القضايا، الدار الجامعية، مصر، سنة 2007.
89. علي عباس مراد- فتحي مُجّد البعجة، المجتمع المدني والديمقراطية: قراءة في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية، دار الإبل للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، سنة 2005.
90. علي عبد الرزاق جلي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1991.
91. علي عبد الرزاق جلي، الشباب و المشاركة السياسية، (في) مُجّد عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1989.
92. علي عبد المعطي مُجّد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1988.
93. علي غربي- إسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001.
94. علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة 2، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، سنة 2009.
95. علي ليلة، الشباب في مجتمع متغير- تأملات في ظواهر الإحياء الديني و العنف، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1995.
96. علي ليلة، الشباب و المجتمع أبعاد الاتصال و الانفصال، المكتبة المصرية، مصر، سنة 2004.
97. عليوة منى محمود، المشاركة السياسية للشباب، مركز الأهرام للدراسات و السياسات الإستراتيجية، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، سنة 2000.
98. عليوة منى محمود، المشاركة السياسية- موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، سنة 2000.
99. فضل الله مُجّد، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث- دراسة في فلسفة السياسة، الطبعة 01، بستان المعرفة، مصر، سنة 2001.

100. فيريل هيدي، الإدارة العامة - منظور مقارن، ترجمة: مُجد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985.
101. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: مُجد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، سنة 1998.
102. قرزيز محمود- يحياوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر- بين الثبات والتغير، في كتاب: التحولات السياسية و إشكالية التنمية، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2014.
103. قوت القلوب مُجد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
104. كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية، الطبعة 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1985.
105. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث - دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1993.
106. كمال التابعي، علم اجتماع التنمية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، سنة 2013.
107. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة رينعان للنشر و التوزيع، الكويت، سنة 1987.
108. مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي - عبد الصبور شاهين، الطبعة 11، دار الفكر، دمشق، سوريا، سنة 2013.
109. مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2013.
110. متروك الفالح، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية - دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سنة 2002.
111. مجد الدين خمش، الدولة و التنمية في إطار العولمة، دار المجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2001.
112. محسن أحمد الخضيرى، أمن الاستثمار - رؤية علمية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة و مشاريع الاستثمار و المستثمرين من الجريمة و الإرهاب في عصر العولمة، إيتراك للطباعة و النشر، القاهرة، سنة 2009.
113. مُجد السويدي، علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1990.

114. محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر- الأسباب والآثار والإصلاح، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2011.
115. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2007.
116. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2009.
117. محمد عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر- أسس و نظريات و دراسات واقعية، الطبعة 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1983.
118. محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، سنة 1986.
119. محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، القاهرة، سنة 1993.
120. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، سنة 1983.
121. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع- التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة و الصراع، الطبعة 01، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2008.
122. محمد علي محمد- علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، سنة 1985.
123. محمد علي محمد- علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، سنة 1985.
124. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسي والمجتمع في العالم الثالث، الجزء 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1986.
125. محمد علي محمد، القيم الثقافية و التنمية، الطبعة 1، دار المعارف، القاهرة، مصر، سنة 1973.
126. محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1983.
127. محمد غربي- مشري مرسى، المجتمع المدني في الجزائر- دراسة آلية تفعيله، في كتاب: التحولات السياسية و إشكالية التنمية، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2014.
128. محمد كامل بطرس- محمد جمال، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، سنة 1969.
129. محمد محمد جاب الله عمارة- عبد العزيز إبراهيم عيسى، السياسة بين (النمذجة و المحاكاة)، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.

130. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، سنة 2010.
131. محمود بشوش، ملامح الشبيبة العربية في الخطاب العلمي العربي، أشغال ملتقى التغيير، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية، تونس، سنة 1984.
132. محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، سنة 1997.
133. محي شحاتة، المشاركة السياسية- طبيعتها و محدداتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 1996.
134. مريم سليم- سامية الساعاتي، الشباب العربي و التغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، سنة 2003.
135. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية و استراتيجياتها، منشأة المعارف، مصر، سنة 1987.
136. مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 1971.
137. منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع- مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، سنة 2001.
138. منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، سنة 2003.
139. منى صادق سعد، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2003.
140. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة 2، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2006.
141. مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، سنة 2001.
142. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة 1، منشورات السابع من أبريل، ليبيا، سنة 2007.
143. نبيل السمالوطي، التنمية و التحديث الحضاري، الجزء الأول، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، مصر، سنة 1985.
144. نشأت إدوارد أديب، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري- دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، مصر، سنة 2009.

- المعاجم والموسوعات:

- 1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة 2، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1986.
- 2- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة 1، ترجمة: أحمد زايد و آخرون، المشروع القومي للترجمة، سنة 2000.
- 3- عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية و الاقتصادية العسكرية- مصطلحات و مفاهيم، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، سوريا، ب.س.ن.
- 4- عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، مصر، سنة 1983.
- 5- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 1990.

- الملتقيات:

- 1- سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي و التنمية المحلية، ورقة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، سنة 2008.
- 2- عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، ملتقى دولي حول الشباب بين الأصالة و مساهمة العصر، أيام 24، 25 و 26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر.
- 3- وسيلة سبتي- موسى رحمان، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 1 و 2 ديسمبر، سنة 2004.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Badie Bertrand, **Sociologie politique**, Presses universitaires de France; Paris, 1997.

- 2- La ville chrestain et Dionne jean, **La construction de savoir**, Cheleniér, Montréal, 1996.
- 3- Nonna Mayer et Pascal Perrineau, **Les comportements politiques**, paris, armond colin, 1992.
- 4- Salvador Juan, **Méthodes de recherches en sciences sociohumaines-exploration critique des techniques**, Presses universitaires de France, 1999.
- 5- Wever.Core, **Le développement par le bas: vers une doctrine de développement territorial**, Ed Litec, Paris, 1988.
- 6- Xavier Griffer ,**Territoires de France: les enjeux économiques sociaux de la décentralisation**, Ed economica, Paris, 1984.
- 7- Olivier Galland, **les jeunes**, 7eme édition, la découverte, paris, 2009.
- 8- Paul Lazarsfeld- Marie Jahoda- Hans Zeisel, **Les Chômeurs de Mariental**, éditions de minuit, paris, 1981.

- المجالات:

- 1- إبراهيم أحمد النجار، نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سنة 02، العدد06، ربيع 2002.
- 2- أحمد بوزراع، أبعاد المشاركة الديمقراطية: رؤية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد03، سنة 1995.
- 3- أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة يحي فارس- المدينة، العدد 04، سنة 2010.
- 4- أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة-الحصار-الفتنة"، المستقبل العربي، سنة 23، العدد 259 (سبتمبر 2000).

- 5- تامر كامل مُجّد، مقال: إشكاليات الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000.
- 6- جعفرورة مصعب- دلاسي أمّجّد، سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، الجزائر، العدد 26، سبتمبر 2017.
- 7- حجاب عبد الله، التنمية المحلية-النظريات الإستراتيجية و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 06، جوان 2017، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، الجزائر.
- 8- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- رسائل البنك الصناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر 2005.
- 9- سي فضيل الحاج- حيتالة معمر- بن عطة مُجّد، إشكالية التنمية المحلية- المقومات و المعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد 09، جانفي 2017، الجزائر.
- 10- سيد أبو ضيف أحمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر، العدد 1/3، المجلد 2002/30.
- 11- طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية و التمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 26، العدد 5، سنة 2014.
- 12- قندوز عبد القادر-مبطوش الحاج، واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، جوان 2022.
- 13- قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 11، أكتوبر 2017.

- 14- كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 4، جامعة الكويت، سنة 1978.
- 15- مُجَدَّ خشمون، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، عدد 10 سبتمبر 2010.
- 16- مرابط عبد الحكيم، التنشئة السياسية: مقارنة معرفية مفاهيمية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 2، مارس 2020، جامعة مُجَدَّ لمين دباغين، سطيف.
- 17- أحمد شاطر باش، الوعي السياسي للطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد السابع، جانفي 2011.

- الرسائل والأطروحات:

- 1- أميرة سمير طه، دور القنوات التلفزيونية المصرية الحكومية و الخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي و تأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، سنة 2005.
- 2- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر- واقع و آفاق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2011.
- 3- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011-2012.

4- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة و برج بوعرييج، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2010-2011.

5- مُجَد بالخير، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية: دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة الجزائر، سنة 2004-2005.

6- مُجَد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية- دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010-2011.

7- نويصر بلقاسم، التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية دراسة سوسولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2010-2011.

- المواقع الالكترونية:

1- إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد و تنظيم البحوث العلمية (المذكرات و الأطروحات)، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2007.

[http:// bbekhti.online.fr/trv/guid_de_methodologie.pdf](http://bbekhti.online.fr/trv/guid_de_methodologie.pdf)

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
1	- الإهداء
2	- كلمات شكر
أ-ي	- مقدمة
الباب الأول:	
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
الفصل الأول:	
موضوع الدراسة	
17	- تمهيد
18	- الإشكالية
20	- الفرضيات
21	- مبررات إختيار الموضوع
22	- أهداف الدراسة
22	- أهمية الدراسة
23	- المفاهيم الأساسية
50	- الدراسات السابقة

الفصل الثاني:	
الإطار النظري للمشاركة السياسية	
60	- تمهيد
61	- المبحث الأول: تطور مفهوم المشاركة السياسية
63	- المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية
66	- المطلب الثاني: تعريف المشاركة السياسية
71	- المطلب الثالث: الأصول الفكرية والاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية
71	- الفرع الأول: الأصول الفكرية للمشاركة السياسية
78	- الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية
84	- المبحث الثاني: مبادئ وخصائص المشاركة السياسية
84	- المطلب الأول: مبادئ المشاركة السياسية
86	- المطلب الثاني: خصائص المشاركة السياسية
90	- المبحث الثالث: دوافع وصور المشاركة السياسية
81	- المطلب الأول: دوافع المشاركة السياسية
97	- الفرع الأول: الدوافع العامة
98	- الفرع الثاني: الدوافع الخاصة
99	- المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية

105	- الفرع الأول: الأنشطة القاعدية
108	- الفرع الثاني: الأنشطة الانتقالية
111	- الفرع الثالث: أنشطة النضال السياسي
<p style="text-align: center;">الفصل الثالث: التنمية المحلية تحديد نظري وتأسيس مفاهيمي</p>	
115	- تمهيد
116	- المبحث الأول: مفهوم التنمية
117	- المطلب الأول: تعريف التنمية
122	- المطلب الثاني: أهم الاتجاهات المفسرة للتنمية
125	- الفرع الأول: الاتجاهات الكلاسيكية في تفسير التنمية
130	- الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية
137	- المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية
138	- المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية
142	- المطلب الثاني: مداخل التنمية المحلية وخصائصها
146	- المبحث الثالث: القواعد الأساسية للتنمية المحلية
146	- المطلب الأول: أهداف التنمية المحلية
149	- المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية

150	- المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية
<p style="text-align: center;">الفصل الرابع:</p> <p style="text-align: center;">مقاربة نظرية بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية</p>	
158	- تمهيد
159	- المبحث الأول: دور المشاركة السياسية في عملية التنمية
160	- المطلب الأول: المشاركة كهدف للتنمية
161	- المطلب الثاني: المشاركة كوسيلة للتنمية
162	- المطلب الثالث: المشاركة كناتج للتنمية
163	- المبحث الثاني: أهمية المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية وأهدافها
165	- المطلب الأول: أهمية المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية
170	- المطلب الثاني: أهداف المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية
172	- المبحث الثالث: مستويات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية ومتطلباتها
173	- المطلب الأول: مستويات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية وأشكالها
175	- المطلب الثاني: متطلبات المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية
177	- المطلب الثالث: عوامل زيادة فاعلية المشاركة السياسية في عملية التنمية المحلية
<p style="text-align: center;">الباب الثاني:</p> <p style="text-align: center;">الإطار المنهجي والميداني للدراسة</p>	

<p>الفصل الخامس:</p> <p>الإجراءات المنهجية</p>	
181	- تمهيد
182	- منهج الدراسة
185	- أدوات جمع البيانات
187	- المجال المكاني للدراسة
189	- المجال الزماني للدراسة
190	- كيفية تحليل البيانات
191	- مجتمع البحث
<p>الفصل السادس:</p> <p>المعالجة الكمية والكيفية للبيانات</p>	
199	- تمهيد
200	- عرض وتحليل نتائج المشاركة السياسية للمبحوثين
222	- عرض وتحليل نتائج التنشئة والثقافة السياسية للمبحوثين
231	- عرض وتحليل نتائج المشاركة في التنمية والوضعية الاجتماعية للمبحوثين
<p>الفصل السابع:</p> <p>خلاصة عامة واستنتاجات</p>	

248	- خلاصة عامة واستنتاجات
255	- خاتمة
261	- الملاحق
268	- قائمة المصادر والمراجع
284	- فهرس المحتويات
291	- فهرس الجداول
294	- فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عناوين الجدول	رقم الجدول
192	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	الجدول رقم 01
193	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	الجدول رقم 02
194	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول رقم 03
195	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية	الجدول رقم 04
196	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	الجدول رقم 05
201	- يوضح نسب امتلاك المبحوثين لبطاقة الناخب	الجدول رقم 06
201	- يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن	الجدول رقم 07
202	- يوضح إجمالي الهيئة الناخبة موزعة حسب الجنس والسن	الجدول رقم 08
203	- يوضح نسب تصويت المبحوثين الذين يملكون بطاقة الناخب وأسباب مشاركتهم	الجدول رقم 09
204	- يوضح سبب عدم إدلاء المبحوثين بأصواتهم في الانتخابات	الجدول رقم 10
207	- يوضح إجابات المبحوثين حول مناقشة المواضيع السياسية وإطار مناقشتها	الجدول رقم 11
208	- يوضح إجابات المبحوثين حول حضور تجمعات سياسية	الجدول رقم 12
209	- يوضح إجابات المبحوثين حول المساهمة في حملات إنتخابية	الجدول رقم 13
210	- يوضح نسب انخراط المبحوثين في جمعيات	الجدول رقم 14
211	- يوضح عدد جمعيات المعتمدة ببلدية الأمير عبد القادر وطابعها	الجدول رقم 15

213	- يوضح نسب انخراط المبحوثين في أحزاب سياسية و أسباب عدم الانتماء	الجدول رقم 16
217	- يوضح نسب ترشح المبحوثين لمناصب قيادية	الجدول رقم 17
222	- يبين إجابة المبحوثين عن أهم المواضيع التي يحرصون على قراءتها في الجرائد و المجالات	الجدول رقم 18
225	- يبين إجابة المبحوثين عن أهم البرامج التي يحرصون على مشاهدتها في التلفزيون	الجدول رقم 19
226	- يوضح مشاركة المبحوثين في إحدى النشاطات	الجدول رقم 20
228	- يوضح إجابة المبحوثين حول أهم المعوقات التي واجهتهم خلال مشاركتهم في النشاطات	الجدول رقم 21
232	- يوضح نسبة نشاط المبحوثين خدمة لتنمية المجتمع المحلي	الجدول رقم 22
234	- يوضح أهم المشاكل التي يعاني منها المبحوثين	الجدول رقم 23
237	- يبين رأي المبحوثين في السياسة التنموية في الجزائر	الجدول رقم 24
238	- يبين إجابة المبحوثين حول ما إذا كان النظام السياسي الحالي يخدم الاحتياجات المختلفة للشباب	الجدول رقم 25
240	- يوضح إجابة المبحوثين حول استفادتهم من برامج التنمية المحلية	الجدول رقم 26
242	- يوضح رأي المبحوثين في أهم المعوقات التي تحول دون مشاركتهم في التنمية المحلية	الجدول رقم 27
244	- يبين رأي المبحوثين في كون المشاركة السياسية مؤثرة فعليا في التنمية داخل المجتمع	الجدول رقم 28

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عناوين الأشكال	الصفحة
الشكل البياني رقم 01	- يوضح تدرج المشاركة السياسية عند -رش- و -ألتوف-	102
الشكل البياني رقم 02	- يبينهم - ميلبراث- للمشاركة السياسية	104
الشكل البياني رقم 03	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	193
الشكل البياني رقم 04	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	194
الشكل البياني رقم 05	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	195
الشكل البياني رقم 06	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية	196
الشكل البياني رقم 07	- يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	197
الشكل البياني رقم 08	- يوضح نسب انخراط المبحوثين في أحزاب سياسية و أسباب عدم الانتماء	214
الشكل البياني رقم 09	- يوضح إجابة المبحوثين حول استفادتهم من برامج التنمية المحلية	240